أعلام الفقهاء والمحدثين

الإمام أبو حنيفة

النعمان بن ثابت التيمي الكوفي

فقيه أهل العراق وإمام أصحاب الرأي

إعداد

الشيخ كامل محمد محمد عويضة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

يطلب من: دار الكتب العلمية بيروت . لبنان
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ تلكس: Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٤٣٩٨ - ٨١٥٥٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله ربّ العالمين الذي هدى لطاعته وألهم، وعلّم الإنسان ما لم يكن يعلم، أسأله شكر ما منّ به وأنعم، وعقبى خير يُكمِل بها نعماه ويختم، وصلواته على محمّد نبيّه، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم.

أما بعد: فقد قال النبيّ ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالحٍ يدعو له».

وقد حمل العلماء رضي الله عنهم الصدقة الجارية على الوقف المنتفع به بعد الموت، وعلى التصنيف والتعليم، وهو التصنيف أظهر، لأنه أطول استمرار.

وهذا مما أدّى إلى تصنيف هذا الكتاب؛ رجاء أن أنتفع بما يعود عليّ من ثواب بعد موتي.

والإمام أبو حنيفة رضي الله عنه، وإن كان غنيّاً عن التعريف إلاّ أنّ كلّ مسلم في احتياج شديد إلى تصفّح سيرته للاستفادة بما

فيها من نـواحٍ كريمة في جميع ما ذكرته عن هذا الإمام، في هذا الوقت الذي نحتاج فيه إلى قدوة نقتفي أثره، ونحذو حذوه، وأسأل الله الكريم أن يتقبّل عملي هذا، وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

كتـــبه

كامل محمد عويضة

مصر . المنصورة. عزبة الشال

شارع مسجد نصر الإسلام

الإمام ابو حنيفة

(٨٠ - ١٥٠ هـ)

١ - نسبه ومولده:

النعمان بن ثابت التيمي أبو حنيفة الكوفي مولى بني تيم الله بن ثعلبة[١]. فقيه أهل العراق، وإمام أصحاب الرأي، وقيل إنه من أبناء فارس[٢].

كان أبو حنيفة خزَّازاً[٣] يبيع الحرير الخالص أو المخلوط بالصوف، وقديماً كان نبيِّ الله إدريس أول مَن خاطَ الثياب، وكان الصدّيق أبو بكر[٤] بزّازاً، وكثيرون من جِلَّةِ الصحابة كانوا تجّاراً[٥].

ومن ألف وأربعمائة عام قبل أبي حنيفة كان أفلاطون يعمل

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/٤٠١.
(٢) طبقات الحفّاظ، ص ٨٠. (٣) أي بائع الثياب.
(٤) أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه، خليفة رسول الله ﷺ، ومؤنسه في الغار، عبد الله بن أبي قحافة القرشي التيمي. له ترجمة في: أسد الغابة ٣/٣٠٩، وتذكرة الحفّاظ ١/٢، وشذرات الذهب ١/٢٧، والعِبَر ١/١٦، ومروج الذهب ٢/٣٠٥.
(٥) انظر كتاب الحرية والتسامح في الإسلام عن حياة أبي حنيفة، ص ٣٤.

في التجارة ويقول: «أُريدُ الثراء ولكني لا أُريده من الظلم»، ويبيع الزيت في مصر ليسدّ نفقات رحلاته، ومن بعدِ أبي حنيفة بألف عام كان سبينوزا يصنع العَدَسات.

كان أبو حنيفة رحمه الله، أحد أئمة الإسلام، والسادة الأعلام، وأحد أركان العلماء، وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتنوعة، وهو أقدمهم وفاة، لأنه أدرك عصر الصحابة، ورأى أنس بن مالك، وقيل وغيره. وذكر بعضهم أنه روى عن سبعة من الصحابة فالله أعلم[1].

وُلِد أبو حنيفة بالكوفة في سنة (٨٠) من الهجرة النبوية على رواية الأكثرين التي يكاد يُجمِع عليها المؤرّخون، وهناك رواية أخرى أنه وُلِد سنة (٦١)، ولكن لا مؤيّد لهذه الرواية، وهي لا تتّفق مع نهاية حياته، إذ أن المتّفق عليه أنه لم يمت قبل سنة (١٥٠ هـ)، والأكثرون أنه مات بعد أن أنزل المنصور به المحنة، وعلى رواية أنه وُلِد سنة (٦١) يكون إنزال المحنة به لتولّي القضاء وهو في سنّ التسعين، ومَن كان في هذه السنّ لا يُعرَض عليه ذلك العمل الخطير، ولو عُرِضَ عليه لكان أدنى الحجَج إلى طرف لسانه هو تلك الشيخوخة الفانية، ولكن لم يُذكَر في أيّ خبر أو رواية أنه اعتذر بهذا الاعتذار فلا تستقيم إذن هذه الرواية مع هذه النهاية التي يذكرها جميع المؤرّخين له رضي الله عنه[2].

---

(١) البداية والنهاية ١٠/١٠٧.

(٢) انظر حياة الإمام، للمؤلف محمد أبو زهرة، ص ١٤.

وأبوه هو: ثابت بن زَوطي الفارسي، فهو فارسي النسب على هذا، وقد كان جدّه من أهل كابل، وقد أُسِرَ عند فتح العرب لهذه البلاد، واسترقّ لبعض بني تيم بن ثعلبة، ثم أعتق، فكان ولاؤه لهذه القبيلة، وكان هو تيمياً بهذا الولاء، هذه هي رواية حفيد أبي حنيفة عمر بن حمّاد بن أبي حنيفة عن نسبه، ولكن يذكر إسماعيل أخو عمر هذا أن أبا حنيفة هو النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان[1]، ويقول: «والله ما وقع لنا رقٌّ قطّ».

ولا شك أن حفيدي أبي حنيفة قد التقيا في سياق النسب ولو ظاهراً، فأولهما يذكر أن أبا ثابت هو زوطي، والثاني يذكر أنه النعمان، والأول يسجّل أنه أُسِرَ واستُرِقّ، والثاني ينفي الرقّ نفياً تامّاً. ولقد وَفّق صاحب الخيرات الحِسان بين الروايتين، بأنه لعلّ جدّ أبي حنيفة له اسمان أحدهما زوطي والثاني النعمان، وبأن نفي الرقّ الذي يذكره الثاني ينصبّ على الأب لا على الجدّ.

قال الإمام محمد أبو زهرة: قد نُوافق على هذا التوفيق فيما يتعلق باختلاف الاسم في الظاهر، ولكن لا نوافق عليه فيما يتعلق بإثبات الرقّ على إحدى الروايتين، ونفيه على الرواية الأخرى، إذ إن ذلك النفي المؤكّد لا يكون مقصوراً على الأب فقط[2].

---

(١) المرزبان هو الرئيس من أبناء فارس الأحرار.
(٢) حياة أبي حنيفة، ص ١٥.

٢ ـ أخبار الثقات من العلماء على أنه فارسي، وليس بعربي ولا بابلي:

سواء أكان الرقّ جرى على جدّه أم لم يجرِ، فقد وُلِد هو وأبوه على الحرية، وإن زعم بعضهم في قول غير موثوق به من المحقّقين أن الرقّ قد جرى على أبيه، وليس يُضير أبا حنيفة في قدره وعلمه، وشرف نفسه وغايته، أن يكون الرقّ قد جرى على جدّه أو على أبيه، بل أن يكون قد جرى على نفسه هو، فما كان شرفه من نسب ولا مال ونشب، ولكن كان جاهه من المواهب والنفس، والعقل والتّقى، وذلك هو الشرف[١].

ولقد قال في هذا المقام المكّي: «اعلم أن التقوى أعلى الأنساب، وأقوى أسباب الثواب»، قال الله تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾[٢]، وقال عليه الصلاة والسلام: «آلي كل برٍّ تقي»، ولذا عُدّ سلمان[٣] الفارسي رضي الله عنه من أهل البيت فقال ﷺ: «سلمان منّا أهل البيت»[٤].

ونفى الله ولد نوح عليه السلام من نوح، فقال تعالى: ﴿إنه

---

(١) المصدر السابق.
(٢) سورة الحجرات، آية: ١٣.
(٣) سلمان الفارسي، أبو عبد الله، ويقال له سلمان الخير، أصله من أصبهان، وقيل من رامهرمز، من أول مشاهده الخندق، مات سنة أربع وثلاثين، يقال بلغ ثلاثمائة سنة (تقريب التهذيب ١/٣١٥).
(٤) انظر الرياض المستطابة.

ليس من أهلك، إنه عمل غير صالح ﴾[1]، وقرّب رسول الله ﷺ بلالاً[2] الحبشي. وأبعد عمّه أبا لهب القرشي[3]. ولقد كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحسّ بذلك الشرف النفسي، في وقت قد سادت فيه الحاجة إلى الشرف النسبي. يُروَى في هـذا أن بعض بني تميم الذين ينتمي إليهم ولاؤه قال له: أنت مولاي، فقال له أبو حنيفة: «أنا والله أشرف لك منك لي»[4]، فلم يكن ممّن ذلّت نفوسهم، ويتبيّن ذلك في بيان حياته.

لم يكن نسبه الفارسي إذن بغاضٍّ من قدره، ولم يكن بمانعه من أن يسـمو إلى الكمال، ويسير في طريقه، فلم تكن نفسه نفس عبد، بل كانت نفس حرٍّ أصيل.

ولقد كان الموالي، (وهو الاسم الذي أطلقه المؤرّخون على غير العرب) هم حَمَلَة الفقه في عصر التابعين الذين تلقّى عليهم أبو حنيفة، وتخرّج على فقههم، فأكثر فقهاء الأمصار في عصر التابعين وتابعيهم كانوا من الموالي. وكان العلم أكثره في الموالي في العصر الذي نشأ فيه أبو حنيفة. فإذا كانوا قد فقدوا فخر النسب فقد آتاهم الله فخر العلم، وهو أزكى وأنمى، وأبقى

---

(١) سورة هود، آية: ٤٦.

(٢) بلال بن أبي رباح الحبشي، أبو عبد الله، الصادق الأمين الباذل نفسه دون دينه، قد شهد بدراً وما بعدها، خرّج له الشيخان أربعة أحاديث، توفي سنة عشرين أو إحدى وعشرين وهو ابن أربع وستّين، أو ثلاث وستّين. (انظر الرياض المستطابة، ص ٣٨).

(٣) انظر مناقب أبي حنيفة، ص ٦.

(٤) الانتقاء لابن عبد البرّ.

على الدهر، وأحفظ للذكر[1].

ولقد صدقت نبوءة رسول الله ﷺ في إخباره بأن العلم سيكون في أولاد فارس، فقد روى البخاري[2] ومسلم[3] والشيرازي[4] والبيهقي[5] أنه قال: «لو كان العلم معلّقاً عند الثريا لتناوله رجال من أبناء فارس» وقد اختلفت ألفاظه في هذه الكتب واتّحد معناه.

---

(١) انظر حياة أبي حنيفة، ص ١٧.

(٢) البخاري هو: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، الحافظ العلم، صاحب «الصحيح»، وإمام هذا الشأن، روى عن الإمام أحمد، وابن المديني، وخلق، وعنه مسلم، والترمذي، وخلق. له ترجمة في: البداية والنهاية لابن كثير ١١/٢٤، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٢/٤، وتهذيب التهذيب ٩/٤٧، وطبقات الحنابلة ١/٢٧١.

(٣) مسلم هو: ابن الحجّاج بن مسلم القشيري أبو الحسن النيسابوري الإمام الحافظ صاحب «الصحيح». روى عن قتيبة، وابن المثنى وخلق. وعنه الترمذي، وأبو عوانة، وخلق. له ترجمة في: تاريخ بغداد ٣/١٠٠، وتذكرة الحفّاظ ٢/٥٨٨، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢/٨٩، وخلاصة تذهيب الكمال ٣٢٠، والرسالة المستطرفة للكتاني.

(٤) الشيرازي هو: الإمام الحافظ الجوّال أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد الفارسي. سمع الطبراني وطبقته، وكان صدوقاً حافظاً يُحسِن هذا الشأن، جيداً. مات سنة سبع وأربعمائة. (انظر طبقات الحفّاظ للسيوطي، ص ٤١٦).

(٥) البيهقي هو: الإمام الحافظ العلّامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِرْدِيّ. صاحب التصانيف. وُلِد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة في شعبان، ولزم الحاكم وتخرّج به، وأكثر عنه جيداً، له ترجمة في: وفيات الأعيان لابن خلكان ١/٢٠، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٥/٧٧، ومعجم البلدان لياقوت ١/٨٠٤، والعبر ٣/٢٤٢.

٣ ـ الأسباب التي جعلت العلم في الموالي في زمن العصر الأموي:

أ ـ كان العرب في زمن العصر الأموي لهم السيادة والسلطان، وكان عليهم الحرب والنزال، فشغلهم كل ذلك عن العكوف على الدرس والاستقصاء، والبحث والتعمّق.

والموالي رأوا فراغاً، ملؤوه بالبحث والدراسة والانشغال بالعلم، والتنقيب والاطّلاع والتمحيص، وبذلك يكون الموالي قد سيطروا على الفكر العربي الإسلامي.

ب ـ كان للصحابة العديد من الموالي المُلازمين لهم، يصاحبونهم في غدوهم ورواحهم، فيأخذون عنهم علم النبي ﷺ، حتى إنه بانتهاء عصر الصحابة، أصبح هؤلاء الموالي هم حَمَلَة علم الشريعة الإسلامية للعصر الذي بعدهم.

جـ ـ أن أولئك الموالي ينتسبون إلى أُمم عريقة ذات ثقافات وعلم، فكان لهذا تأثير في تكوين أفكارهم، وتوجيه أذهانهم، بل معتقداتهم أحياناً فكان النزوع إلى العلم فيهم يقارب الجِبِلّة والطبيعة.

د ـ أن العرب لم يكونوا أهل صناعات، والعلم إذا تفرّغ له الإنسان صار كأنه صناعة له، قال ابن خلدون من كلام طويل له في هذا المقام: «ثم صارت هذه العلوم كلها

ملكات مُحتاجة إلى التعلّم، فاندرجت في جملة الصنائع، وأن الصنائع من منتحل الحضر، وأن العرب أبعد الناس عنها، فصارت العلوم بذلك حضرية، وبَعُدَ عنها العرب والحضر لذلك العهد العجم، أو مَن في معناها من الموالي وأهل الحضر».

٤ ـ نشـــــأته:

نشأ أبو حنيفة رحمه الله بالكوفة، وتربّى بها، وعاش أكثر حياته فيها، متعلّماً ومُجادِلاً ومعلّماً، وأنه كان من التجّار، وأنه كان مسلماً حَسَنَ الإسلام، فقد جاء في أكثر الكتب التي ترجمت لحياة أبي حنيفة أن أباه التقى بعليّ بن أبي طالب صغيراً وأن جدّه أهدى إليه مقداراً من الفالوذج في عيد النيروز، وذلك الخبر يومىء من بعد إلى أن أسرته كانت في بحبوحة الغنى ولها ثروة مكّنتها من أن تهدي إلى الخليفة حلوى ما كان يأكلها إلاّ أهل اليَسار[١].

فكان أبو حنيفة تاجراً صناعته الفكر، ومفكّراً يعمل في التجارة، ومن ثم كان توفيقه التجاريّ الذي انحدرت إلينا أنباؤه مع التاريخ. ومردّه قطعاً إلى دراية ذات شُعَب، وأسلوب كأحدث ما تكون أساليب العصر الحديث يسمو عن الإعلان وهي ذرائع تكفي إحداها للنجاح فكيف إذا اجتمعت لدى رجل كله لباقة وأناقة، استطاع أن يجعل من المال أداة لنشر الفكر، وما أقلّ مَن كان الفكر مَشغَلَة حياتهم، وقُدِّر لهم ذلك أن يجدوا في الأرض مُرَاغماً

(١) حياة أبي حنيفة لأبي زهرة، ص ١٩.

وسِعَة تجنّبهم أن يَسْعَوْا لدى الأُمراء أو الأغنياء، مؤثِرين أن يُلقوا بأنفسهم في مُعترك الحياة بالخروج إلى السوق العام، في صميم الميدان، أو في عرض الخصم بالكدح والدأب واللغوب[1].

بهذا أحلّ أبو حنيفة العقدة التي يقف بإزائها المفكّرون حَزْنى مُبْلسِين[2] عقدة الفقر الذي عوّد الناس أن يلازم الفكر، والمفكّر الذي يرتحل رحلة الحياة الدنيا جوعان تعساً تهدر المسغبة[3] مزاياه يقدح فكره ألمَعيَّة[4] ولوذعية[5] ولكنه لا يستطيع أن يُحيل هذه القيم الهائلة إلى ثمن بخس دراهم معدودة...! ويتراءى له بريق النعماء ويعجز عن الدُّنُوِّ منه والدَّلف[6] - إليه فتتحالف عليه مركبات النقص، وتضيق به المسالك المتَنَادِحَة[7]، فينوء بالحياة مثلما ناءَت به الحياة... ويخرج منها محروماً مقتّراً عليه في الرزق.

وفي حالتنا كان فقيه الكوفة من أكبر تجّار الكوفة، فلم يكُ ممّن يجلسون إلى الأرض ويرفعون أكُفّ الضراعة إلى السماء فإن السماء لا تُمطِر ذهباً ولا فضّة، أو يمدّونها إلى الأمراء فإن مالَ الأمير ثمن لنفس العالِم، أو يرقبون أن تنهض حظوظهم العوائر

---

(١) أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح، ص ٣٤.
(٢) يائسين.
(٣) الجـــوع.
(٤) توقّد الذكاء وصدق الفراسة.
(٥) الظـرف.
(٦) أي الرجوع.
(٧) الواســعة.

دون أن يُرْكِضُوا تلك الحظوظ في حَلَبَة من الحلبات ليروا مبلغ ما تكبو أو تُصلِّي أو تجلِّي[1].

بدأ أبو حنيفة حياته في التجارة يطبعه الطابع العلمي، فدخل السوق يدرس على أستاذ يعلّمه التجارة سمّاه للإمام الشعبي يوم وجهه للدرس الفقهي، وهي ظاهرة تتراءى لك في حياة أبي حنيفة في غير موضع مَرَدُّها إلى ما فيه من مزاجٍ جامع بين العلم والعمل، فيتذرّع بالدرس والعلم حتى فيما هو من مزاج جامع بين العلم والعمل، فيتذرّع بالدرس والعلم حتى فيما هو عملي محض، حتى إذا كان في ريعان حياته قَدِمَ إليه رجل تاجر فقال له: «أراك تَتَّجِر، التجارة إذا كانت بغير علم دخل فيها فساد كبير فَلِمَ لا تتعلّم ولا تكتب»، ولئن كان ما عناه هو العلم العامّ، إن الطابع العلمي يثبت به مثلما يثبت لو كان ما عناه هو الفقه ولعلّ الفائدة التي يفيدها التاجر بالعلم العام خير وأبقى في العمل التجاري[2].

وهكذا دخل إلى السوق مدخلاً كريماً فأضحى فيه من المجدَدين والمَجْدُودين[3]، اختار لدكّانه مكاناً بارزاً من أبرز أمكنة الكوفة في دار ليست هيّنة على التاريخ، هي دار عمر[4] بن

(١) جلّى في السباق ووصل أول المتسابقين. وصل ثاني المتسابقين.
(٢) أبو حنيفة بطل التسامح، ص ٣٨.
(٣) المحظـوظين.
(٤) عمرو بن حريث بن عمر، أبو سعيد، القرشي المخزومي، صحابي صغير، روى في صحيح مسلم حديثين، وخرّج عنه الأربعة، مات سنة خمس وثمانين. (انظر الرياض المستطابة، ص ٢٣٦).

حُريث ـ الصحابي يلتقي بها المؤرّخ حيث يجِدُّ الجِدُّ في حياة العراق، وحيث يكون للأماكن شأن.

وإنك لتتصوّر مظاهر الذوق في ترتيب دكانِه مما كان عليه في خاصّة شأنه، حُسْن هيئة، وبزّة تفكير وتعبير، بل إنك لتكاد بعد هذه القرون والمسافات تَتَنَسَّمُ العطر يتأرّج من أردانه وزوايا دكانه، وتتصوّر النساء إذا أقبلن أو أدبرن، بائعاتٍ أو مشترياتٍ، يغضضن من أبصارهنّ ولا يُبدينَ زينتهنّ، ويدلفن إلى الدكان كأنما يفدن إلى الدرس، ويفصلن عن دار ابن حريث كأنهنّ يفصلن عن المسجد الجامع، وكأنما كُنَّ من الدكّان في المحراب.

كان صاحب هذا الدكّان يقول: «مَن وصف امرأة صغيرة أو كبيرة فقد وصف قدَمها، ومَن وصف قدَمها لم يكن عدلاً»[1]، ويقول: «إذا قامت المرأة من موضعها فلا تجلس فيه حتى يَبْرَد»[2]، وكان رحمه الله إذا مشى في الطريق، لا يعرف الرجلَ من المرأةِ. قال في وصيّة لأحد مريديه: «... وإذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمنةً ويسرةً بل دَاوِم النظر على الأرض... ولا تماكس بالحبات والدوانيق[3]...»[4]، فيا له من رجل رفيع وتاجر رفيع... يدرك قيمة لفظه وخطرات نفسه فلا يَبْخَسُها

---

(١) أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح، ص ٣٩.
(٢) المصدر السابق.
(٣) جمع دونق وهو سدس الدرهم.
(٤) المصدر المذكور.

بإنفاقها في المساومة والمماكسة سواءٌ أكان ذلك بالحبّات والدوانيق أم بغير الحبّات والدوانيق.

ولقد وجدنا أبا حنيفة ـ كما بيّنا ـ يختلف إلى الأسواق، قبل أن يختلف إلى العلماء، ثم رأيناه طول حياته يحترِف التجارة، فيسوقنا هذا لا مَحالَة إلى أن نقول إن أباه كان تاجراً، ويغلب على الظن أنه كان تَاجِرَ خَزٍّ كما ذكرنا سابقاً، وأن أبا حنيفة أخذ هذه المهنة عن أبيه، كما هي عادة الناس في الغابر والحاضر، وبهذا يتبيّن أن أبا حنيفة نشأ في بيت إسلامي خالص، وأن أُسرته كانت من أهل اليسار تحترف التجارة، ولقد نفرض أنه توجّه إلى حفظ القرآن الكريم، كما هو شأن المتدينين، وإن ذلك الغرض هو الذي يتّفق مع ما عُرِفَ به أبو حنيفة في طول حياته، فقد كان من أكثر الناس تلاوة للقرآن، ولقد رُوِيَ أنه كان يختم القرآن نحو ستّين مرة في رمضان، وذلك الخبر وإن كان فيه بعض المبالغة يُنبىء في الجملة عن كثرة تلاوته للقرآن الكريم، وقد جاء من عدّة طرق أنه أخذ القراءة عن الإمام عاصم[1] أحد القرّاء السبعة[2].

ولقد وُلِد الإمام رحمه الله في الكوفة، إحدى مدن العراق،

---

(١) عاصم هو: الإمام الذي انتهت إليه رياسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عاصم فقال: رجل صالح خيّر. (النشر ١/ ١٥٥).

(٢) القرّاء السبعة هم: نافع المدني، وابن كثير، وأبو عمر البصري، وابن عامر الشافعي، وعاصم الكوفي، وحمزة الكوفي، والكسائي الكوفي. يضاف إليهم: أبو جعفر المدني، ويعقوب البصري، وخلف. وبذلك نكون قد ذكرنا القرّاء العشرة.

وفي العراق المِلَل والنِحَل والأهواء، وقد كان موطناً لمدنيات قديمة ، كان السريان قد انتشروا فيه ، وأنشأوا مدارس لهم قبل الإسلام، وكانوا يدرسون فيها فلسفة اليونان، وحكمة الفرس، وكان في العراق قبل الإسلام مذاهب نصرانية تتجادل في العقائد، وكان العراق بعد الإسلام مزيجاً من أجناس مختلفة وكان فيه اضطراب وفتن، وفيه آراء تتضارب في السياسة وأصول العقائد، ففيه الشيعة، وفي باديته الخوارج، وفيه المعتزلة، وفيه تابعيون مجتهدون حملوا علم مَن لقوا من الصحابة، فكان فيه علم الدين سائغاً موروداً، وفيه النِحَل المتنازعة، والآراء المتضاربة[1].

تفتحت عين أبي حنيفة فرأى هذه الأجناس، وأشعّ عقله، فانكشفت له هذه الآراء، ويظهر أنه في ميعة الصبا، أو في بواكيره، ابتدأ يجادل مع المجادلين، ونازل بعض أصحاب هذه الأهواء بما توحي به السليقة المستقيمة، ولكنه كان منصرفاً إلى مهنة التجارة ويختلف إلى الأسواق، ولا يختلف إلى العلماء إلاّ قليلاً ـ حتى لمح بعض العلماء ما فيه من ذكاء، وعقل علمي، فضنّ به، ولم يُرِد أن يكون كله للتجارة، فأوصاه بأن يختلف إلى العلماء كما يختلف إلى الأسواق.

ويُروى عن أبي حنيفة أنه قال: «مررت يوماً على الشعبي[2] ـ وهو جالس فدعاني، فقال لي: إلى مَن تختلف؟

---

(١) حياة الإمام أبي حنيفة لأبي زهرة، ص ٢٠.

(٢) الشعبي هو: عامر بن شراحيل أبو عمر الكوفي. ولد لست سنين مضت =

فقلت: أختلف إلى السوق، فقال: لم أعنِ الاختلاف إلى السوق، عنيت الاختلافَ إلى العلماء، فقلت له: أنا قليل الاختلاف إليهم، فقال لي: لا تغفل، وعليك بالنظر في العلم ومجالسة العلماء، فإني أرى فيك يقظة وحركة، قال: فوقع في قلبي من قوله، فتركت الاختلاف إلى السوق، وأخذت في العلم، فنفعني الله بقوله»(١).

٥ ـ اتجاهه إلى علم الكلام، ثم إلى الفقه والروايات في ذلك:

خلاصة القول أن أبا حنيفة كما تشير الروايات المختلفة، وكما يصرّح أكثرها، كان قد ابتدأ حياته بالجدل في مسائل الاعتقاد، وهو ما يسمى علم الكلام، وأنه كان يجادل الفِرَق المختلفة، ويُساجلها، ثم عدل عن ذلك إلى الفقه، فاستغرق مجهوده الفكري، وإن كان يجادل في بعض الأحيان العقائد عندما تضطره حاجة فكرية، أو إحقاق حق إلى هذه المجادلة.

اتجه إذن أبو حنيفة إلى الفقه بعد أن خاض فيما كانت

= من خلافة عمر على المشهور، وأدرك خمسمائة من الصحابة. قال أبو مخلد: ما رأيت أفقه من الشعبي، مات سنة ثلاث ومائة، أو أربع أو سبع أو عشر. له ترجمة في: العِبَر ١/١٢٧، واللباب ٢/٢١، والنجوم الزاهرة ١/٢٥٣، وطبقات الشيرازي ٨١، وحلية الأولياء للأصفهاني ٤/٣١٠.

(١) مناقب أبي حنيفة للمكّي ١/٥٩.

تخوض فيه الفِرَق المختلفة، وقد اتجه إلى دراسة الفتيا على المشايخ الكبار الذين كانوا في عصره، ولزم واحداً منهم، أخذ عنه وتخرّج عليه. ويظهر أنه أحسّ بجدوى ذلك عليه، فقد كان يرى أن طالب الفقه، يأخذ عن المشايخ المختلفين ويعيش في بيئته، ويلزم فقيهاً ممتازاً يتخرّج عليه، ويفقّهه على دقيق المسائل.

ولقد كانت الكوفة في عهده موطن فقهاء العراق، كما كانت البصرة موطن الفِرَق المختلفة، ومَن كانوا يخوضون في أُصول الاعتقاد، وقد كانت تلك البيئة الفكرية لها أثرها في نفسه، حتى لقد قال هو في بيان ذلك: «كنت في معدن العلم والفقه، فجالست أهله، ولزمت فقيهاً من فقهائهم»[1].

٦ ـ ملازمته لحمّاد بن أبي سليمان:

لزم أبو حنيفة حمّاد بن أبي سليمان، وتخرّج عليه في الفقه. واستمر معه إلى أن مات، ونريد أن نثير ثلاثة أمور نبحثها، وهي:

١ ـ ما كـــان أبي حنيفة عندما لزم حمّاداً، وعندما اتجه إلى الفقه؟

٢ ـ وما سِنّه عندما استقلّ بالدرس؟

٣ ـ وهل كانت المُلازمة تامّة، بحيث لم يتصل اتصالاً علمياً

---

(١) تاريخ بغداد ٣/٣٣٣.

بغيره؟ أو هل اقتصر في ملازمته على حمّاد، ولم يدرس فقه غيره؟

ونبدأ بالجواب عن هذه الأسئلة، إننا لا نستطيع أن نعرف سنّه عندما اتجه إلى الفقه، أو لازم حمّاداً إلّا عن طريق معرفة سنّه عندما اشتغل بالدرس، فإن ذلك معروف ثابت، وهذا لأن الثابت الذي تكاد الروايات تُجمِع عليه أن أبا حنيفة لازم حمّاداً إلى أن مات، ولم يستقلّ بالدرس، والتمحيص، إلّا بعد موته وبعد أن جلس في حلقته التي شعرت بموته، أو كادت، حتى ملأها أبو حنيفة في الأربعين من عمره، وإن حمّاداً قد مات في سنة (١٢٠ هـ)، فكأنه مات وأبو حنيفة في الأربعين من عمره، وعلى ذلك لم يستقل أبو حنيفة بالدراسة إلّا وهو في سنّ الأربعين وقد بلغ أشدّه في الجسم والعقل معاً، وقد فكّر في أن يشتغل قبل ذلك، ولكنه عدل، فقد رُوِيَ عن زُفَر أنه قال: إن أبا حنيفة قال عن صلته بشيخه حمّاد: «صحبته عشر سنين» ثم نازعتني نفسي الطلب للرياسة، فأردت أن أعتزله، وأجلس في حلقة لنفسي، فخرجت يوماً بالعشي. وعزمي أن أفعل، فلما دخلت المسجد ورأيته لم تطب نفسي أن أعتزله، فجئت وجلست معه، فجاءه في تلك الليلة نعي قرابة له قد مات بالبصرة، وترك مالاً، وليس له وارث غيره، فأمرني أن أجلس مكانه فما هو إلّا أن خرج حتى وردت عليّ مسائل لم أسمعها منه، فكنت أُجيب وأكتب جوابي، ثم قَدِمَ فعرضت عليه المسائل.

وكانت نحواً من ستّين مسألة، فوافقني في أربعين وخالفني

في عشرين، فآليت على نفسي ألّا أُفارقه حتى يموت أو أموت، فلما أُفارقه حتى مات»[1].

وقد ثبت أنه لازمه ثماني عشرة سنة، فقد رُوِيَ عنه أنه قال: قَدِمت البصرة فظننت أنّي لا أُسأل عن شيء إلا أجبت عنه، فسألوني عن أشياء لم يكن عندي فيها جواب، فجعلت على نفسي ألّا أُفارق حمّاداً حتى يموت أو أموت، فصحبته ثماني عشرة سنة[2].

وإذا كان أبو حنيفة قد لازم حمّاداً ثماني عشرة سنة، ومات حمّاد وهو في سنّ الأربعين، فكأنه تتلمذ له وهو في سنّ الثانية والعشرين، ولازمه إلى الأربعين، واستقلّ بالدرس والبحث، وتولّى حلقته بعد ذلك.

٧ ـ حلوله محل حمّاد في درسه:

جلس أبو حنيفة في الأربعين من عمره في مجلس شيخه حمّاد بمسجد الكوفة، وأخذ يُدارس تلاميذه ما يُعرَض له من فتاوي، وما يبلغه من أقضية، ويقيس الأشياء بأشباهها، والأمثال بأمثالها، بعقل قوي مستقيم ومنطق قويم، حتى وضع تلك الطريقة الفقهية التي اشتقّ منها المذهب الحنفي[3].

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/٣٣٣.
(٢) المصدر السابق.
(٣) حياة أبو حنيفة، ص ٢٨.

٨ ـ شيوخ أبي حنيفة وأصحابه:

تفقّه كما ذكرنا سابقاً على حمّاد بن أبي سليمان صاحب إبراهيم النخعي وعلى غيره. واختلف إلى حمّاد خمس عشرة سنة. وفي رواية أخرى عنه قال: «صحبته عشرة أعوام أحفظ قوله وأسمع مسائله». وسمع الحديث من عطاء بن أبي رباح بمكّة. وقال: ما رأيت أفضل من عطاء. وسمع من عطية العوفي، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وعكرمة، ونافع، وعديّ بن ثابت، وعمرو بن دينار، وسلمة بن كهيل، وقتادة بن دعامة، وأبي الزبير، ومنصور، وأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، وعدد كثير من التابعين[١].

تفقّه عليه جماعة من الكبار، منهم زُفَر بن الهذيل، وأبو يوسف القاضي، وابنه حمّاد بن أبي حنيفة، ونوح بن أبي مريم المعروف بنوح الجامع، وأبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، والحسن بن زياد اللؤلؤي، ومحمد بن الحسن، وأسد بن عمرو القاضي[٢].

ورَوَى عنه من المحدّثين والفقهاء عدّة لا يُحصَون، فمن أقرانه مغيرة بن مقسم، وزكريا بن أبي زائدة، ومِسعَر بن كدام، وسفيان الثّوري، ومالك بن مغول، ويونس بن أبي إسحاق. وممّن بعدهم زائدة، وشريك، والحسن بن صالح، وأبو بكر بن عياش،

---

(١) مناقب أبي حنيفة وصاحبيه، ص ١١.
(٢) مناقب الإمام أبي حنيفة، ص ٩، ١٠.

وعيسى بن يونس، وعلي بن مسهر، وحفص بن غياث، وجرير بن عبد الحميد، وعبد الله بن المبارك، وأبو معاوية، ووكيع، والمحاربي، وأبو إسحاق الفزاري، ويزيد بن هارون، وإسحاق بن يوسف الأزرق، والمعافي بن عمران، وزيد بن الحُباب، وسعد بن الصلت، ومكّي بن إبراهيم، وأبو عاصم النبيل، وعبد الرزاق بن همّام، وحفص بن عبد الرحمن السلمي، وعبيد الله بن موسى، وأبو عبد الرحمن المقرىء، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وأبو نعيم، وهوذة بن خليفة، وأبو أسامة، وأبو يحيىٰ الحماني، وابن نمير، وجعفر بن عون، وإسحاق بن سليمان الرازي، وخلائق[1].

٩ ـ صفات أبي حنيفة:

اتّصف أبو حنيفة بصفات تجعله في الذروة العليا بين العلماء، فقد اتّصف بصفات العالِم الحق، الثَّبْت الثقة، البعيد المدى في تفكيره، المتطلّع إلى الحقائق، الحاضر البديهة التي تسارع إليه الأفكار.

أ ـ وقد كان رضي الله عنه ضابطاً لنفسه، مستولياً على مشاعره، لا تعبث به الكلمات العارضة، ولا تُبعده عن الحق العبارات النابِية. كان مرة يناقش في مسألة أفتى فيها واعظ العراق وذو المكانة بين أهله الحسن البصري، فقال: أخطأ الحسن، فقال له الرجل: أنت تقول أخطأ الحسن يا ابن الزانية، فما

(١) المصدر السابق.

تغيّر وجهه ولا تلوّن، ثم قال: «والله أخطأ الحسن وأصاب عبد الله بن مسعود». وكان يقول: «اللّهمّ مَن ضاق بنا صدره، فإن قلوبنا قد اتّسعت به»[1].

ولم يكن هدوءه هذا وسِعَة صدره، صادرين عن شخص جامد الحسّ ضعيف الشعور، بل كان ذا قلب شاعر، ونفس محسّة، يُروَى أنـه قال له بعض مُناظريه: يا مبتدع يا زنديق، فقال: غفر الله لك، الله يعلم منّي خلاف ذلك، وإني ما عدلت به مذ عرفته، ولا أرجو إلّا عفوه، ولا أخاف إلّا عقابه، ثم بكى عند ذكر العقاب، فقال له الرجل: اجعلني في حِلٍّ مما قلت، فقال: كلّ مَن قال فيَّ شيئاً من أهل الجهل، فهو في حِلٍّ، وكلّ مَن قال فيَّ شيئاً مما ليس فيَّ من أهل العلم، فهو في حرج، فإن غيبة العلماء تُبقي شيئاً بعدهم[2].

فلم يكن هدوء أبي حنيفة، هدوء مَن لا يحسّ، بل كان هدوء مَن عَلَت نفسه وسَمَت بالتقوى فلا يحسّ إلّا بما يتّصل بالله، ولا تعلق بها أدران الناس، وكأنها صفحة مَجلوّة ملساء، لا ينطبع فيها شيء من أقوال الناس المؤذية، بل تنحدر عنها، ولا يتصل بها شيء منها، وكان هدوؤه هدوء الحازم الضابط لنفسه الصبور المحتمِل الذي لا يطيش فكره

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/٣٥٢.
(٢) الخيرات الحِسان، ص ٤٠.

وراء العواصف التي تعرض للنفس، ولقد كان ثابت الجأش رابط الجنان، يُروَى أن حيّة سقطت من السقف في حُجره وهو في حلقة بالمسجد فتفرّق كلّ مَن حوله ولكنه استمر في حديثه ونحّاها[1].

ب ـ وقد أُوتي استقلالاً في تفكيره، جعله لا يفنى في غيره، ولاحظ ذلك عليه شيخه حمّاد بن أبي سليمان، فقد كان ينازعه النظر في كل قضية لا يأخذ فكرة من غير أن يعرضها على عقله، واستقلال فكره هو الذي جعله يرى ما يرى حرّاً غير خاضع إلّا بالنص من كتاب أو سُنّة، أو فتوى صحابي، أما التابعي فله أن ينظر في قوله، يخطئه ويصوّبه، لأن رأيه ليس واجب التقليد، ولا من الورع تقليده. ولقد كان يعيش في وسط شيعي، وهو الكوفة، والتقى بأئمة الشيعة في عصره، كزيد بن علي، ومحمد الباقر، وجعفر الصادق، وعبد الله حسن، واحتفظ برأيه في كبار الصحابة، مع عظيم ميله إلى العترة النبوية السمحاء، ومحبته لهم آل البيت، واحتماله العذاب في سبيلهم.

جاء في الانتقاء لابن عبد البرّ ما نصّه:

«قال سعيد بن أبي عروبة: قَدِمت الكوفة فحضرت مجلس أبي حنيفة، فذكر يوماً عثمان بن عفّان فترحّم عليه، فقلت له: وأنت يرحمك الله، فما سمعت أحداً في هذا

---

(١) المناقب للمكّي ٢/٢٦٨.

البلد يترحم على عثمان[1] بن عفّان غيرك»[2].

هذا هو الفكر المستقل لا يخضع للعامّة، ولا يفنى في الخاصّة، ولا يؤثّر فيه الحبّ والبغض.

جـ - وكان عميق الفكرة، بعيد الغور في المسائل، لا يكتفي بالبحث في ظواهر الأمور والنصوص، ولا يقف عند ظاهر العبارة، بل يسير وراء مراميها البعيدة أو القريبة، ولا يكتفي في الأمر يدرسه كما هو في ظاهر وضعه بل يسير في البحث عن علله وغاياته غير متوقف ولا وانٍ، ولعلّ ذلك العقل الفلسفي المتعمّق هو الذي دفعه لأن يتّجه أول حياته إلى علم الكلام، ليُرضي تلك النهمة العقلية، ويشيع ذلك النزوع الفكري بالبحث في تلك الأمور، ولعلّ ذلك التعمّق هو الذي دفعه لأن يدرس الأحاديث دراسة متعمّق، يبحث عن عِلل ما اشتملت عليه من أحكام، مستعيناً في ذلك بإشارات الألفاظ ومرامي العبارات، ومُلابسات الأحوال، والأوصاف المناسبة، حتى إذا استقامت بين يديه العلّة،

---

(١) عثمان بن عفّان أبو عمرو الأموي ذو النورين أمير المؤمنين، ومَن جمع الأمة على مصحف واحد. هاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة. توفي يوم الجمعة ثامن عشر ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، وكانت خلافته اثنتي عشر سنة، وعاش بضعاً وثمانين سنة. له ترجمة في أسد الغابة ٣/٥٨٤، والإصابة ٢/٤٥٥، وطبقات ابن سعد جـ٣ ق١ ص٣٦، وطبقات القرّاء لابن الجزري ١/٥٠٧.

(٢) انظر الانتقاء لابن عبد البر، ص ١٣٠.

اطّرد القياس بها، وفرض الفروض، وصوّر الصور، وسار في ذلك شوطاً بعيداً.

د ـ وكان حاضر البديهة، تجيئه أرسال المعاني متدافعة في وقت الحاجة إليها، فلا تحتبس فكرته ولا يغلق عليه في نظر، ولا يفحم في جدال، ما دام الحق في جانبه، وعنده من الأدلّة ما يؤيّده.

وكان واسع الحيلة يعرف كيف ينفذ إلى ما يُفحِم خصمه من أيسر سبيل، وله في ذلك غرائب ومدهشات معجبات، قد امتلأت بها كتب المناقب والتراجم وكتب التاريخ التي تصدّت لبيان حياته.

١٠ ـ عصر أبي حنيفة:

وُلد أبو حنيفة سنة (٨٠ هـ) في خلافة عبد الملك بن مروان الأموي، وعاش إلى سنة (١٥٠ هـ) وأدرك عهد العباسيين، فهو أدرك العهد الأموي في عنفوانه وقوّته. ثم في تحدّره وتهاويه، وأدرك الدولة العباسية في نشأتها قوية ظافرة عنيفة مسيطرة[١].

والقارىء يجد أنه أدرك من العصر الأموي أكثر مما أدرك من العصر العباسي، فقد عاش في العصر الأموي أكثر مما أدرك من العصر العباسي، فقد عاش في العصر الأموي اثنتين وخمسين سنة، وهي السنّ التي تربى فيها، وبلغ أشدّه، حتى بلغ أوجه

(١) أبو حنيفة للشيخ محمد أبو زهرة، ص ٧٩.

العلمي، ونضجه الفكري الكامل، ولم يدرك من العصر العباسي إلّا ثماني عشرة سنة، وفي هذه السنّ يغلب على الشخص ألّا يأخذ من الجديد. إذ استقامت عاداته الفكرية. ومناهجه العلمية وصار ينتج الكثير ولا يأخذ إلّا القليل، ولا يصحّ أن نقول لا يأخذ مطلقاً، لأن العقل البشري طلعة يتطلّع إلى عالم ما لم يعلم، وتعرّف ما يجهل دائماً، وخصوصاً عقول العلماء المخلصين فإنهم يطلبون المزيد دائماً، وإن كانوا في كهولتهم يعطون الكثير، ويأخذون القليل، ويؤثّرون أكثر مما يتأثرون[١]. وعلى ذلك يجب أن نتصوّر أن ما أخذه أبو حنيفة من عصره كان أكثره من الأموي، وأقلّه من العباسي.

وفي الحق أن الفرقة بين آخر العصر الأموي، وصدر العصر العباسي وهو الذي عاش فيه أبو حنيفة. ليست كبيرة من ناحية الروح العلمي، وخصوصاً الجانب الديني منه؛ وذلك لأن الدور الذي كان في العصر العباسي إنما هو نموّ لما كان في آخر العصر الأموي، وهو نتائج، مقدمتها كانت قبله وجزء من الطريق الذي كان ابتداؤه هنالك، فمثل العصور من ناحية روحها العلمي والاجتماعي كمثل الأنهار المتّصلة تسير المياه فيها متدافعة متلاحقة، لا تختلف كثيراً في ألوانها وطعمها إلّا بمقدار قليل من مجراها، وليس لنزعة الدولة ولونها السياسي أثر إلّا بمقدار التنمية أو التعويق، أو التوجيه، والأصل ثابت، يسير ببطء أو بسرعة على

---

(١) حياة أبي حنيفة لمحمد أبو زهرة، ص ٧٩، ٨٠.

حسب ما تقدّمه الدولة من معونة أو تثبيط؛ وهو في سرعته وبطئه واصل إلى الغاية[1].

وإن الروح العلمي والاجتماعي الذي سيطر في الدولة الأموية كان من عمل الجماعة لا من أعمال الدولة، فالعلم قامت به تلك الجماعة الكريمة التي ورثت علم الصحابة، ثم احتضنته فأزهر، وأتى بأينع الثمرات[2].

وكان بجوارها هؤلاء الذين ورثوا حضارات الأمم التي عليها المسلمون، وعلومها، فكانوا يزوّدون العربية ببعض علم هذه الأمم، أما فيما يدلون به من آراء، أو في إرسال الفكر التي يترجمونها من اللسان الفارسي وغيره، وقد ابتدأت الترجمة في العصر الأموي، وحسبك أن تعلم أن صاحب كليلة ودمنة، والأدب الصغير والأدب الكبير، عاشوا أكثر حياتهم في العصر الأموي، فإذا وجدنا العلم الديني ينمو في العصر العباسي، والترجمة تذيع وتنتشر وتكثر وتمدّه بالعون، فإنما ذلك من زيادة المقدار، وحُسْن التوجيه، وتنويعه، لا من الإنشاء ولا الابتداء[3].

وإذا كان أبو حنيفة عاش في العصرين كما علمت، وجب علينا أن نُشير إشارة موجزة إلى الحياة السياسية في العصر الأموي والعباسي، ثم الحياة الاجتماعية والعلمية وامتدادها في صدر العصر العباسي الأول، ثم المسائل التي كانت تشغل الفكر

(١) أبو حنيفة للإمام محمد أبو زهرة، ص ٨٠.
(٢) المصدر السابق. (٣) المصدر السابق.

الإسلامي، مما يتصل بالعقيدة، أو السياسة، أو الفقه[1]

ولنبدأ بالناحية السياسية، وهنا نجد الظاهرة الأولى في قيام الدولة الأموية، فإنها قامت بعد سلطان الخلفاء الأربعة، وقد كان الخليفة يختار من بين الممتازين المسلمين، بترشيح من الخليفة الذي يسبقه، كما كان الأمر في خلافة عمر، أو من غير ترشيح كما كان الأمر في خلافة أبي بكر وعلي، أو بأمر وسط بينهما كما كان الأمر في اختيار عثمان رضي الله عنه. فلما جاءت الدولة الأموية صارت الخلافة مُلكاً عضوضاً، وإذا كان مؤسّس هذه الدولة قد ارتضته طائفة كبيرة من المسلمين، خليفة، فبقية مَن حملوا ذلك الاسم من بعده لم يكن من حقهم أن يحسبوا أنهم ولّوا أمر المسلمين باختيار حرّ من جماهير المسلمين، ولذلك كانت الاضطرابات، والانتقاضات تتخلّل عصور الدولة الأموية، فإن سكتت ففي الظاهر، والقلوب تغلي بنيران الحقد، ولم يكن كثيرون منهم تمنعهم حريجة دينية من إنزال الأذى ببعض مَن لهم مكانة بين المسلمين، فيزيد[2] بن معاوية ينتقض عليه أبناء الأنصار، فيُبيح مدينة رسول الله ﷺ للجند يعيثون فيها فساداً من غير رادع من دين، ولا مراعاة لحُرمة ويرفض بيعته الحسين[3] بن

(١) المصدر السابق.
(٢) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، أبو خالد، ولّي الخلافة سنة ستين، ومات سنة أربع وستّين، ولم يكمل الأربعين، وليس بأهل أن يُروَى عنه، من الثالثة (انظر تقريب التهذيب ٢ / ٣٧١).
(٣) الحسين بن علي ابن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله المدني، سِبْط =

علي سبط رسـول الله ﷺ، لأنها تخـالف أُصول الحكم في الإسلام، ويخرج عليه حاملاً سيفه، فيقتله أعـوان يزيـد قتلة فاجرة، ويذهب دمه عبيطاً من غير أن يرعى حُرمة قرابة أو دين، وتؤخذ أخواته، بنات علي[1] من فاطمة[2] سبايا أو شبه سبايا إلى يـزيد، ثم يتـوالى في آخر الـدولة الأمـويـة خـروج العلويين الفاطميين؛ ويتوالى القتل الفاجر فيهم، فيقتل زيد بن علي ويقتل يحيـى ابنه، ويقتل عبد الله بن يحيـى، ولم يكن ذلك فقط مما تحدّى به الأمويون النفوس المُحِبّة لآل البيت، بل كان لعن عليّ بن أبي طالب أمراً لازماً على المنابر، كأنه سُنّة مُتّبعة، وهي بدعة آثمة ابتدعها معاوية[3] بن أبي سفيان، واستنكرها عليـه

= رسول الله ﷺ، وريحانته، حفظ عنه، استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين، وله ست وخمسون سنة. (انظر تقريب التهذيب ١/٧٧).

(١) علي بن أبي طالب رضي الله عنه أبو الحسن الهاشمي قاضي الأمة، نهض بأعباء العلم والعمل. استشهد في سابع عشر رمضان من عام أربعين وسنّه ستّون سـنة. له ترجمة في: أسد الغابة ٤/٩١، والإصابة ٢/١٠٥، وتاريخ بغداد ١/١٣٣، وتاريخ الخلفاء ١٦٦، وتذكرة الحفّاظ ١/١٠.

(٢) فاطمة الزهراء البتول، بنت رسول الله ﷺ وأشبه الناس به، سيدة نساء العالمين، وُلِدَت قبل النبوّة بخمس سنين، وتوفيت رضي الله عنها بعد النبي ﷺ بستة أشهر، وقيل ثمانية، وقيل غير ذلك، وذلك ليلة الثلاثاء لثلاث خلون من شهر رمضـان سنة إحـدى عشرة. (انـظر الريـاض المستطابة، ص ٢٨٢).

(٣) معاوية بن أبي سفيان، صخر بن حرب بن أميّة الأموي، أبو عبد الرحمن، الخليفة، صحابي، أسلم قبل الفتح، وكتب الوحي، ومات في رجب سنة ستّين، وقد قارب الثمانين. (انظر تقريب التهذيب ٢/٢٥٩).

المسلمون، حتى لقد أرسلت إليه أُم المؤمنين زوج رسول الله ﷺ، أُم سلمة[1] كتاباً تقول فيه: «إنكم تلعنون الله ورسوله على منابركم وذلك أنكم تلعنون عليّ بن أبي طالب، ومَن أحبّه، وأشهد أن الله أحبّه ورسوله» واستمر لعن علي على المنابر، حتى أبطله عادل الأمويين عمر[2] بن عبد العزيز.

ولقد كان في الأمويين نزعة عربية شديدة، وقد أحيوا فيها شيئاً كثيراً من تراث العرب قبل الإسلام، وهذا التراث قد يكون فيه المحمود الذي لا يُذَمّ، ولكنهم غلوا غلوّاً شديداً وصلوا به إلى درجة التعصّب على غير العرب، وهضم حقوقهم، وهم في الشرع سواء مع سائر المسلمين، فإن الناس جميعاً سواء في الإسلام، لا فضل لعربي على عجمي إلّا بالتقوى، ولكن أوقع الأمويون بالموالي ظلماً شديداً، حتى لقد حرموهم حقوقهم في غنائم الجيش إذا غزوا، وخالفوا بذلك شُرعة الله التي شرّعها في

---

(١) أُم سلمة هي: هند بنت أبي أُميّة بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم المخزومية، تزوجها النبي ﷺ سنة أربع، وقيل ثلاث، وكانت فاضلة حليمة. خرّج أحاديثها الأربعة وغيرهم ولها في الصحيحين تسعة وعشرون حديثاً. ماتت في المدينة سنة اثنتين وستين، وقيل سنة تسع وخمسين، ودفنت بالبقيع. (انظر الرياض المستطابة، ص ٣١١، ٣١٢).

(٢) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أمير المؤمنين، أُمّه أُم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، وُلّي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان كوزير، وولّي الخلافة بعده، فعُدّ من الخلفاء الراشدين، من الرابعة، مات في رجب سنة إحدى ومائة، وله أربعون سنة، ومدة خلافته سنتان ونصف. (تهذيب التهذيب ٢ / ٦٠).

الغنائم، ولذلك أسهم الموالي في الانتقاض على الأمويين، ولم يقرّوا لهم بحكم طائعين.

فكانت البلاد الإسلامية بسبب ما نزل بها تموج بالفتن، وتموج بالبشر، إن سكنت في الظاهر فسكون النار المتأجّجة تحت الرماد، فلقد أتى حين من الدهر لم تقم فتن، ولكن كان التدبير الخفي، والمؤامرة المستترة، للانتفاض بشكل أحكم، وليذهبوا بهذه الدولة. فكان التدبير والدعوة للخلافة العباسية، فقد استمر يتكوّن في خلايا السكون. حتى كان ما كان من قيام العباسيين. وإتيان الدولة الأموية من قواعدها.

هذا هو حكم الأمويين في جملته، لا في تفصيله. وفي نواحيه التي أثارت الجماهير، وقد يكون له نواحي خير تُحمَد وتُذمّ. وقد رأى أبو حنيفة عندما رأت عينه الدنيا حكم الأمويين في أقسى مظاهره، وأعنف صوره، أي حكم الحجّاج[١] بن يوسف الثقفي الطاغية الأموي، فإن الحجّاج قد مات، وأبو حنيفة في نحو الخامسة عشرة، وهي سنّ تدرك وتفهم، وقد رأى بذلك الحكم الأموي في أعنف أشكاله، وأقسى مظاهره، ولا شك أن لذلك أثره في نفس ذلك الفتى المولي، وفي تقديره لحكم هذه الدولة، ولقد كان ذلك التقدير ينمو ويكبر كلما كبر، ورأى ما يرتكبون مع عترة

(١) الحجّاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي، الأمير، المشهور، الظالم، وقع ذكره وكلامه في الصحيحين وغيرهما، وليس بأهل بأن يُروى عنه، وَلي إمرة العراق عشرين سنة، ومات سنة خمس وتسعين. (انظر تقريب التهذيب ١/١٥٤).

الرسول، حتى كـان منهم له مـا كان من اضطهاده بـالسجن والتعذيب، ولم ينجه إلّا الفرار، وأن يأوي إلى بيت الله الحرام.

فلما كانت الدولة العباسية آمن من بعد خوف، ورجا أن تكون يداها أرحم. لأن رحمها أقرب، ولأنها جاءت بعد الشدّة والكوارث، ولقد بايع أبا العباس السفّاح سمعاً مختاراً، وكان لسان الفقهاء الناطق، ولكن ما إن جاء عصر أبي جعفر[١] حتى أخذ يدعم الدولة بدعائم فيها عنف وحزم. لا رفق فيها ولا هَوادة، وسامَ العترة النبوية الأذى.

فألقى بشيوخها في غيابات السجن. وصارت دماء العلويين تُراق في غير حرب. ورأى في حكم المنصور امتداداً لحكم الأمويين. وإن تغيّر الاسم وتغيّرت البطاقة. فكان بينهما ما ذكرنا وانتهى الأمر بالأذى الذي نزل بأبي حنيفة رضي الله عنه، وقارن وفاته.

لقد عاش أبو حنيفة بالعراق، فكان به مولده ومنشؤه ومقامه ومدرسته، ومدن العراق في آخر العصر الأموي وصدر العصر العباسي كانت تموج بعناصر مختلفة من فرس، وروم، وهنود مع العرب، وإن المجتمع الذي يكون على هذه الشاكِلة تكثر فيها

---

(١) أبـو جعفر هـو: المنصور أبـو جعفر عبـد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، وأمه سلامة البربـرية أم ولـد، وُلِد سنـة خمس وتسعين، وأدرك جدّه ولم يروِ عنه. وروى عن أبيه، وعن عطاء بن يسار، وعنه ولده المهدي، وبويع بالخلافة بعهد من أخيه، وكان فحل بني العباس هيبة وشجاعة وحزماً. (تاريخ الخلفاء للسيوطي، ص ٢٥٩).

الأحداث الاجتماعية، إذ تبدو فيه مظاهر مختلفة من تفاعل تلك الخصائص، ولكل حادثة حكمها من الشرع فإن الشريعة الإسلامية شريعة عامّة تحكم بالإباحة والمنع في كل الأحداث ومن شأن دراسة هذه الأحداث أن توسع عقل الفقيه، وتفتق ذهنه إلى استخراج المسائل، وتوسع فيه ناحية الفرض والتصوّر، ووضع مقاييس، لها بعض العموم لمجموع الفروع المتباينة.

ثم إن العراق مع هذه الميزة الاجتماعية التي امتاز بها، له ميزة أخرى فكرية، فقد كان موطن الفِرَق المختلفة، والنِحَل المتباينة، ففي ربوعه كان الشيعة معتدلوهم وغُلاتهم. وفيه كان المعتزلة[1]، وفيه كان الجهمية[2]، والمرجئة[3]، وغيرهم، ففيه

---

(١) المعتزلة ويسمّون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية، والعدلية، وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركاً، وقالوا: لفظ القدرية يطلق على مَن يقول بالقَدَر خيره وشرّه من الله تعالى، احترازاً من وصمة القلب، إذا كان الذمّ به متّفقاً عليه لقول النبي ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة». (انظر المِلَل والنِحَل ١/٤٣).

(٢) الجهمية أصحاب جهم بن صفوان وهم من الجبرية الخالصة، ظهرت بدعته بترمذ، وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية، وزاد عليهم بأشياء. (المِلَل والنِحَل ١/٨٦).

(٣) المرجئة أحدهما: بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ أي أمهله وأخّره. والثاني: إعطاء الرجاء. أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخّرون العمل على النيّة والعقد. وأما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضرّ مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وقيل الإرجاء تأخير حكم =

بهذا حركة فكرية، ويظهر أنه من قديم الزمان كان محلاً للنزعات العقلية المتضاربة، ولقد قال ابن الحديد في شرح نهج البلاغة في صدر بيان السبب في منشأ الفِرَق الغالية من الشيعة في العراق ما نصّه: «ومما ينقدح لي في الفِرَق بين هؤلاء القوم (الروافض) وبين الذين عاصروا رسول الله ﷺ أن هؤلاء من العراق، وساكِنِي الكوفة، وطينة العراق ما زالت تنبت أرباب الأهواء، وأصحاب النِحَل العجيبة، والمذاهب البديعة، وأهل هذا الإقليم أهل بصر وتدقيق ونظر وبحث عن الآراء والعقائد، وشبه معترضة المذاهب، وقد كان منهم في أيام الأكاسرة مثل ماني، وديصان، ومزدك، وغيرهم، وليست طينة الحجاز هذه الطينة، ولا أذهان أهل الحجاز هذه الأذهان».

وترى من هذا أن العراق كان مزدحم الآراء في المعتقدات في الإسلام وفي القديم، وذلك لأنه كان يسكنه منذ القِدَم عدّة طوائف من نِحَل مختلفة، والمذاهب التي نشأت به في القديم يبدو فيها اختلاط العقائد المتضاربة، فالديصانية[1] والمانوية[2]

= صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يُقضى عليه بحكم ما في الدنيا؛ مع كونه من أهل الجنة، أو مَن أهل النار. (المِلَل والنِحَل ١/١٣٩).

(١) الديصانية: أصحاب ديصان. أثبتوا أصلين: نوراً، وظلاماً. فالنور يفعل الخير قصداً واختياراً والظلام يفعل الشرّ طبعاً واضطراراً. فما كان من خير ونفع، وطيب وحسن؛ فمن النور، وما كان من شرٍّ، وضرر، وفتن، وقبح، فمن الظلام، وزعموا أن النور: حيّ، عالم، قادر، حسّاس، درّاك، ومنه تكون الحركة والحياة. والظلام: ميت، جاهل، عاجز، جماد، موات، لا فعل له ولا تمييز (المِلل والنِحَل ٢/٥٥).

(٢) المانوية: أصحاب ماني بن فاتك الحكيم الذي ظهر في زمان سابور بن =

ليست إلّا مزجاً لثنوية المجوس[1] بالمبادىء النصرانية، وهكذا ترى فيه كثيراً مما ظهر من النِحَل المختلفة، ومن استنباط، وعقيدة من عقيدتين أو عدّة عقائد.

هذا هو العراق الذي فيه أبو حنيفة، ولقد كان في العصر الأموي وصدر العصر العباسي، مستردّاً لأفكار ومذاهب تُدَسّ بين المسلمين في الخفاء فتفسد عقيدتهم، أو لتحيّرهم في أمور دينهم، وتلبس عليهم حقه السائغ القويم بأمور يصعب على العقل ازدرادها، أو لا يعرف العقل البشري حقيقة كنهها، مثل البحث في القضاء والقدر، وإرادة الإنسان، أهي حرّة فيكون التكليف وداعيته وغايته، وكانت هذه المجادلات تُثار بين المسلمين بتدبير خفي. وترتيب مُحكَم ليضطربوا في فهم دينهم، وليجد خصوم

= أردشير، وقتله بهرام بن هرمز بن سابور، وذلك بعد عيسى ابن مريم عليه السلام. أحدث ديناً بين المجوسية والنصرانية، وكان يقول بنبوّة المسيح عليه السلام، ولا يقول بنبوّة موسى عليه السلام. (المِلَل والنِحَل ٢/ ٤٩).

(١) المجوس: يقال لهم الدين الأكبر، والمِلّة العظمى، إذا كانت دعوة الأنبياء عليهم السلام بعد إبراهيم الخليل عليه السلام لم تكن في العموم كالدعوة الخليلية، ولم يثبت لها من القوة والشوكة، والمُلْك، والسيف، مثل الملّة الحنفية، إذا كانت ملوك العجم كلها على مِلّة إبراهيم عليه السلام، وجميع مَن كان في زمان كل واحد منهم من الرعايا في البلاد على أديان ملوكهم، وكان لملوكهم مرجع هو: «موبذ موبذان» يعني أعلم العلماء، وأقدم الحكماء، يصدرون عن أمره ولا يخالفونه، ولا يرجعون إلى رأيه، ويعظّمونه تعظيم السلاطين لخلفاء الوقت. (انظر المِلَل والنِحَل ٢/ ٣٥).

الإسلام منفذاً ينالون منه، وليستطيعوا أن يقيموا المحاجزات بين دينهم وتأثير الإسلام في المعتنقين له.

ولقد كان ذلك الدرس الخفي لتشكيك المسلمين، وتفريق آرائهم وإثارة المنازعات الفكرية بينهم، له مظاهره الواقعة التي لا يُشَكّ في دلالتها، على أن أفكاراً غريبة عن الإسلام والمسلمين تُذاع بينهم لتُثير جدلهم، ووجدنا في كتاب العصر العباسي مَن يشير إلى تلك الأيدي الخفيّة، فوجدنا الجاحظ في بعض رسائله يحصي بعض ما يذكره النصارى فيما بينهم ليثيروا بين المسلمين، أفكاراً يجدون فيها حماية للمسيحية.

ولقد وجدنا في تاريخ بعض المسيحيين، وهو يوحنا الدمشقي الذي كان في خدمة الأمويين إلى عهد هشام بن عبد الملك ما يدلّ على أنه كان يعلّم المسيحيين ما يجادلون به المسلمين في شأن دينهم، وقد جاء في تراث الإسلام أنه كان يقول: «إذا سألك العربي، ما تقول في المسيح! فقل إنه كلمة الله. ثم ليسأل النصراني المسلم بِمَ سُمّي المسيح في القرآن، وليرفض أن يتكلّم بشيء، حتى يجيب المسلم، فإنه سيضطر إلى أن يقول: «إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه» فإذا أجاب بذلك فاسأله عن كلمه الله وروحه؛ مخلوقة أو غير مخلوقة؟ فإن قال مخلوقة فليردّ عليه بأن الله كان، ولم تكن له كلمة ولا روح، فإن قلت ذلك، فسيفحم العربي، لأن مَن يرى هذا الرأي زنديق في نظر المسلمين».

وترى من هذا أنه يبيّن مواضع الحجّة في نظره، وكيف

يُفحِم العربي، ثم يُخرِجهم إلى مسألة قِدَم كلام الله تعالى ليدرأ بها في دعواه، وإن كانت لا تغني في الحق مثيلاً، لأن إضافة الكلمة إلى الله، وكون الروح من الله لا يدلّان على قدمهما لأن الكلمة التي يخلقها الله سبحانه ليست قديمة وكذلك الروح الذي يخلقه، وسُمّي عيسى بكلمة الله، لأنه نشأ بمجرّد كلمة الله كن فكان، ومن غير توسيط أب، وكذلك سُمّي روحاً، لأن المادة الأولى للحيّ بمقتضى السُّنّة العامّة، لم تكن طريقة إيجاده، والأشخاص يوصفون بأظهر أحوالهم.

ثم هو يلقنهم ما يُعدّ نقداً لمبادىء الإسلام، فيتكلم في تعـدّد الزوجات. وفي الطلاق، وفي المِلَل، ثم يُثير بينهم أكاذيب حول النبي ﷺ، فيخترع قصة عشق النبي لزينب[1] بنت جحش، وهكذا، ثم يذكر أن تقديس الحجر الأسود كتقديس الصليب، وهكذا.

ولا يكتفي بكـل ذلك بـل يدفـع بالمُجـادلين، ليجرّوا المسلمين إلى الخوض في مسألة القدر. وإرادة الإنسان وحرية هـذه الإرادة وغيرهـا[2] ويقذف بـالعقل العـربي في تيـه من

---

(١) زينب بنت جحش الأسدية، أم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ، وكان لزواجها الشأن العظيم والخطب الجسيم، وهي التي كانت تسامي عائشة عند رسول الله ﷺ، أمها أميمة بنت عبد المطّلب، ماتت رضي الله عنها بالمدينة سنة عشرين في خلافة عمر رضي الله عنه ورحمه. (الرياض المستطابة، ص ٣١٤).

(٢) جاء هذا في كتاب تراث الإسلام.

المجادلات، ويُثير بينهم طائفة من المشاكل الفكرية المعقدة، تضليلاً للمسلمين، وإيقاعاً للفُرقة بينهم، وإثارة للأهواء والنِحَل، وليتفرقوا شِيَعاً وأحزاباً فكرية، وكلّ ذلك من رجل احتضنه الملك الأموي، وربّاه ورعى أباه.

ولقد كان بجوار ذلك الاحتكار الفكري. حركة فكرية أخرى ابتدأت في العصر الأموي، ونمت وأتت أُكُلها في العصر العباسي. تلكَ هي حركة الاتصال بالفلسفة اليونانية، فقد ابتدأت في عهد الأمويين فقد قال ابن خلّكان فيه: «إن خالد بن يزيد بن معاوية، كان من أعلم قريش بفنون العلم وله كلام في صنعة الكيمياء والطب، وكان بصيراً بهذين العلمين متقناً لهما، وله رسائل دالّة على معرفته وبراعته، وأخذ الصنعة عن رجل من الرهبان يقال له مريانس الروسي وله فيها ثلاث رسائل تضمنت إحداها ما جرى له مع مريانس المذكور، وصورة تعلّمه منه، والرموز التي أشار إليها.

ولقد نُمِيَ ذلك الاتصال باتّساع حركة الترجمة التي نقلت إرسال الفكر اليوناني والفارسي والهندي في العصر العباسي، ولقد كان لذلك أثره في الفكر الإسلامي، وكان تأثيره مختلف الأنواع، على جسب قوة العقل والدين عند مَن نال من هذه الفلسفة. فمن الناس مَن كانت له عقول مستقيمة، وإيمان صادق، فكانوا بقوة عقولهم وقوة إيمانهم يسيطرون على ما يرِد إليهم من أفكار، فتهضمها نفوسهم ويستفيدون منها نماءً في تفكيرهم ومداركهم، ورياضة في عقولهم، ومنهم مَن لا تقوى نفوسهم على

احتمالها، فتضطرب عقولهم عند ورودها بين قديمها وجديدها، فتكون في فوضى فكرية لا استقرار فيها، ولذلك رأينا قوماً بعضهم شعراء، وبعضهم كتّاب، وبعضهم ينتسبون للعلم، قد غرّتهم تلك الأفكار فلم تقوَ على هضمها عقولهم فاضطربوا وصاروا حائرين.

ولقد وُجِد بجوار هؤلاء زنادقة[1] كانوا يعلنون آراء مُفسِدة للجماعة الإسلامية، ويتناجون بأمور هادمة للإسلام، ويدبّرون الأمر كيداً لأهله وتهويناً لشأنه، ومنهم مَن كانوا يريدون نقض الحكم الإسلامي، وإحياء الحكم الفارسي القديم، كما حدث من المقنع الخراساني، الذي خرج على الدولة العباسية من بعد في عهد الهدى.

كانت الأمور السابقة كلها سبباً في حدوث منازعات فكرية. والتحام بين آراء وعقائد متباينة، وإذا كان أبو حنيفة رضي الله عنه، قد عاش في هذا العصر، وفي العراق مكان ذلك التناحر الفكري، فلا بدّ أنه خاض فيه، وقد خاض فيه خوض المسلم الفاهم لدينه، فدافع الأهواء المختلفة والنِحَل المتباينة، وكان له في الكلام مع الفِرَق المختلفة رأي معلوم ومقام مشهود، وتكون من مجموع ما أُثِرَ عنه ـ آراء حول العقيدة.

هذه هي المنازع الفكرية، ونوع تأثيرها في ذلك الفقيه

---

(١) الزنديق هو: الذي يضمر الكفر ويُظهِر الإيمان. وقيل هو: زند دين أي دين المرأة. (انظر توضيح الأفكار للصنعاني).

العظيم، ولنتّجه إلى ذكر كلمة عن هذا العنصر من ناحية علوم الدين. لقد كان العلم في صدر الإسلام، الاتجاه فيه إلى التلقّي بالاستماع، ولكن عندما انصرفت طوائف من الناس للعلوم المختلفة يدرسونها، ويذكروّنها، اتجه العلماء في آخر العصر الأموي إلى التدوين، وأخذت العلوم الدينية والعربية تتميز. وصار كل علم له علماء قد اختصّوا به: يتفننون فيه. ويضبطون قواعده، لذلك أخذ الفقهاء والمحدّثون في تدوين الحديث والفقه في آخر العصر الأموي. فقد كان فقهاء الحجاز يجمعون فتاوى عبد الله[1] بن عمر والسيدة عائشة[2] وابن عباس[3]. ومَن جاء

---

(١) عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن العدوي المدني الفقيه أحد الأعلام في العلم والعمل، شهد الخندق، وهو من أهل بيعة الرضوان، وممّن كان يصلح للخلافة فعيّن لذلك يوم الحكمين مع وجود مثل للإمام علي، وفاتح العراق سعد ونحوهما رضي الله عنهما. ومناقبه جمّة، أثنى عليه النبي ﷺ، ووصفه بالصلاح، توفي سنة أربع وسبعين. له ترجمة في: أسد الغابة ٣/٣٤٠، والإصابة ١/٣٣٨، وتاريخ بغداد ١/١٧١، وتذكرة الحفّاظ ١/٣٧.

(٣) عائشة أم المؤمنين بنت أبي بكر الصدّيق. كان الفقهاء أصحاب رسول الله ﷺ يرجعون إليها، تفقه بها جماعة، يُروى عن أبي موسى قال: ما أشكل علينا أصحاب محمد ﷺ حديث قطّ فسألنا عائشة إلاّ وجدنا عندها منه علم. لها ترجمة في: الإصابة ٤/٣٤٨، وتذكرة الحفّاظ للذهبي ١/٢٧، وشذرات الذهب ١/٦١، وطبقات ابن سعد ٨/٣٩.

(٣) ابن عباس هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطّلب أبو العباس الهاشمي، الإمام البحر عالِم العصر ابن عمّ رسول الله ﷺ، دعا له النبي ﷺ أن يفقّهه الله في الدين ويعلّمه التأويل. توفي ابن عباس بالطائف سنة ثمانٍ وستّين. له ترجمة في: أسد الغابة ٣/٢٩٠، والإصابة ١/٣٢٢، =

بعدهم من كبار التابعين في المدينة المنورة. وينظرون فيها. ويستنبطون منها. ويفرّعون عليها. كما كان العراقيون يجمعون فتاوى عبد الله[(١)] بن مسعود وقضايا علي وفتاواه وقضايا شريح[(٢)] وغيره من قضاة الكوفة، ثم يستخرجون منها ويستنبطون. فلما جاء العصر العباسي اتّسعت آفاق التدوين في الحديث ترتيباً فقهياً.

ولم يكن مقصوراً على هؤلاء. فقد كان فقهاء الشيعة[(٣)] يدوّنون آراءهم. وقد كشفت بعض الآثار في ميلانو فوجد مخطوط منسوب للإمام زيد الذي استشهد سنة ١٣٢ هـ. كما علمت، وهو في الفقه. وهو أصل كتاب المجموع المطبوع المتداول الذي ينسب إلى ذلك الإمام، وسواء أصحّت النسبة أم لم تصحّ فمن

= وطبقات القرّاء للذهبي ١/٤١، والعِبَر ١/٧٦، والنجوم الزاهرة ١/١٨٢.

(١) ابن مسعود هو: عبد الله بن مسعود أبو عبد الرحمن الهذلي صاحب رسول الله ﷺ وخادمه وأحد السابقين الأوّلين، ومن كبار البدريين، ومن نبلاء الفقهاء المقرئين، وكان ممّن يتحرّى في الأمراء. مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وله نحو من ستّين سنة. له ترجمة في: أسد الغابة ٣/٣٨٤، والإصابة ٢/٣٦٠، وتاريخ بغداد ١/١٤٧، وتذكرة الحفّاظ ١/٣١.

(٢) شريح هو: ابن الحارث بن قيس الكوفي النخعي القاضي، أبو أميّة، مخضرم، ثقة، وقيل له صحبة، مات قبل الثمانين أو بعدها، وله مائة وثمانِ سنين، أو أكثر، قال بعضهم، حكم سبعين سنة. (تقريب التهذيب ١/٣٤٩).

(٣) الشيعة هم الذين شايعوا عليّاً رضي الله عنه على الخصوص. وقالوا بإمامته وخلافته نصّاً ووصيّة، إما جليّاً، وإما خفيّاً. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. (المِلَل والنِحَل ١/١٤٦).

المؤكد أن الشيعة[1] الزيدية في عصر أبي حنيفة كانت لها آراء معروفة لديه، وقد عُرِفَ في بيان حياته أنه كان متّصلاً بزيد رضي الله عنه. وكان متّصلاً اتصالاً علمياً بجعفر الصادق ومحمد الباقر. فهو كان بلا ريب على علم بفقه الزيدية، وأئمة الإمامية الاثنا عشرية والإسماعيلية[2].

والعصر كان عصر مجادلات ومناظرات. فمناظرات شديدة اللجب، قوية الأثر بين الفِرَق المختلفة وبين أهل السُّنّة والجماعة. وبين الخوارج[3] وغيرهم، وبين أهل الأهواء جملة، وبين المعتزلة. والمُدافعين عِن الآراء الإسلامية. والعقيدة

---

(١) الشيعة الزيدية هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، ولم يجوّزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلّا أنهم جوّزوا أن يكون كل فاطمي عالِم شجاع سخي خرج بالإمامة، أن يكون إماماً واجب الطاعة، سواء كان من أولاد الحسن، أو من أولاد الحسين رضي الله عنهما. (المِلَل والنِحَل ١/١٥٥).

(٢) الإسماعيلية: وقد امتازت عن الموسوية وعن الاثنى عشرية بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر، وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه. وقالوا: لم يتزوج الصادق رضي الله عنه على أمه بواحدة من النساء، ولا تسرّى بجارية كسُنّة رسول الله ﷺ في حق خديجة رضي الله عنها، وكسُنّة علي رضي الله عنه في حق فاطمة رضي الله عنها. (المِلَل والنِحَل ١/١٩١).

(٣) الخوارج: كلٌ مَن خرج على الإمام الحق الذي اتّفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان. ومقصود الخوارج هنا: هم الذين خرجوا على عليّ بن أبي طالب وحاربهم في معركة النهروان. (المِلَل والنِحَل ١/١١٤). وزيادة.

السليمة القويمة. يرحل العلماء لأجل هذه المناظرات. وقد رأيت أن أبا حنيفة قد رحل إلى البصرة نحو اثنتين وعشرين مرة لأجل مناظرة الفِرَق الكثيرة المختلفة.

وكان بعض علماء البصرة يرحلون إلى الكوفة لِيُناظروا أهلها.

وكانت المناظرة الفقهية في موسم الحج وعند التقاء العلماء، فترى أبا حنيفة يتناظر مع الأوزاعي(١) ومع مالك رضي الله عنهم في الحجاز، وكانت مجادلات الفقهاء أخصب وأعمّ خيراً، وأكثر إنتاجاً من مجادلات الفِرَق المختلفة.

ولقد وُجِدَ نوع من الجدل سببه التعصّب للبلد، فعلماء البصرة يجادلون علماء من الكوفة، ويتعصّب كلٌّ لبلده راجياً بنصرته فَخاره، ودافعاً بالهزيمة عاره، وكان ذلك أحياناً يجري بين الممتازين المخلصين من العلماء، ولننقل لك نوعاً من هذا الصنف وإن كان خفيفاً. فمنها ما كان في المحادثة التي كانت في أول لقاء بين يوسف(٢) بن خالد السمتي وأبي حنيفة، وها هي ذي

(١) الأوزاعي هو: عبد الرحمن الأوزاعي بن عمرو، أبو عمرو. إمام أهل الشام في وقته، نزيل بيروت. قال ابن سعد: ثقة، مأموناً، صدوقاً. ولد سنة ثمانٍ وثمانين ومات في الحمام سنة سبع وخمسين ومائة. (انظر طبقات الحفّاظ للسيوطي، ص ٨٥).

(٢) يوسف بن خالد بن عُمير السَّمْتي، بفتح المهملة وسكون الميم بعدها مثناة، أبو خالد البصري، مولى بني ليث، تركوه، وكذّبه ابن مَعين، وكان من فقهاء الحنفية، من الثامنة، مات سنة تسع وثمانين. (انظر تقريب التهذيب ٢/ ٣٨٠).

كما في مناقب ابن البزازي: «قال هلال بن يحيىٰ الرأي، سمعت يوسف بن خالد السمتي يقول: كنت أختلف إلى عثمان البتي، وكان يذهب مذهب الحسن المعتزلي، وابن سيرين، فأخذت مذاهبهم، وناظرت عليها، ثم استأذن للخروج إلى الكوفة لتلقي مشايخها، والنظر في مذاهبهم، والاستماع عنهم، فدلّوني على سليمان[1] الأعمش، لأنه أقدمهم في الحديث، وكانت معي مسائل في الحديث، وكنت سألت عنها المحدّثين، فلم أجد أحداً يعرفها، فذكرت ذلك في حلقة الأعمش فقال: ايتوني به، فمضيت إليه، فقال: لعلك تقول: أهل البصرة أعلم من أهل الكوفة، كلا وربّ البيت الحرام، ما ذاك كذلك. وما أخرجت البصرة إلّا قاصّاً أو معبّراً أو نائحاً، والله لو لم يكن بالكوفة إلّا رجل ليس من عربها، ولكن من مواليها، يعلم من المسائل ما لا يعلمه الحسن، ولا ابن سيرين، ولا قتادة[2] ولا البتي ولا غيرهم، وغضب علي غضباً شديداً، حتى خفت أن يضربني بعصاه، ثم قال لبعض مَن حضره: اذهب به إلى مجلس النعمان،

---

(١) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ، عارف بالقراءة، ورع، لكنه يدلس، من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين، أو ثمانٍ، وكان مولده أول إحدى وستّين. (انظر تقريب التهذيب ١/٣٣١).

(٢) قتادة هو: ابن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري الأكمه، أحد الأعلام. قال أحمد: كان أحفظ أهل البصرة. مات سنة سبع عشرة ومائة. له ترجمة في: إرشاد الأريب ٦/٢٠٢، وتذكرة الحفّاظ ١/١٢٢، والعِبَر ١/١٤٦.

فوالله لو رأى أصغر أصحابه لعلم أنه لو قام أهل الموقف لأوسعهم جواباً، ودخل في قلبي من الرعب ما الله تعالى به عالم، فقام الرجل، واتّبعته، فلما خرج من المسجد، قال: النعمان يكون في بني حرام، فسَلْ عنه، فإنه بهذه المسائل أعلم، ولي شغل لا يمكن لي المصير إليه، فخرجت أسأل عنه قبيلة بعد قبيلة، حتى أتيت بني حرام في آخر القبائل، وقد دخل وقت العصر، فإذا بكهل قد أقبل، حسن الوجه حسن الثياب وخلفه غلام أشبه الناس به، فلما دنا سلّم، ثم صعد المئذنة، فأذّن أذاناً حسناً، فتوسّمت فيه أنه النعمان، ثم نزل فصلّى ركعتين خفيفتين تامّتين أشبه بصلاة الحسن وابن سيرين، واجتمع نفر من أصحابه، وتقدّم فأقام وصلّى بهم صلاة أهل البصرة فلما استند إلى المحراب، وأقبل بوجهه إلى الناس، فحيّاهم، ثم سأل كل واحد من أصحابه عن حاله، فلما انتهى إليّ قال: كأنك غريب من أهل البصرة، وقد نُهيت عن مجالستنا!؟ قلت: نعم، قال: فما اسمك؟ فأخبرته باسمي ونسبي، ثم سأل عن كنيتي، فأخبرته، فقال: أكنت من المختلفين إلى النبي؟ قلت: نعم، قال: لو أدركني لترك كثيراً من قوله، ثم قال: هات ما معك، وابدأ قبل أصحابك، فإن بك وحشة مغربة، وحقّ لمثلك من المتفقهة التقدّم، ولكل داخل دهشة، ولكل قادم حاجة، فسألته عن المسائل التي كانت مشكلة عليّ فأجابني، فحكيت ما جرى بيني وبين الأعمش فقال: حفظك الله يا أبا محمد، يجب أن ينوّه باسم ولده.

ولئن كان الحسن وابن سيرين فاضلين، كان كلٌّ منهما

يتكلم في الآخر بما يصدق قول الأعمش، كان ابن سيرين يعرض بالحسن المعتزلي، ويقول بأخذ الجوائز من السلطان، ويروي الحالات، ويقول بالهوى، ويقول بالقدر، كأنه إله الأرض يتفرّد بالفعل دون ربّه، فلم يزل يقول ذلك حتى قام خالد[1] الحذّاء يوماً من مجلسه، وقال: مهلاً يا ابن سيرين «كم تقول في هذا الرجل، قد استتبته عن القدر عام حجة فتاب، ويتوب الله على مَن تاب»، وقال عليه الصلاة والسلام: «لا تعيّروا أحداً بما كان من الكفر، فإن الإسلام يهدم ما قبله من الشرك» ثم ما أعجب ما قال خالد، وهذا محمد بن واسع بن قتادة، وثابت[2] البناني، ومالك[3] بن دينار وهشام[4] بن حسّان، وأيوب، وسعد بن عروبة وغيرهم

---

(١) خالد بن مهران أبو المنازل: بفتح الميم وقيل بضمّها وكسر الزاي البصري، الحذّاء، بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة، قيل له ذلك لأنه كان يجلس عندهم، وقيل لأنه كان يقول احْذُ على هذا النحو، وهو ثقة مرسل، من الخامسة، وقد أشار حمّاد بن زيد إلى أن حفظه تغيّر لَمَّا قَدِمَ من الشام، وعابَ عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان. (تقريب التهذيب ١/٢١٩).

(٢) ثابت بن أسلم البناني، بضمّ الموحدة ونونين مخفّفين، أبو محمد البصري، ثقة، عابد، من الرابعة، مات سنة بضع وعشرين، وله ست وثمانون. (تقريب التهذيب ١/١١٥).

(٣) مالك بن دينار البصري، الزاهد، أبو يحيىٰ، صدوق، عابد، من الخامسة، مات سنة ثلاثين ونحوها. (تقريب التهذيب ٢/٢٢٤).

(٤) هشام بن حسّان الأزدي القردوسي، بالقاف وضمّ الدال، أبو عبد الله البصري، ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل كان يرسل عنهما، من السادسة، مات سنة سبع أو ثمانٍ وأربعين. (تقريب التهذيب ٢/٣١٨).

يذكرون أن لم يتب عن القدر، حتى مات، وهذا عمرو[1] بن عبيد، وواصل بن عطاء، وغيلان[2] بن جرير، ويونس بن بشير يدعون الناس إلى مذهب الحسن، هلمّ أهل البصرة جرياً على هذا المذهب.

وكان الحسن يعرض بابن سيرين، ويقول: يتوضأ بالقربة؛ ويغتسل بالراوية صباحاً دلكاً دلكاً، تعذيباً لنفسه وخلافاً لسُنّة نبيّه عليه الصلاة والسلام، يعبّر الرؤيا كـأنه من آل يعقـوب عليه السلام، فدع عنك أيّها الرجل هذا، وهلمّ فيما قصدت إليه، وتعلّم ما لا يسعك جهله، إن الأمم قبلكم ما اجتمعت ولا تجتمع أبداً، والله تعالى يقول: ﴿ ولا يزالون مختلفين إلاّ مَن رحم ربك، ولذلك خلقهم ﴾[3]، ولولا ما جـرت به المقـادير، واختلفت الطبائع ما اختلفت، ولكن ﴿ كلٌّ يعمل على شاكِلته فربّكم أعلم بمَن هو أهدى سبيلاً ﴾[4] ثم سكت، فقلت: ما تقول فيما اختلفوا فيه من القدر؟ قال: أهل البصرة والكوفة اختلفوا في القدر على ما علمت، وكبر عمرو عن الطوق، وهذه مسألة قد استصعبت على الناس، فأنّى يطيقونها!! هذه مسألة مقفلة قد ضلّ مِفتاحها، فإن وجد مفتاحها علم ما فيها، لم يفتح بمخبر من الله، يأتي بما

---

(١) عمر بن عبيد بن أبي أميّة، الطنافسي، بفتح الطاء والنون بعد الألف فاء مكسورة، ثم سين مهملة، الكوفي، صدوق، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين، وقيل بعدها. (تقريب التهذيب ٢/٦٠).

(٢) غيلان بن جرير المعولي، الأزدي، البصـري، ثقة، من الخـامسة. (تقريب التهذيب ٢/١٠٦).

(٣) سورة هود، آية: ١١٨.   (٤) سورة الإسراء، آية: ٨٤.

عنده، ويأتي ببيّنة وبرهان، وقد فات ذلك، والذي نقول قولٌ متوسطٌ بين القولين: لا جبر ولا تسليط ولا تفويض، والله تعالى لا يكلّف العباد بما لا يطيقون ولا أراد منهم ما لا يعلمون، ولا عاقبهم بما لم يعملوا، ولا سألهم عمّا لا يعملون، ولا رضي لهم بالخوض فيما ليس لهم به علم والله أعلم بما نحن فيه، والصواب الذي عنده، ونحن مجتهدون، وكلٌ مجتهد مصيب، إلاّ أنه لم يكلّفهم الاجتهاد فيما ليس لهم به علم. والله وليّ كل نجوى، وإليه رغبة كل راغب. وفّقنا الله وإياك لما يحبّ ويرضى(١).

هذه مقالة أبي حنيفة ليوسف بن خالد السمتي، وقصة التقائه به، وقد نقلناها لك مع طولها، لأنها تكشف عمّا كان يجري من التعصّب العلمي للبلاد، فأهل البصرة يتعصبون لعلمها وعلمائها، وكذلك أهل الكوفة متعصبون كذلك، ولعلّ ذلك يكشف بعض الأسباب في حِدّة الجدل بين أهل الحجاز وأهل العراق، فلم يكن السبب هو اختلاف المنهج الفكري فقط، بل كان التعصّب الإقليمي مضافاً إليه، يزيده أواراً.

وهي تكشف أيضاً عن الاختلاف بين العلماء، وحدة النقد بينهم أحياناً. فهذان اثنان من التابعين هما الحسن، وابن سيرين، ومكانتهما من علم هذا الدين مكانتهما، قد اختلفت مناهجهما، وتناول كلّ واحد منهما طريقة الآخر بالنقد المرّ القوي، مستهجناً إياه.

---

(١) راجع المناقب لابن البزازي ١/٨٥، ٨٦.

وهي تكشف عن كثرة الاختلاف في المسائل الشائكة مما يؤدّي إلى أن يحرج كل شخص مخالفه، ثم تكشف أخيراً عن عظم إدراك أبي حنيفة لروح عصره ومدارك علمائه، وفهمه لنفوسهم، واتجاهات تفكيرهم، محتفظاً باستقلال فكره، محكماً عقله في آرائهم، فاحصاً لهم فحص الخبير المستمكن والمفكّر المستدرك لا يهيم بعمله في متاهات يضلّ فيها، ولا يُعمِل عقله فيما لا يكون في طوقه، ولا يُجهِده فيما هو فوق مدارك الفكر الإنساني، ويُعدّ مسألة القدر من المسائل التي ضلّ مفتاحها.

هذه هي الاتجاهات الاجتماعية والفكرية في عصر أبي حنيفة، وهذا بيان عامّ لها. ولقد نكتفي بهذا العموم في بعضها، وبعضها يحتاج إلى تخصيص بذكر مجمل لها، وهي المسائل التي كانت تمسّ شخصيته الفكرية سواء في ذلك ما يتعلق بمذهبه في علم الكلام، وما يتعلق باجتهاده الفقهي الذي أذاع فكره.

ومن هذه المسائل مسألة الرأي والحديث التي كانت مَثار الجدل بين فقهاء العصر، وفيها كان اختلاف مناهجهم، والثانية فتوى الصحابي والتابعي.

١١ ـ السُّنّة والرأي:

لقد وجد من لدن وفاة النبيّ ﷺ إلى عصر الشافعي(١)

---

(١) الشافعي هو: أبو عبد الله بن إدريس بن عثمان بن شافع القرشي المطّلبي المكّي، نزيل مصر، إمام الأئمة، وقدوة الأمة. وُلِد بغزة سنة خمسين

جماعة من الفقهاء اشتهروا بالرأي، وجماعة اشتهروا بالرواية، فكان من فقهاء الصحابة مَن اشتهر بالرأي وجماعة منهم اشتهروا بالحديث وروايته، وكذلك التابعون وتابعوهم، ثم الأئمة المجتهدون أبو حنيفة، ومالك، وفقهاء الأمصار منهم مَن اشتهر بالرأي، ومنهم مَن اشتهر بالحديث، ولنبيّن ذلك بعض التبيّن متوخّين الإيجاز.

يقول الشهرستاني في المِلَل والنِحَل: إن الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعدد، ونعلم قطعاً أنه لم يرِد في كل حادثة نص ولا يتصوّر ذلك أيضاً، والنصوص إذا كانت متناهية، والوقائع غير متناهية، وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى، علم قطعاً أن الاجتهاد والقياس واجبا الاعتبار، حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد، ومن أجل ذلك كان الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ أمام حوادث لا تتناهى، ولا تُحصَر، وبين أيديهم كتاب الله، والمعروف من سُنن رسول الله ﷺ، فلجأوا إلى الكتاب يعرضون عليه ما جدّ من حوادث، فإن وجدوا حكماً صريحاً حكموا به، وإن لم يجدوا في الكتاب الحكم واضحاً اتجهوا إلى المأثور عن رسول الله ﷺ، واستثاروا ذاكرات أصحابه ليعلنوا حكم النبي ﷺ في أمثال قضاياهم، فإن لم يكن بينهم مَن يحفظ حديثاً اجتهدوا آراءهم، ومثلهم في ذلك مثل القاضي المقيّد

= ومائة، ومات في آخر رجب سنة أربع ومائتين. له ترجمة في: إرشاد الأريب ٦/٣٧٦، والأنس الجليل ١/٢٩٤، وتاريخ الخميس ٢/٣٣٥، وطبقات الشيرازي ٧١، واللباب ٢/٥، ومرآة الجنان ٢/١٣.

بنصوص قانون إذا لم يجد في النص ما يحكم به في قضية بين يديه طبّق ما يراه عدلاً وإنصافاً.

هكذا كانوا يسيرون، يعرضون القضية على الكتاب ثم على السُّنّة، وإلّا فالرأي، ولقد جاء في كتاب عمر[1] لأبي موسى[2] الأشعري: «الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك ممّا ليس في كتاب ولا سُنّة، اعرف الأشباه والأمثال، وقِس الأمور عند ذلك».

أخذ الصحابة بالرأي، ولكن اختلفوا في مقدار أخذهم، ففريق أكثر منه، وفريق أخذ به قليلاً، وكان يغلب عليه التوقّف إن لم يجد نصّاً من كتاب أو سُنّة متّبعة.

والحق في أمرهم ـ رضي الله عنهم ـ أنهم كانوا يتّفقون في الاعتماد على الكتاب والسُّنّة المعروفة إن وُجِدت، فإن لم يجدوا سُنّة معروفة عندهم اتجه المشهورون من فقهائهم إلى الرأي، ولقد كان بعضهم يتشكّك في حفظه لحديث رسول الله ﷺ أو فتواه

(١) عمر بن الخطاب أمير المؤمنين أبو حفص العدوي الفاروق الخليفة الثاني لرسول الله ﷺ، ومنّ الله به الإسلام، وهو الصادق الملهم، وهو الذي سنّ للمحدّثين التثبّت في النقل. له ترجمة في: أسد الغابة ٤/١٤٥، والإصابة ٢/٥١١، وخلاصة تذهيب الكمال ٢٣٩، والعِبَر ١/٢٧.

(٢) أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس، استعمله النبي ﷺ مع معاذ على اليمن، ثم ولّي لعمر الكوفة والبصرة، وكان عالماً عاملاً صالحاً تالياً لكتاب الله، إليه المنتهى في حُسْن الصوت بالقرآن. مات في ذي الحجة سنة أربع وأربعين. له ترجمة في: طبقات ابن سعد، جـ ٤ ق ١ ص ٧٨، وطبقات القرّاء لابن الجزري ١/٤٢٢، وتذكرة الحفّاظ ٢٣١، والإصابة ٢/٣٥١.

في الأمر، فيؤثِر ألّا يحدّث، وأن يفتي برأيه، خشية أن يقع في الكذب على رسول الله ﷺ، يُروى أن عمران[1] بن حصين كان يقول: «والله إن كنت لأرى أنّي لو شئت لحدّثت عن رسول الله ﷺ يومين متتابعين؛ ولكن أبطأني عن ذلك أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ سمعوا كما سمعت، وشهدوا كما شهدت، ويتحدّثون أحاديث، ما هي كما يقولون، وأخاف أن يشبّه لي كما شبّه لهم، وقال أبو عمرو الشيباني: «كنت أجلس إلى ابن مسعود حولاً، لا يقول: قال رسول الله ﷺ، فإذا قال: قال رسول الله ﷺ استقلّته رعدة، وقال: هكذا، أو نحو ذا، أو قريب من ذا».

وكان عبد الله بن مسعود هذا يؤثِر الفتوى برأيه ويتحمّل تَبِعته إن كان خطأً عن أن يقع في الكذب على رسول الله. ولقد قال بعد أن أفتى في مسألة برأيه: «أقول هذا برأيي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن يكن خطأً فمنّي ومن الشيطان»، ولقد كان يطير فرحاً إذا وافق رأيه حديثاً نقله بعض الصحابة، كما هو المشهور في مسألة المفوّضة التي قضى لها بمهر مثلها، فشهد بعض الصحابة بأن رسول الله ﷺ قد قضى بمثل ما قضى به.

ولقد كان الفريق الثاني يأخذ على الذين يفتون بآرائهم أنهم

---

(١) عمران بن حُصَين بن عبيد بن خلف الخزَاعي، أبو نُجَيْد، بنون وجيم، مصغراً، أسلم عام خيبر، وصحب، وكان فاضلاً، وقضى بالكوفة، مات سنة اثنتين وخمسين بالبصرة. (تقريب التهذيب ٢/٨٢).

يفتون في دين الله بغير سلطان من كتاب أو سُنّة. والحقّ أن الصحابة كانوا بين حرجين دينيين انبعثا من قوة وجدانهم الديني:

أحدهما:

أن يُكثِروا من التحديث عن رسول الله ﷺ لكي يعرفوا أحكام الأحداث التي تحدث، وذلك خشية الكذب عليه، جاء في حجّة الله البالغة للدهلوي[1]: قال عمر رضي الله عنه حين بعث رهطاً من الأنصار إلى الكوفة، إنكم تأتون الكوفة فتأتون قوماً لهم أزيز بالقرآن فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث، فأقلّوا الرواية.

وثانيهما:

أن يفتوا بآرائهم فيما لم يشتهر فيه أثر النبي ﷺ، وفي ذلك تهجّم على التحليل والتحريم بآرائهم، فمنهم مَن اختار التحدّث عن رسول الله ﷺ والوقوف عند الأثر، ومنهم مَن اختار الرأي فيما لم يشتهر عن رسول الله ﷺ، فأفتى برأيه، فإن علم حديثاً بعد ذلك رجع عن رأيه إلى الحديث، وقد رُوِيَ ذلك عن كثير من الصحابة، منهم عمر رضي الله عنه.

جاء بعد الصحابة تلاميذهم التابعون وفي عهدهم حدث أمران:

---

(١) أحد علماء الهند.

أحدهما:

أن المسلمين انقسموا إلى أحزاب وشِيَع، وكانت ريح الخلاف شديدة عنيفة هائجة، فكان بأسهم بينهم شديداً، وسهّل عليهم أن تراموا بألفاظ الكفر والفسوق والعصيان، وأن يتراشقوا بنِبال الموت، وأن تشتجر بينهم السيوف. لقد انقسمت الأمة إلى خوارج وشيعة، وأموية، وساكتون رضوا ببلاء الله الذي نزل، وبعدوا عن الفتنة، فلم يخوضوا فيها وكان الخوارج فِرَقاً مختلفة. أزارقة[1]، وإباضية[2]، ونجدات[3]، وأسماء أخرى، والشيعة

(١) الأزارقة هم: أصحاب أبي راشد نافع الأزرق الذين خرجوا مع نافع من البصرة إلى الأهواز، تغلبوا عليها وعلى كورها، وما وراءها من بلدان فارس وكرمان في أيام عبد الله بن الزبير وقتلوا عمّاله بهذه النواحي. (المِلَل والنِحَل ١/١١٨).

(٢) الإباضية هم: أصحاب عبد الله بن إباض الذي خرج في أيام مروان بن محمد، فوجّه إليه عبد الله بن محمد بن عطية، فقاتله بنباله، وقيل: إن عبد الله بن يحيـىٰ الإباضي كان رفيقاً له في جميع أحواله وأقواله. قال: إن مخالفينا من أهل القبلة كفّار غير مشركين، ومناكحتهم جائزة، وموارثتهم حلال، وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب حلال، وما سواه حرام، وحرام قتلهم، وسبيهم في السرّ غيلة، إلاّ بعد نصب القتال، وإقامة الحجّة. (المِلَل والنِحَل ١/١٣٤).

(٣) النجدات هم: أصحاب نجدة بن عامر الحنفي، وقيل عاصم. وكان من شأنه أنه خرج من اليمامة مع معسكره يريد اللحوق بالأزارقة. فاستقبله أبو فديك وعطية بن الأسود الحنفي في الطائفة الذين خالفوا نافع بن الأزرق؛ فأخبروه بما أحدثه نافع من الخلاف. بتكفير القعدة عنه، وسائر الأحداث والبِدَع. وبايعوا نجدة وسمّوه أمير المؤمنين. (المِلَل والنِحَل ١/١٢٣).

كانوا نِحَلاً متباينة، ومنهم مَن شذّ في آرائه حتى خرج بها عن الإسلام إن كان قد دخل فيه، لإفساده على أهله، فلا يهمّهم أن يقوم عمود هذا الدين، إنما مهمتهم أن ينقضوا أساسه، لتستعيد مِلّتهم القديمة قوّتها وسلطانها أو على الأقل ليأسروا لها ممّن أزالوا شوكتها، أو يعيش المسلمون في ظلام الفتن الطخياء، فيطفئوا نور الله.

ولقد صاحب هذا، على أنه نتيجة له، أن قلّت الحريجة الدينية عند بعض الناس، فكثر التحدّث الكاذب عن رسول الله ﷺ، حتى لقد أفزع الأمر المؤمنين، وأخذوا الأُهبة للقضاء على هذه الموضوعات وكشفها، ففكّر عمر بن عبد العزيز في تدوين السُّنّة الصحيحة، ودراستها، وتحرّي الصادق من بين الأحاديث المرويّة.

ثانيهما:

أن المدينة قد نقص سلطانها العلمي قليلاً، فقد كانت في عهد الصحابة خصوصاً في عهد عمر، الذي يُعدّ العهد الذهبي للاجتهاد الفقهي، عشّ العلماء والفقهاء من الصحابة لا يخرجون منها إلّا وهم متّصلون اتصالاً علمياً بها، ويتراسلون في المسائل التي تحدث، لأن سُنّة عمر كانت تقضي باحتجاز كبار الصحابة من قريش داخل ربوع الحجاز لا يعدوه كبراؤهم، فلا يتجاوز الحرّتين كبار المهاجرين، والأنصار إلا بإذن منه، وهم عليهم رقيب، فلما قضى عمر، وخرجوا إلى الأقاليم، صار لكل طائفة

منهم مدرسة فقهية تروي عنه وتسلك طريقه، فلما جاء عصر التابعين ـ وهم تلاميذ أولئك الفقهاء الذين بقوا في المدينة أو نزحوا عنها ـ صار لكل مِصْر فقهاؤه فتباعدت الأنظار بتباعد الأمصار واختلافها، إذ كل مأخوذ يعرف إقليمه. والمسائل التي ابتلي بها ذلك الإقليم، وناقل أحاديثه التي رواها. وانتشرت بينهم عنه، فظهرت بسبب ذلك ألوان مختلفة من الفكر الفقهي، وكلٌ يتحرّى فيما يفتي به أن يكون تحت ظل الدين يستمدّ من القرآن والسُّنّة النبوية الشريفة.

وقد رأينا في عصر الصحابة أنهم كانوا يسيرون على منهاجين:

أحدهما:

يكثر فيه الرأي، ونقل الرواية. ويرجع إليها إن وجدت بعد الرأي.

وثانيهما:

يغلب عليه الرواية ولا يعدل عنها، ويؤثر ألّا يفتي حيث لا رواية عن أن يتّهم على دينه برأيه، وفي عصر التابعين اتّسعت الفرجة بين المنهاجين وسار كلٌ منهما في مدى أوسع مما سار فيه السابقون، فقد رأينا الذين يؤثرون الرواية يزيدون في الاستمساك بطريقتهم، ويرون فيها عصمة من الفتن التي ادلهمّت واشتدّت، فإنهم لم يجدوا العصمة إلّا في الأخذ بالسُّنّة والآخرون يرون كثرة

الكذب على رسول الله ﷺ، وأسباب ذلك الكذب، ثم يرون بسبب الأحداث التي تجد، ضرورة الحكم، ثم تغزوهم أفكار جديدة بالاحتكاك بالأمم التي فتح الإسلام بلادها، ثم كانت كثرة التابعين من الموالي وهم من وَرَثَة الحاملين لتلك المدنيات القديمة، لذلك اتسعت المسافة بين الطريقين، ولم تكونا قريبتين، وقد كانت من قبل كذلك، حتى كان يعسر التمييز بينهما.

وأساس الاختلاف ليس في الاحتجاج بالسُّنّة، بل في أمرين:

أ - في الأخذ بالرأي.

ب - وفي تفريع المسائل تحت سلطانه.

فقد كان أهل الأثر لا يأخذون بالرأي إلّا اضطراراً، كما يضطر المسلم إلى أكل لحم الخنزير، ولا يفرّعون المسائل، فلا يستخرجون أحكاماً لمسائل لم تقع، بل لا يفتون إلّا فيما يقع من الوقائع، ولا يعدّون المسائل الواقعة إلى النظر في أمور مفروضة.

أما أهل الرأي فيُكثرون من الإفتاء بالرأي ما دام لم يصحّ لديهم حديث في الموضوع الذي يجتهدون فيه، ولا يكتفون في دراستهم باستخراج أحكام المسائل الواقعة، بل يفرضون مسائل غير واقعة. ويضعون لها أحكاماً بآرائهم، وكان أكثر أهل الحديث بالحجاز، لأنه موطن الصحابة الأول ومكان الوحي، ولأن التابعين الذين أقاموا به تخرّجوا على صحابة لم يُكثروا من الرأي، ومَن كان منهم تلميذاً لصحابي أكثر من الرأي اكتفى برواية آرائه، وأكثر

أهل الرأي كانوا بالعراق، لأنهم تخرّجوا على عبد الله بن مسعود، وهو ممّن كانوا يتحرّجون في الرواية عن رسول الله ﷺ خشية أن يشبّه له، ولا يتحرّج في الاجتهاد برأيه، وإن صحّ الحديث عنده في الموضوع الذي اجتهد فيه رجع إلى الحديث، ولأن أكثر رُواة الحديث كانوا بالحجاز، ولأن بالعراق فلسفةً وعلوماً، وكانت به مدارس قديمة، وأن مَن يتأثّرون بهذه الطريقة يلائمهم الاجتهاد بالرأي. وخصوصاً أن أسباب الرواية لم تتوافر عندهم.

اتّسعت فرجة الاختلاف بين فقهاء الرأي وفقهاء الحديث في عصر التابعين، كما رأيت، فلما جاء عصر تابعي التابعين وعصر المجتهدين أصحاب المذاهب كانت الفرجة أكثر اتّساعاً فكان الخلاف أشدّ في مطلع عصر المجتهدين أصحاب المذاهب، ثم لمّا التقى الفريقان فيه أخذ كلٌّ يقتبس من الآخر، فأهل الحديث خرجوا عن التوقّف، واضطرهم خروجهم إلى الأخذ بالرأي في بعض الأحوال، وأهل الرأي لما رأوا السُّنّة قد دُوّن بعضها، والآثار قد أخذوا في تمحيصها، أخذوا يؤيدون آرائهم بالحديث ويعدلون عنها إن صحّ لديهم حديث لم يكونوا على علم به عند إفتائهم بما كانوا قد ارتأوا بآرائهم.

ولنوضح ذلك بعض التوضيح. لأن هذا هو العصر الذي نما فيه الفقه ولكنا نتوخّى الإيجاز:

في هذا العصر لم تنقطع موجة الكذب على الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وكان اتجاه الفِرَق ـ للدفاع عن آرائها

بالقول يجري على الألسنة أو الأقلام - سبباً في شيوع أحاديث انتحلتها الفِرَق انتحالاً، ونشروها بين جمهور المسلمين. وقد ذكر القاضي عياض[1] بعض الكاذبين وأسباب كذبهم على رسول الله ﷺ فقال: «هم أنواع، منهم مَن يضع عليه ما لم يقله أصلاً، إما ترفّعاً واستخفافاً كالزنادقة وأشباههم، وإما حسبة بزعمهم وتديناً كجهلة المتعبدين الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرغائب، وإما إغراباً وسمعة كفسقة المحدّثين، وإما تعصباً واحتجاجاً كدُعاة المبتدعة ومتعصبي المذاهب، وإما اتّباعاً لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه وطلب العذر لهم فيما أتوه، وقد تعيّن جماعة من كل طبقة من الطبقات عند أهل الصنعة وعلم الرجال... ومنهم مَن لا يضع متن الحديث، ولكن ربما وضع للمتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً، ومنهم مَن يقلب الأسانيد أو يزيد فيها، أو يتعمّد ذلك، إما للإغراب على غيره، وإما لرفع الجهالة عن نفسه، ومنهم مَن يكذب، فيدّعي سماع ما لم يسمع، ولقاء مَن لم يلقَ، ويحدّث بأحاديثهم الصحيحة عنهم، ومنهم مَن يعمد إلى كلام الصحابة وغيرهم وحكم العرب والحكماء فينسبها للنبيّ ﷺ»[2].

---

(١) القاضي عياض هو: عياض بن موسى بن عياض العلّامة، عالِم المغرب أبو الفضل اليحصبي السبتي الحافظ، كان إمام أهل الحديث في وقته. مات سنة أربع وأربعين وخمسمائة. له ترجمة في: البداية والنهاية ١٢/٢٢٥، والديباج المذهّب ١٦٨، والعِبَر ٤/١٢٢، والنجوم الزاهرة ٥/٢٨٥.

(٢) راجع كتاب تاريخ التشريع الإسلامي للأستاذ المرحوم محمد بك المقري، ص ٨٢.

كانت هذه الموجة من الكذب في عصر الاجتهاد وإنشاء المذاهب سبباً في أمرين:

أحدهما:

اتجاه المحدّثين إلى تمحيص الرواية الصادقة واستخراجها من بين الدخيل ليتميّز الخبيث من الطيّب، فدرسوا رُواة الأحاديث وتعرّفوا على أحوالهم، وعرفوا الصادق من غير الصادق، وجعلوهم في الصدق مراتب، ثم درسوا الأحاديث، ووزنوها بالمعروف من هذا الدين بالضرورة، والأحاديث المشهورة المستفيضة التي لا يُشكّ في صدقها، والقرآن الكريم، فإن وجدوها متنافرة معها ردّوها، ثم اتجه الأعلام من الأئمة إلى تدوين الصحيح من الأحاديث، فدوّن مالك موطأه، وجمع سفيان[1] بن عُيينة كتاب الجوامع في السُّنن والآداب، وألّف سفيان الثّوري الجامع الكبير في الفقه والأحاديث، وهكذا.

ثانيهما:

أن الفقهاء أهل الرأي أكثروا من الإفتاء بالرأي خشية أن يقعوا في الكذب على رسول الله ﷺ.

---

(١) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي الأعور، أحد أئمة الإسلام. قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. مات سنة ثمانٍ وتسعين ومائة. له ترجمة في: حلية الأولياء ٧/ ٢٧٠، والرسالة المستطرفة ٤١، وشذرات الذهب ١/ ٣٥٤، وميزان الاعتدال ٢/ ١٧٠.

ولقد كان العراق فيه الرأي كالعصر السابق لأن الفقهاء الذين تخرّجوا فيه إنما تخرّجوا على التابعين وتابِعي التابعين الذين اشتهروا بالرأي وأكثروا من الإفتاء به.

قال الدهلوي في كتابه حجّة الله البالغة بعد أن ذكر أهل الحديث: «كان بإزاء هؤلاء في عصر مالك وسفيان وبعدهم قوم لا يكرهون المسائل ولا يهابون الفُتيا، ويقولون على الفقه بناء الدين فلا بدّ من إشاعته، ويهابون رواية أحاديث رسول الله ﷺ والرفع إليه، حتى قال الشعبي(١): عليّ من دون النبي أحبّ إلينا، وقال إبراهيم أقول: قال عبد الله: وقال علقمة(٢): أحبّ إلينا... ولم يكن عندهم من الأحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه من الأصول التي اختارها أهل الحديث. فلم تنشرح صدورهم للنظر في أقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها، واتّهموا أنفسهم في ذلك، وكانوا اعتقدوا في أئمتهم أنهم في الدرجة العليا من التحقيق، وكانت قلوبهم أميل شيء إلى أصحابهم. كما قال علقمة: هل أحد منهم أثبت من عبد الله بن مسعود؟ وقال أبو

---

(١) الشعبي هو: عامر بن شراحيل أبو عمرو الكوفي. قال عبد الملك بن عمير: مرَّ ابن عمر على الشعبي، وهو يحدّث بالمغازي، فقال: لقد شهدت القوم، فلهو أحفظ لها وأعلم بها. مات سنة ثلاث ومائة، أو أربع، أو سبع، أو عشر. له ترجمة في: تاريخ بغداد ١٢/٢٢٩، وتذكرة الحفّاظ ١/٧٩، وتهذيب التهذيب ٥/٦٥.

(٢) علقمة هو: ابن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي، أبو شبل الكوفي. ولد في حياة النبي ﷺ. وكان أعلم الناس بعبد الله. له ترجمة في: تاريخ بغداد ١٢/٢٩٦، وتذكرة الحفّاظ ١/٤٨، والعِبَر ١/٦٦، والنجوم الزاهرة ١/١٥٧.

حنيفة: «إبراهيم أفقه من سالم[١]، ولولا فضل الصحبة لقلت علقمة أفضل من ابن عمر[٢]، وكان عندهم من الفطانة والحدس وسرعة انتقال الذهن من شيء إلى شيء ما يقدرون به على تخريج جواب المسائل على أقوال أصحابهم، وكلٌّ ميسّر لما خُلِقَ له[٣]، وكل حزب بما لديهم فرحون[٥]، فمهّدوا الفقه على قاعدة التخريج» اهـ ملخصاً.

ونرى من هذا أنه يجعل السبب في كون أهل العراق كان فيهم الأخذ بالرأي هو اعتقادهم وجوب الفتيا وعدم هيبتهم المسائل والإجابة عنها، والتفريع فيها، واعتقادهم أن الفقه هو بناء الدين وهيبتهم التحديث عن رسول الله ﷺ وعدم أخذهم بأقوال

---

(١) سالم هو: ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، المدني الفقيه، أحد الفقهاء السبعة، من أفضل أهل زمانه. مات سنة ست ومائة، أو سبع، أو ثمانٍ. له ترجمة في: تذكرة الحفّاظ ١/٨٨، وتهذيب الأسماء ١/٢٠٧، وتهذيب التهذيب ٣/٤٣٦.

(٢) ابن عمر هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، أحد الأعلام في العلم والعمل. كان من أهل بيعة الرضوان. مات سنة أربع وسبعين. له ترجمة في: الإصابة ١/٣٣٨، وتذكرة الحفّاظ ١/٣٧، وطبقات الشيرازي ٤٩، والعِبَر ١/٨٣.

(٣) رواه البخاري في تفسير سورة ٩٢، ٣ ـ ٥، ٧ والأدب ١٢٠ والقدر ٤ والتوحيد ٥٤، ومسلم من القدر ٦ ـ ٨، وأبو داود في السنة ١٦، والترمذي في القدر ٣ وتفسير سورة ١١، ٣، وابن ماجة في المقدمة ١٠ وبالتجارات ٢، وأحمد في المسند ١/٦ و٢٩ و٨٢ و١٢٩ و١٣٣ و١٤٠ و١٥٧ و٢/٥٢ و٥٧ و٣/٢٩٣ و٤/٦٧ و٤٣١.

(٤) سورة المؤمنون، آية: ٥٣.

أهل البلدان الأخرى، وتعصبهم لمشايخهم، وتخريج المسائل على أقوالهم.

ومهما تكن الأسباب التي جعلت العراقيين يُكثرون من الرأي والحجازيين والشاميين يُكثرون من التحديث، فيجب أن نشير هنا إلى ما نوّهنا عنه سابقاً، وهو أن أهل الرأي والحديث يتّفقون في أن الأخذ يجب أن يكون بالكتاب والسُّنّة الصحيحة، ثم يفترقون بعد ذلك في أن أهل الحديث يتهيّبون الرأي ولا يتهيبون الرواية عن رسول الله ﷺ، ولا يأخذون بالرأي إلاّ مضطرين إذا لم يعرفوا حديثاً، وأما أهل الرأي فيتهيبون التحديث، ولا يتهيبون الإفتاء متحمّلين تَبِعاته، ويرجعون عنه إن صحّ عندهم بعد الإفتاء حديث، وقد تضافرت بذلك الأخبار.

وقد ترتب على ذلك أن أهل الرأي يرفضون الأخذ بالأحاديث الضعيفة، أما أهل الحديث فقد قبلوا الأخذ بها إذا لم يقم دليل على وضعها، وكان الإمام مالك، وهو إمام أهل الحديث في ذلك العصر مع أخذه بالرأي كثيراً يأخذ بالمنقطع[1]. والمرسل[2]، والموقوف[3]، وعمل أهل المدينة، ولا يتجه إلى

---

(١) الحديث المنقطع هو: الذي سقط منه راوٍ في موضع واحدٍ فقط، أو في مواضع متعددة، وقد يطلق على كل حديث لم يتصل سنده على أيّ وجه كان انقطاعه، فيدخل تحته: المعلّق، والمنقطع، والمعضل، والمرسل، والمدلس.

(٢) المرسل هو: الحديث الذي سقط منه الصحابي، وقد يطلق على كل حديث لم يتصل سنده.

(٣) الحديث الموقوف: هو الحديث الذي جاء عن الصحابي من قوله، أو فعله، أو تقريره

الرأي ـ في نظر ابن القيّم[1] ـ إلّا إذا تعذّر عليه وجود شيء من ذلك.

فقد جاء في كتاب أعلام الموقعين لابن القيّم: وأما مالك فإنه يقدّم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس وفي ذلك نظر[2].

هذه مَثارات مختلفة كانت تُثار حول الآثار في ذلك العصر المزدحم بالأفكار. وذلك المضطرب الواسع الذي اصطخب بالآراء المتنازعة، وقد رفض قوم الاستدلال بها لشكٍّ في نسبتها إلى النبي ﷺ، وقوم استعانوا بها في فهم القرآن الكريم، لا في زيادة أحكام على ما جاء به، وقد طَوَت لجّة التاريخ هاتين الطائفتين، وبقيت الطائفتان الأُخريان، الأولى استكثرت من الرأي. ولم تقبل إلّا الأخبار التي لا ضعف فيها، ولا شك في سندها فلا تقبل الضعيف، ولو لم يقم الدليل على كذبه، والثانية استكثرت من الرواية وقلّلت من الرأي، وكانت الهوّة بينهما واسعة قبل عصر أبي حنيفة.

أما في آخر عصر أبي حنيفة فقد أخذ الفريقان يتقاربان،

---

(١) ابن القيّم هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي ثم الدمشقي الفقيه الحنبلي الأصولي المفسّر. قال ابن رجب: ما رأيت أوسع منه علماً. مات سنة إحدى وخمسين وسبعمائة. له ترجمة في: الدّرر الكامنة ٢١/٤، وروضات الجنّات ٢٠٥، والنجوم الزاهرة ٢٤٩/١٠، وشذرات الذهب ١٦٨/٦.

(٢) أعلام الموقعين ٢/١.

وذلك لالتقاء الفريقين واجتماعهما للمدارسة والمذاكرة أو الجدل والمناظرة، وأكثرهم يريدون رفع مَنار الشريعة، ويرجون لها وقاراً. ولأنه لمّا وُجِدَ التدوين في عصرهم أخذ كل فريق يقرأ على الآخر، ولأن كثرة الحوادث، وعدم تناهيها اضطرّا أهل الحديث أن يخوضوا في الرأي، وتدوين الصحاح وتميّزها، وسهولة تعرّفها، واطّلاع أهل الرأي على أكثر ما رُوِيَ عن الصحابة عن النبي ﷺ، وتلقّيهم لما رواه أهل البلدان المختلفة من أحاديث وآثار، جعل بين أيديهم طائفة كبيرة من الأحاديث، فتقاربوا بها من أهل الحديث.

فأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة وفقهاء الرأي، يُقبِل على دراسة الآثار وحفظها والاستشهاد بها على ما انتهى إليه من آراء، فإن وجد رأياً ارتآه من قبل يخالف السُّنّة عدل عنه إلى الرأي الذي يتّفق مع الحديث.

ولقد قال فيه ابن جرير[1] الطبري: «إنه كان يعرف بحفظ الحديث، وإنه كان يحضر المحدّث، فيحفظ خمسين أو ستّين حديثاً، ثم يقوم فيمليها على الناس». ومحمد[2] الصاحب الثاني لأبي حنيفة، يطلب الحديث ويأخذ عن الثّوري، ثم يلازم مالكاً

(١) ابن جرير الطبري هو: محمد بن جرير بن يزيد الآملي الطبري أبو جعفر الإمام صاحب التصانيف المشهورة. قال الخطيب: أحد أئمة العلماء. مات سنة عشر وثلاثمائة. له ترجمة في: تاريخ بغداد ٢/ ١٦٢، وتهذيب الأسماء ١/ ٧٨، وشذرات الذهب ٢/ ٢٦٠.

(٢) محمد هو: ابن الحسن الشيباني.

رضي الله عنه ثلاث سنوات، ويأخذ عنه. وهكذا ترى الشقّة بين أهل الرأي وأهل الحديث قد أخذت تضيق حتى تقاربا.

فلما جاء دور الشافعي من بعد. كان هو الوسيط الذي التقى فيه أهل الرأي وأهل الحديث معاً، فلم يأخذ بمَسلك أهل الحديث في قبولهم لكل الأخبار ما لم يقم دليل على كذبهما. ولا بمسلك أهل الرأي في توسيع نطاق الرأي، بل ضبط قواعده، وضيّق مسالكه، وعبّدها، وسهّلها وجعلها سائغة. ولقد قال فيه الدهلوي في حجّة الله البالغة: «نشأ الشافعي في أوائل ظهور المذهبين «أبي حنيفة ومالك» وترتيب أصولهما وفروعهما، فنظر في صنيع الأوائل، فوجد فيه أموراً كبحت عنانه عن الجريان في طريقهم».

قد بينّا بإيجاز اختلاف فقهاء الرأي وفقهاء السُّنّة، ولكن ما الرأي الذي كان يجري الكلام حوله، أهو القياس الفقهي الذي هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علّة الحكم؟ أم هو أعمّ من ذلك، إن المتتبّع لمعنى كلمة الرأي في عصر الصحابة والتابعين يجدها عامّة لا تختصّ بالقياس وحده، بل تشمله وتشمل سواه، ثم إذا نزلنا إلى ابتداء تكوين المذاهب نجد فيها هذا العموم أيضاً. ثم إذا توسطنا في عصر المذاهب نجد كل مذهب يختلف في تفسير الرأي الجائز الأخذ به عن المذاهب الأخرى.

يفسّر ابن القيّم الرأي الذي أُثِرَ عن الصحابة والتابعين: بأنه «ما يراه القلب بعد فكر وتأمّل وطلب لمعرفة وجه الصواب مما

تتعارف فيه الأمارات» وإن الراجع لفتاوى الصحابة والتابعين. ومَن سلك مسلكهم، يفهم من معنى الرأي ما يشمل كل ما يفتي فيه الفقيه في أمر لا يجد فيه نصّاً، ويعتمد في فتواه على ما عُرِفَ من الدين بروحه العام، أو ما يتّفق مع أحكامه في جملتها في نظر المفتي، أو ما يكون مشابهاً لأمر منصوص عليه فيها، فيلحق الشبه بشبيهه، وعلى ذلك يكون الرأي شاملاً للقياس، والاستحسان[1]، والمصالح المرسلة، والعُرْف».

---

(١) يُعرِّف أبو الحسن الكرخي، وهو من فقهاء الحنفية، الاستحسان: «بأن يعدل المجتهد عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى غيره لدليل أقوى يقتضي العدول عن الدليل الأول المثبت لحكم هذه النظائر»؛ ويدخل في هذا التعريف ما يقوله بعض الفقهاء من أن الأستحسان هو القياس الخفي. وقد عُرِّف الاستحسان في المذهب المالكي بأنه الأخذ بمصلحية جزئية في مقابل دليل مادّي. وليس المراد مطلق مصلحة، بل المصلحة التي تجعل جانب الاستدلال بها أقوى، وبذلك يتّفق هذا التعريف مع قول ابن العربي في أحكام القرآن أن: «الاستحسان هو العمل بأقوى الدليلين» وتعريف المالكية هذا ـ وفيه نظر ـ يتقارب مع تعريف الحنفية، ولقد قال الشطبي في الموافقات: «إن مقتضى الاستحسان الرجوع إلى تقديم الاستدلال المرسل على القياس، فإن مَن استحسن لم يرجع إلى مجرد ذوقه. وتشهيه إنما يرجع إلى ما علم من قصد الشارع في الجملة في أمثال تلك الأشياء المعروضة كالمسائل التي يقتضي فيها القياس أمراً. إلاّ أن ذلك الأمر يؤدّي إلى فوت مصلحة من جهة أخرى، أو جلب مفسدة لذلك».
والمصالح المرسلة هي المصالح التي يتلقاها العقل بالقبول، ولا يثبت أصل من الشريعة بإلغائها واعتبارها، فما يشهد له الشارع بالإلغاء مرفوض بالاتفاق، وما يشهد له بالاعتبار يكون من الأوصاف المناسبة المقبولة فيقبل بالاتفاق، ويدخل في باب القياس. والاستحسان =

وقد كان أبو حنيفة وأصحابه يأخذون بالقياس والاستحسان والعُـرْف، ومالـك وأصحابـه يأخـذون بالقيـاس والاستحسـان والمصالح المرسلة، ولقد اشتهر الأخذ بالمصالح المرسلة في ذلك المذهب، ولذلك كانت فيه مرونـة وقابلية لكل ما يجد في شؤون الناس في العصور المختلفة، مع أنه مذهب قد قلّل من القياس ولم يأخذ به كثيراً، وكذلك الاستحسان قد اتّسع لـه المذهب المالكي، حتى لقد قال فيه مالك: «إنه تسعة أعشار العلم» ولكن ذلك كله إذا لم يكن نص ولا فتوى صحابي ولا عمل لأهل المدينة.

جاء الشافعي فوجد ذلك الاستدلال المُرسل للأحكام من غير نص يعتمد عليه، فلم يأخذ بذلك الاتجاه غير المقيّد في استنباط الأحكام، ورأى أنه لا رأي في الشريعة إلّا إذا كان أساسه القياس، بأن يلحق الأمر غير المنصوص على حكمه بالأمر الآخر المنصوص على حكمه، والرأي في هذه الحال حمل على النص، وليس بدعاً في الشرع.

أما الاستدلال المطلق والتعليل المطلق للأحكام من غير

= والمصالح المرسلة متقاربان في المعنى في نظر المالكية، آلا ترى أنهم يعرّفونه بأنه الأخذ بمصلحة جزئية في مقابل دليل كلّي، فالاستحسان في جملته معناه عند المالكية يتقارب مع المصالح المرسلة وبينهما فرق دقيق، ولعلّ النص الذي رُوِيَ عن مالك بأن الاستحسان تسعة أعشار العلم، والمراد به المصالح المرسلة، وهذا نحن نعدّهما شيئين متغايرين متباعدين على النظر الحنفي الذي يقبل أحدهما ويردّ الآخر، أما النظر المالكي فهما متقاربان فيه.

البناء على العلّة في الأمر المنصوص على حكمه، فهو المبدع في الشرع، ولذلك قال: مَن استحسن فقد شرّع، ولقد وضع للقياس ضوابطه وموازينه، ودافع عنه وأيّده، حتى فاق الحنفية في تحريره وإثباته، وحتى لقد قال الرازي[1] في ذلك: «والعجب أن أبا حنيفة كان تعويله على القياس وخصومه كانوا يذمّونه بسبب كثرة القياسات، ولم ينقل عنه، ولا عن أحد من أصحابه، أنه صنّف في إثبات القياس ورقة، ولا أنه ذكر في تقريره شبهة فضلاً عن حجّة، ولا أنه أجاب عن دلائل خصومة في إنكار القياس، بل أول مَن قال في هذه المسألة، وأورد فيها الدلائل هو الإمام الشافعي».

١٢ ـ مناظرات المعتزلة وعلم الكلام:

تكوّن علم الكلام من مجموع مناظرات المعتزلة مع خصومهم، سواء أكانوا من الرافضة والمجوس والثنوية، وسائر أهل الأهواء، أم من رجال الفقه والحديث وغيرهم، فهم مركز الدائرة، وقطب الرحى، شغلوا الأمة الإسلامية بمجادلتهم ومناظرتهم نحو ثلاثة قرون ازدحمت فيها بهم مجالس الأمراء، والوزراء والعلماء، وتضاربت فيها الآراء، وتناحرت المذاهب، وتجاوبت فيها أصداء الفكر الإسلامي، وقد زيّن بزينة فارسية أو

---

(١) الرازي هو: أبو زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي المخزومي، أحد الأئمة الأعلام، وحفّاظ الإسلام. قال أحمد: ما جاوز الجسر أحفظ من أبي زرعة. له ترجمة في: تذكرة الحفّاظ ٢/٥٥٧، والعِبَر ٢/٢٨.

يونانية أو هندية، وقد امتازوا في جدلهم بميزات، واختصّوا بخصائص جعلت لهم لوناً خاصّاً ونِحلَة خاصّة، لا تختلف في جملتها عمّا دعا إليه الدين وإن تباينت طرق استنباطها، وتخالفت مقدماتهم الاستنباطية عن مقدمات غيرهم من جماهير الأمة الإسلامية، وأوضح ميزاتهم في الجدل ما يأتي:

١ ـ مجانبتهم التقليد، ومجافاتهم الاتّباع لغيرهم، من غير بحث وتنقيب ووزن الأدلّة، ومقايسة للأمور، الاحترام عندهم للآراء لا للأسماء وللحقيقة لا للقائل، لذلك لم يكن يقلّد بعضهم بعضاً، وقاعدتهم التي يسيرون عليها هي: كل مكلّف مُطالَب بما يؤدّيه إليه اجتهاده في أصول الدين. ولعلّ ذلك هو السبب في افتراقهم إلى فِرَق كثيرة.

منهم الواصلية[١] والهذيلية[٢] والنظامية[٣] والحائطية[٤] والبشرية[٥] والمعمرية[٦] والمزدارية[٧] والثمامية[٨] والهشامية[٩] والجاحظية[١٠] والخياطية[١١] والجبائية[١٢].

---

(١) أصحاب واصل بن عطاء.
(٢) أصحاب أبي الهذيل العلّاف.
(٣) أصحاب النظام.
(٤) أصحاب أحمد بن حائط.
(٥) أصحاب بشر بن المعتمر.
(٦) أصحاب معمر بن عبّاد السلمي.
(٧) أصحاب هشام المكنّى بأبي موسى الملقّب بالمزدار.
(٨) أصحاب ثمامة بن أشرس النمري.
(٩) أصحاب هشام بن عمرو القوطي.
(١٠) أصحاب الجاحظ.
(١١) أصحاب أبي الحسين الخيّاط.
(١٢) أصحاب الجبائي.

٢ ـ اعتمادهم على العقل في إثبات العقائد، وقد اتخذوا من القرآن الكريم مدداً حتى لا يذهب بهم الشطط إلى الخروج عن جادته، ولم تكن معرفتهم بالحديث كبيرة لأنهم ما كانوا يأخذون به في العقائد، ولا يحتجّون به.

٣ ـ أخذهم من مناهل العلوم التي ترجمت في عصرهم، فقد ضربوا بسهم في تلك العلوم، ونالوا منها ما يساعدهم في اللحن بالحجّة ومُقارعة الخصوم، ومصارعة الأقوام في ميدان الكلام، وقد انضم إليهم كل مسلم مثقف بالثقافة الأجنبية التي غذّت العقل العربي في ذلك العصر، فقد رأى ما يلائمه في آراء المعتزلة التي كانت جامِعة بين الروح الدينية التي تظلّها، وفكرة التنزيه التي تسيطر عليها، والأفكار الفلسفية التي تُرضي النهمة العقلية؛ لذلك كان بين رجالها كثيرون من الكتّاب الممتازين، ومن العلماء المبرزين، والفلاسفة الفاهمين ـ جمع عظيم.

٤ ـ اللسن والفصاحة والبيان؛ فقد كان بين رجالها خطباء مصاقع، ومُجادلون قد مرسوا بالجدل، فعرفوا أفانينه، وخَبِروا طرقه، وعرفوا كيف يصرعون الخصوم ويلوون عليهم المقاصد، وهذا واصل بن عطاء كبيرهم خطيب عليم بخواطر النفوس حاضر البديهة، قوي الارتجال، وهذا النظام من شيوخهم كان ذكياً بليغاً فصيح اللسان أديباً شاعراً، وهذا أبو عثمان عمرو الجاحظ الذي يقول فيه أحد الصابئة[1] ثابت بن قرّة: «أبو

(١) ذكر هذه القضية وأثبتها جوستان لوبون في كتابه «الآراء والمعتقدات».

عثمان الجاحظ خطيب المسلمين، وشيخ المتكلمين، ومدرة المتقدمين والمتأخرين، إن تكلم حكى سحبان في البلاغة، وإن ناظر ضارع النظام في الجدل، شيخ الأدب ولسان العرب، كتبه رياض زاهرة، ورسائله أفنان زاهرة، ما نازعه مُنازع إلاّ رشاه آنفاً، ولا تعرّض له متعرّض، إلا قدّم له التواضع استبقاء».

١٣ ـ خصوم المعتزلة:

١ ـ الروافض والثنوية والجهمية وسائر أهل البِدَع.

٢ ـ الفقهاء والمحدّثين، وسنتكلم عن جدلهم مع الكفّار والزنادقة والجهمية ومَن إليهم، ثم الفقهاء والمحدّثين.

أ ـ مجادلتهم الكفّار وأهل الأهواء:

من المقرر في كتب علم النفس أن المختلفين إن تقاربا في العقيدة كان الجدل أشدّ، والمُلاحاة أحدّ وذلك ما كان، فإن موضع الخلاف بين المعتزلة والفقهاء هيّن متدارك، لا يكفر به مُخالف، ولا يخرج به عن نهج الدين مُجادل، ولكن الجدال بينهما كان عنيفاً، والمهاترة قد راجت سوقها: ولعلّ السبب فوق ما سبق أن الاختلاف كان اختلاف عقلية ومنطق، وطرائق تفكير في هذا الدين القويم، فالفقهاء والمحدّثون يتعرّفون دينهم من القرآن الكريم والسُّنّة النبوية الشريفة، وعملهم العقلي فَهم نصوص الكتاب الكريم، وتعرّف الصحيح من المأثور عن الرسول

الأمين، ويعدّون طلب الدين من غير هذا الطريق شَططاً وتحيّفاً وعَوَجاً، والمعتزلة يرون أن إثبات العقائد بالأقيسة العقلية جائز إن لم يكن واجباً، ما دامت لم تخالف نصّاً في الدين، بل تؤيده، وهم لذلك يستخدمون المنطق والبحوث الفلسفية في إثبات عقائد الإسلام بها، وأولئك الفقهاء يُجافونها ويرون الوقوف عند النص، حتى لا تزلّ الأقدام في مزالق الضلال، ومخاطر الأوهام، والعقل يخدع ويغترّ، فيضلّ.

وليس معنى هذا الكلام أنه لم يكن هناك خلاف، بل كان بينهما خلاف في جزئيات كثيرة، ولكنه لا يصيب لبّ العقيدة، ولذلك هم لا يكفّرون الفقهاء والمحدّثين، وهؤلاء لا يكفّرونهم، بل يعدّونهم مبتدعة.

وجدالهم كان صـورة لاختلاف هـاتين العقليتين. واقرأ مجادلتهم في مسألة خلق القرآن، تجد المعتزلي منطلقاً وراء الأقيسة العقلية من غير أيّ قيد يقيهِم به نفسه إلّا التنزيه، والفقيه أو المحدّث متوقف متحفّظ. غير متهجّم على ما لم ينصّ عليه في كتاب ولا سُنّة، وقد علمت أن الجمهور كان وراء الفقهاء أو المحدّثين على ما أسلفنا.

ب ـ المأثور من مجادلات المعتزلة:

كان العصر العباسي عصر المناظرات حقّاً وكانت هي ميدان البيان ومظهر الفصاحة واللسن. وقد كانت المعتزلة فرسان الحلبة في المناظرات في العقائد.

وقد كثرت مجالس مناظرتهم. فقد تناظروا بين أيدي الأمراء، وفي المساجد، وفي كل مكان يصلح للجدل والمناظرة، ولكن المأثور من المناظرات قليل بالنسبة لما كان، ولعلّ اضطهاد المعتزلة في عصر المتوكل، وما والاه، وكراهية الجماهير الإسلامية لهم، كان سبباً في ضياع كثير من آثارهم، واندثار أكثر مناظراتهم، وما بقي على قلّته يعطينا صورة من قوة جدلهم، ويبيّن لنا أنهم قوم خصمون.

١٤ ـ آراء أبي حنيفة في السياسة:

لم نعثر فيما قرأنا من كتب المناقب والتاريخ على رأي أبي حنيفة في السياسة محرّراً مجموعاً مضبوطاً، ولذلك وجب علينا أن نبحث عنه في نثير الأخبار، ومطوي الكتب، فعسى أن نكون من ذلك وحدة متناسقة، وصورة واضحة لتفكيره السياسي.

لقد استبان من الأخبار التي سقناها في بيان حياته أمران لا مريَة فيهما:

أحدهما:

أنه كان له ميل مع ذريّة عليّ من فاطمة، وأنه أُوذي بسبب ذلك الميل وتلك المحبة، وأنه يكاد أن يكون من المستشهدين في ذلك.

ثانيهما:

أنه لم يشترك في الخروج فعلاً مع الذين خرجوا من أولاد

علي، سواء أخرجوا في العهد الأموي أم خرجوا في العهد العباسي، بل كان يكتفي من المعاونة بالكلام في درسه، والتحريض والتثبيط إن استُفتيَ في ذلك، كما فعل مع الحسن بن قحطبة، وهو في ذلك لا يعدو طور المفتي الذي يُستفتى، فيفتي بمقتضى ما يوحي به ضميره من غير أن يجعل لسلطان ذوي السلطان أثراً في فتياه ولا توجيهاً لها.

وعلى ذلك يصحّ أن نقول إن أبا حنيفة رضي الله عنه كانت فيه نزعة شيعية، ولكن ما مداها، وما حداها، وإلى أيّ الفِرَق الشيعية يصحّ أن يكون أقرب؟ ذلك ما نريد أن نتعرّفه في المقام[1].

لم يكن تشيّع أبي حنيفة من التشيّع الذي يعمي صاحبه عن إدراك فضائل الصحابة، وترتيب درجاتهم، فقد كان مع تشيّعه لآل عليّ يضع أبا بكر وعمر في المكان قبل عليّ رضي الله عنه، وكان يذكر بالتقدير والإكبار تقوى أبي بكر وسجاياه حتى كان يحاول أن يُحاكيه في سخائه وتجارته، فجعل لنفسه حانوت بزّ في الكوفة، كما كان لأبي بكر حانوت بزّ بمكة، ويجعل عمر الفاروق بعد أبي بكر، ولكنه لا يقدّم عثمان على عليّ رضي الله عنهما، ولذلك جاء في الانتقاء لابن عبد البرّ[2]: «كان أبو حنيفة يفضّل أبا بكر

(١) المناقب للمكّي ١٠/١٢.

(٢) ابن عبد البرّ هو: الحافظ الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ النمري القرطبي. قال الباجي: لم يكن بالأندلس مثله في الحديث. مات سنة ثلاث وستّين وأربعمائة. له ترجمة في: تذكرة الحفّاظ ٣/١١٢٨، والرسالة المستطرفة ١٥، والعِبَر ٣/٢٥٥.

وعمر، ويتولى علياً وعثمان» وروى عنه ابنه حمّاد أنه قال: «عليّ أحبّ إلينا من عثمان»[1]، ولكنه مع إيثاره علياً بالمحبة لم يكن ممّن يسبّ عثمان، بل كان يدعو له بالرحمة إن ذُكِر، حتى لقد قال بعض مَن حضر درسه، إنه لم يسمع بالكوفة مَن يدعو بالرحمة لعثمان سواه.

وفي الجملة لم يستجِز سبّ السلف قطّ، بل لم يُعرَف أنه سبّ أحداً، ولمّا التقى بعطاء[2] بن أبي رباح في مكة، وقال له هذا: أنت من أهل القرية الذين فرّقوا دينهم وكانوا شِيَعاً، ثم قال له: من أيّ الأصناف أنت؟ أجابه: «ممّن لا يسبّ السلف، ويؤمن بالقدر، ولا يكفّر أحداً بذنب».

ويظهر أنه كان يميل كل الميل لجعل شيعة آل البيت نزهة اللسان بالنسبة لأبي بكر وعمر، فقد جاء في المناقب للمكّي أن أبا حنيفة قال: قَدِمتُ المدينة، فأتيت أبا جعفر محمد بن علي، فقال يا أخا العراق: لا تجلس إلينا، فجلست فقلت: أصلحَكَ الله، ما تقول في أبي بكر وعمر؟ فقال: رحم الله أبا بكر وعمر، قلت:

---

(١) عثمان هو: أمير المؤمنين عثمان بن عفّان، ذو النورين، هاجر إلى الحبشة وإلى المدينة، ومناقبه جمّة. مات سنة خمس وثلاثين. له ترجمة في: أسد الغابة ٣/٥٨٤، والإصابة ٢/٤٥٥.

(٢) عطاء بن أبي رباح أسلم أبو محمد المكّي، مولى بني جمح، قال ابن سعد: انتهت إليه فتوى أهل مكّة، وكان أسود أعرج أفطس أشلّ أعرج، قطعت يده مع ابن الزبير ثم عمي. له ترجمة في: تذكرة الحفّاظ ١/٩٨، وتهذيب التهذيب ٧/١٩٩، وحلية الأولياء ٣/٣١٠.

إنهم يقولون بالعراق: إنك تبرأ منهما، فقال: مَعاذ الله، كذبوا وربّ الكعبة، أوَلست تعلم أن عليّاً زوّج ابنته أُم كلثوم بنت فاطمة من عمر بن الخطاب، وهل تدري مَن هي لا أبا لك، جدّتها خديجة سيدة نساء أهل الجنّة، وجدّها رسول الله ﷺ خاتم النبيّين وسيّد المرسلين ورسول ربّ العالمين، وأُمها فاطمة سيّدة نساء العالمين، وأخوها الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة، وأبوها عليّ بن أبي طالب، ذو الشرف والمنقبة في الإسلام، فلو لم يكن لها أهلاً لا أبا لك، لم يزوّجها إياه. قلت: فلو كتبت إليهم، فكذّبت عن نفسك، قال: لا يطيعون الكتب، هذا أنت، قد قلت لك عَياناً: لا تجلس إلينا، فعصيتني، فكيف يطيعون الكتاب[1].

فمن هذا الحديث الذي جرى بين أبي حنيفة ومحمد الباقر، وهو من أئمة الإمامية نعرف أن أبا حنيفة كان يريد أن ينفي التشيّع لآل البيت مما علق من أدران مسخته وشهوته، وكان ذلك من أعظم سوءاً سبّ الإماميين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وكان ذلك من أعظم ما يحز في نفس أبي حنيفة.

ولقد كان أبو حنيفة يعتقد أن عليّاً كان على الحق في كل قتال تولّاه، ولا يحاول أن يتأوّل لمخالفيه، كما لا يمسّهم بسبّ أو طعن، ولذلك يقول: «ما قاتل أحد عليّاً، إلاّ وعليّ بالحق منه». ويقول في الأمر الذي كان بين عليّ وبين طلحة[2] والزبير:

---

(١) المناقب للمكّي ٢/ ١٦٠.
(٢) مناقب المكّي ٢/ ٨٣.

«لا شك أن أمير المؤمنين عليّاً: إنما قاتل طلحة والزبير بعد أن بايعاه وخالفاه».

ولقد سُئِل عن يوم[1] الجمل، فقال: «سار عليّ فيه بالعدل، وسوء علم المسلمين بالسُّنَّة في قتال أهل[2] البغي»[3]، وترى من هذا أنه كان صريحاً جزئياً في الحق، ولكن من غير أن يذكر بالسوء المُخالفين، ولم يتمحّل لهم بباب من أبواب التأويل.

وإذا كان ذلك هو رأيه فيمَن خالف عليّاً من الصحابة، فلا بدّ أن رأيه في الأمويين سابقهم ولاحقهم لم يكن الرأي الذي يؤيد حكمهم، ويثبت خلافتهم، ولقد ثبت ذلك ثبوتاً لا يقبل الشك بالنسبة للخلفاء الذين عاصرهم، وأما الذين سبقوه فالاستنباط المنطقي يجعلنا نصل إلى مثل ذلك الحكم.

ولنترك الاستنباط، ولنتّجه إلى القول والعمل اللذين لا يقبلان امتراء ولا مِراء، فقد رأيناه يناصر زيد بن علي رضي الله عنه لما خرج على هشام بن[4] عبد الملك، وقد سُئِلَ عن الجهاد معه فقال: خروجه يضاهي خروج رسول الله ﷺ يوم بدر. وأما جنده

(١) نسبة إلى الجمل الذي كانت تركبه السيدة عائشة رضي الله عنها.
(٢) هم الذين كانوا مع معاوية ضدّ سيّدنا عليّ رضي الله عنه.
(٣) المناقب ٢/٨٤.
(٤) هشام بن عبد الملك، أبو الوليد. استخلف بعهدٍ من أخيه يزيد. كان حازماً عاقلاً. قال سهيل بن محمد: ما رأيت أحداً من الخلفاء أكره إليه الدماء، ولا أشدّ عليه من هشام. مات سنة خمس وعشرين ومائة. له ترجمة في: تاريخ الخلفاء للسيوطي، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٠.

بالمال، ولكنه كان ضعيف الثقة في أنصاره. ولذا قال عن الاعتذار عن حمل السيف معه: «لو علمت أن الناس لا يخذلونه ويقومون معه قيام صدق لكنت أتبعه، وأجاهد معه، لأنه إمام حق».

ولم يكن موقفه من العباسيين بخير من موقفه من الأمويين بعد أن نشب الخلاف بينهم وبين آل علي رضي الله عنهم، فلقد وجدناه يميل إلى إبراهيم عندما خرج المنصور، فيثبط بعض القوّاد عندما استفتاه في حربه، ويحرّض مَن يستفتيه في الخروج معه، جاء في مناقب المكّي «عن إبراهيم بن سويد: سألت أبا حنيفة، وكان لي مكرماً، أيام إبراهيم بن عبد الله بن حسن، فقلت: أيما أحبّ إليك بعد حجّة الإسلام الخروج إلى هذا أم الحجّ؟ فقال: غزوة بعد حجّة الإسلام أفضل من خمسين حجة»، وجاءت امرأة إلى أبي حنيفة أيام إبراهيم، فقالت: إن ابني يريد هذا الرجل، وأنا أمنعه[1] قال: لا تمنعيه. وقال حمّاد بن أعين: كان أبو حنيفة يحضّ الناس على نصرة إبراهيم، ويأمرهم باتّباعه، ولقد ذكر محمد بن عبد الله بن حسن عند أبي حنيفة فكانت عيناه تدمعان».

ولم يكن الميل السياسي وحده هو الظاهر في صلة أبي حنيفة بآل البيت، بل الاتصال العلمي كان واضحاً، ولعلّه هو السبب في هذا الميل السياسي، فقد وجدناه متّصلاً علمياً بالإمام زيد، وعُدّ من شيوخه، وكان متّصلاً بعبد الله بن حسن والد

(١) مناقب المكّي ٢/ ٨٤.

الشـهيدين محمد وإبراهيم. وعُدّ من شيوخه، ووجدناه يروي عن محمد الباقر وجعفر الصادق، ومسنده شاهد بذلك.

فقد جاء في كتاب الآثار لأبي يوسف: «روى أبو يوسف عن أبي حنيفة عن أبي جعفر محمد بن علي، عن النبيّ ﷺ أنه كان يصلّي بعد العشاء الآخرة إلى الفجر، فيما بين ذلك ثماني ركعات، ويوتر بثلاث، ويصلّي ركعتي الفجر[1]، ألا تراه في هذا يروي عنه حديثاً منقطعاً عنده، لا يعلو إلى أكثر من سنده، ولا يقبل أبو حنيفة ذلك إلّا ممّن هو عنده المنزلة الأولى من الثقة والاطمئنان، إذ هو تلقّي علم، لا تلقّي رواية فقط.

ويجيء في الآثار الرواية عن جعفر الصادق في المناسك فيروي أبو يوسف عن أبي حنيفة عن جعفر بن محمد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: جاءه رجل، فقال: إني قضيت المناسك كلها غير الطواف، ثم واقعت أهلي، قال: فاقضِ ما بقي عليك، وأهرق دماً، وعليك الحج من قابل، قال: فعاد. فقال: إني جئت من شقة بعيدة، فقال مثل قوله[2].

هذه كلها مقدمات تنتهي بنا بلا ريب إلى أن أبا حنيفة رضي الله عنه كان فيه تشيّع، وأنه في رأيه السياسي ينحو نحو الشيعة، ولكن يظهر من مجرى حياته ومن أخباره أمران بارزان.

---

(١) الآثار، ص ٢٤.
(٢) الآثار، ص ١٢٤.

أحدهما:

أنه لم يكن ممّن يدفعه التعصّب لآل البيت، إلى هجر كلِ علم من غير طريقهم، أو ظن السوء بغيرهم، بل كان اتصاله قوياً بعلماء عصره من أهل الجماعة وغيرهم، وكان شيوخه في كثرتهم ممّن لم يشتهروا بأيّة نزعة سياسية، وكان جُلّ تأثّره بهم.

ثانيهما:

أنه لم يُعرف انتماؤه لفرقة معينة من فِرَق الشيعة، فهو قد اتصل بإمام الزيدية، وأئمة الإمامية وبعض الكيسانية ولكن لم يُعرَف عنه انتماؤه لإحدى هذه الفِرَق، فهو قد كان من المتشيّعين لآل البيت الذين أبقوا لأنفسهم حرية التقدير، وحرية البحث، غير مأسورين بمذهب ولا منتحلين لنِحلَة.

ولكن مع أنه لم يُعرَف بانتمائه لفرقة معينة نجد آراءه في جملتها كانت تقارب آراء الزيدية، فهو ممّن يرى صحة إمامة أبي بكر وعمر، ولا يرى الإمام قد نصّ عليه بوصاية، كلّ هذه آراء الزيدية، ولا غرابة في أن تتقارب آراء أبي حنيفة مع آراء الزيدية لأنهم أقرب الفِرَق الشيعية إلى جماعة المسلمين.

ننتهي من الكلام السابق إلى أن أبا حنيفة شيعي في ميوله وآراه في حكّام عصره، أي أنه يرى الخلافة في أولاد علي من فاطمة، وأن الخلفاء الذين عاصروه قد اغتصبوا الأمر منهم، وكانوا لهم ظّالمين. ولكن ما هي الطريق لاختيار خليفة من بين مَن هم أهل الخلافة؟

بحثنا عن عبارة لأبي حنيفة عن رأيه في هذا المقام. فعثرنا على عبارة تفيد أنه يرى أن الاختيار العامّ للخليفة يجب أن يكون سابقاً على توليه سلطته، فقد روى الربيع بن يونس حاجب المنصور أنه جمع مالكاً وابن أبي ذؤيب، وأبا حنيفة يسألهم عن خلافته، فقال مالك قولاً ليّناً، وقال ابن أبي ذؤيب قولاً عنيفاً، وقال أبو حنيفة: «المسترشد لدينه يكون بعيد الغضب، إن أنت نصحت لنفسك علمت أنك لم تُرِد الله باجتماعنا، فإنما أردت أن تعلم العامّة أنّا نقول فيك ما تهواه مخافة منك، ولقد وُلّيت الخلافة وما اجتمع عليك اثنان من أهل الفتوى، والخلافة تكون باجتماع المؤمنين ومشورتهم»[1].

فهذه العبارة بلا ريب تُفيد أنه يرى أن الخلافة لا تتم بانتخاب سابق من المؤمنين، وبيعة كاملة، فالخلافة عنده ليست بوصاية، ولا يكون خليفة مَن يفرض نفسه على المسلمين، وإن خضعوا له بعد ذلك أو ارتضوه، إنما الخلافة باختيار حرّ سابق على تولّي الحكم.

١٥ ـ آراؤه في مسائل علم الكلام:

قلنا في سرد حياة أبي حنيفة أنه خاض في أقوال الفِرَق التي عاصرته وجادلهم فيها، وكان يرحل الرحلات المختلفة لهذه المجادلة، وأنه ابتدأ حياته العلمية بدراسة ما تخوض فيه هذه

(١) المناقب لابن البزازي ٢/١٦.

الفِرَق، ثم اتجه إلى الفقه من بعد ذلك، حتى صار إمام أهل الرأي غير منازع، ولكن لم ينقطع عن المجادلات مع بعض الفِرَق المختلفة، عندما يجد الواجب العلمي والحسبة الدينية يوجبان عليه ذلك.

ولذلك أُثِرَت عنه آراء في المسائل التي كان يخوض فيها المتكلمون في عصره، فأُثِرَت عنه آراء حقيقة الإيمان، ورأي في مرتكب الذنب، وكلام في القدر، وإرادة الإنسان بجوار إرادة الله أهي حرّة مختارة، أم مجبرة مكرهة.

وقد وصلت إلينا هذه الآراء عن طريقين:

أحدهما:

عن طريق روايات متناثرة قوية وضعيفة، ويمكن تمييز ضعيفها من قويّها.

ثانيها:

بعض كتب منسوبة إليه. وأولها كتاب الفقه الأكبر.

وقد جاء في الفهرس لابن النديم: أن أبا حنيفة له أربعة كتب، هي كتاب الفقه الأكبر، والعالِم والمتعلّم، ورسالة إلى عثمان بن مسلم البتّي. وهي في الإيمان وارتباطه بالعمل، وكتاب الردّ على القدرية. وكلّها في علم الكلام والعقائد.

وقد نال العناية من المتقدمين من بين هذه الكتب كتاب الفقه الأكبر. وهو رسالة صغيرة طُبِعَت وحدها في بضع ورقات في

حيدرأباد بالهند. وله عدّة روايات منها رواية حمّاد بن أبي حنيفة، وقد شرحها على القارىء، ورواية أبي مطيع البلخي، وهي معروفة بالفقه الأبسط، وشرحها أبو الليث السمرقندي، وعطاء بن علي الجوزجاني. وهناك روايات وشروح أخرى منها شرح منسوب للإمام أبي منصور الماتريدي، ونسبة هذا الشرح إلى الماتريدي موضع نظر، لأنه يحتجّ على الأشعرية ويحتجّ لهم. وذلك يشير بلا ريب إلى أنه متأخر عن أبي الحسن الأشعري، مع أنهما في الحقيقة متعاصران، إذ الماتريدي توفي سنة ٣٣٢، والأشعري توفي سنة ٣٣٣ أو سنة ٣٣٤.

هذا ويجب التنبيه إلى أن نسبة الفقه الأكبر إلى أبي حنيفة موضع نظر عند العلماء، فلم يتفقوا على صحة نسبة هذا الكتاب إليه، ولم يدعِ أحد الاتفاق على صحة هذه النسبة، حتى أشدّ الناس تعصّباً له، ورغبة في زيادة آثاره وكتبه، فنجد أن البزازي في المناقب عندما يتكلم عن الفقه الأكبر والعالِم والمتعلّم يقول: فإن قلت ليس لأبي حنيفة كتاب مصنّف، قلت: هذا كلام المعتزلة، ودعواهم أنه ليس له في علم الكلام تصنيف، وغرضهم بذلك نفي أن يكون الفقه الأكبر، وكتاب العالِم والمتعلّم له. لأنه صرّح فيه بأكثر قواعد أهل السُّنّة والجماعة، ودعواهم أنه كان من المعتزلة وذلك الكتاب لأبي حنيفة البخاري، وهذا غلط صريح.

قال الإمام محمد أبو زهرة في حياة الإمام: «لقد رأيت بخطّ العلّامة مولانا شيخ الملّة والدين والكردي العمادي هذين الكتابين، وكتب فيهما إنهما لأبي حنيفة وقد تواطأ على ذلك

جماعة كثيرة من المشايخ»[1].

وترى من هذا أنه يصرّح بأن نسبة هذا الكتاب إلى أبي حنيفة هو اتفاق جماعة كبيرة من المشايخ، وليس باتفاق جميع المشايخ، فالنسبة إذن موضع شك أو إنكار عند بعض العلماء.

هذا هو كتاب الفقه الأكبر من ناحية صحة النسبة عند العلماء واختلافهم بشأنه، واختلاف الروايات فيه، ومقدار قوة هذه الروايات. والدقّة تُوجِب علينا أن نلتفت التفاتة سريعة إلى ما حواه متنه، أتصحّ نسبته كله إلى أبي حنيفة أم أن في هذا المتن ما يشير إلى أن نسبته كله لأبي حنيفة موضع نظر أو شك.

لقد رجعنا إلى الفقه الأكبر المطبوع في الهند، فوجدناه يرتّب أفضل الناس بعد النبيِّين هكذا: أبو بكر فعمر فعثمان، فعلي، والروايات المذكورة في كتب المناقب جميعها تتّفق على أنه لا يقدّم عثمان رضي الله عنه على عليّ، وما ذكرته الروايات ذات السند المتصل أقوى من متن لا سند له في قوة إحداها.

ونرى في الفقه الأكبر تصدياً لمسائل لم يكن الخوض فيها معروفاً في عصره ولا العصر الذي سبقه، فلم يجد فيمَن قبله ولا من معاصريه من المصادر التي تحت أيدينا من تصدّى للتفرِقة بين الآية والكرامة والاستدراج، ففيه ما نصّه: «والآيات للأنبياء، والكرامات للأولياء حق، وأما التي تكون لأعدائه مثل إبليس

---

(١) أبو حنيفة للإمام محمد أبو زهرة، ص ١٦٨.

وفرعون والدجّال فما رُوِيَ في الأخبار أنه كان، ويكون لهم، لا تسمّيها آيات، ولا كرامات، لكن نسمّيها قضاء حاجاتهم، وذلك لأن الله تعالى يقضي حاجات أعدائه استدراجاً لهم، وعقوبة لهم، فيفترون بها ويزدادون طغياناً وكفراً، وذلك كله جائز ممكن».

فمسألة كرامة الأولياء، والتفرقة بينها وبين ما يجري على أيدي الكفّار من خوارق لم نعثر على مناقشة حولها فيما وقفنا عليه من مناقشات ومجادلات في ذلك العصر، ولكنها كانت موضع بحث بين علماء الكلام عندما وجد التصوّف في الإسلام، فخاض العلماء في أولياء الله الواصلين، وما يكرمهم الله به وما يجري على أيديهم من خوارق، وهذا قد يدفعنا إلى ظن أن هذه المسألة زِيدت في العصور التي خاض العلماء فيها في هذه المسائل أو أن الرسالة كلها كتبت في تلك العصور، متلاقية مع آراء الماتريدية والأشاعرة فيها.

لهذا لا نريد أن نستقي آراء أبو حنيفة في العقائد من الفقه الأكبر أو العالِم والمتعلّم فقط، بل نستقي ذلك من الروايات المختلفة في كتب التاريخ. وما يتفق معها مما جاء بهاتين الرسالتين، وسنتكلم في أربع مسائل هي: معنى الإيمان، ومرتكب الذنب، والقدرة والإرادة، وخلق القرآن.

١٦ ـ الإيمان:

يتلاقى ما جاء في الفقه الأكبر عن حقيقة الإيمان عند أبي حنيفة بما جاءت به الروايات المختلفة، ولذا نعدّه صحيحاً في

هذا لا مِريَة فيه، وقد جاء فيه ما نصّه: «الإيمان هو الإقرار والتصديق»[١]. ويقول في الإسلام: وهو التسليم والانقياد لأوامر الله تعالى. فمن طريق اللغة فرّق بين الإيمان والإسلام، ولكن لا يكون إيمان بلا إسلام، ولا يوجد إسلام بلا إيمان، وهما كالظهر مع البطن. والدين اسم واقع على الإيمان والإسلام والشرائع كلها[٢].

وترى من هذا أن أبا حنيفة لا يعتبر الإيمان هو التصديق بالقلب وحده بل حقيقته عنده أنه تصديق بالقلب وإقرار باللسان، وإنه بذلك يتلاقى مع الإسلام تلاقي اللازم بالملزوم، فلا يكون إيمان بلا إسلام، ولا إسلام بلا إيمان، وقد بيّن أبو حنيفة رأيه ذلك وعماده ودليله في مناقشة جرت بينه وبين جهم بن صفوان، ولننقل لك المناظرة، لتسمع إلى أبي حنيفة يوضح فكرته ويُدلي بحجّته.

جاء في المناقب للمكّي: «أن جهم بن صفوان قصد أبا حنيفة للكلام، فلما لقيه قال: يا أبا حنيفة أتيتك لأُكلّمك في أشياء هيّأتها لك، فقال أبو حنيفة: الكلام معك عار، والخوض فيما أنت فيه نار تتلظّى، قال: فكيف حكمت عليّ بما حكمت، ولم تسمع كلامي، ولم تلقني، قال: بلغني عنك أقاويل لا يقولها أهل الصلاة، قال: أفتحكم عليَّ بالغيب؟!. قال: اشتهر ذلك عنك،

---

(١) الفقه الأكبر، ص ١٠.
(٢) الفقه الأكبر، ص ١١.

وظهر عند العامّة والخاصّة، فجاز لي أن أُحقّق ذلك عليك، فقال: يا أبا حنيفة لا أسألك عن شيء إلّا عن الإيمان. قال له: أوَ لم تعرف الإيمان إلى الساعة حتى تسألني عنه؟ قال: بلى ولكن شككت في نوع منه. قال: الشك في الإيمان كفر. فقال: لا يحلّ لك إلّا أن تبيّن لي من أيّ وجه يلحقني الكفر. قال: سَلْ. فقال: أخبرني عمّن عرف الله بقلبه، وعرف أنه واحد لا شريك له ولا ندّ، وعرف بصفاته، وأنه ليس كمثله شيء، ثم مات قبل أن يتكلم بلسانه أمؤمناً مات أم كافراً؟ قال: كافر من أهل النار، حتى يتكلم بلسانه مع ما عرفه بقلبه، قال: وكيف لا يكون مؤمناً، وقد عرف الله بصفاته؟ قال أبو حنيفة: إن كنت تؤمن بالقرآن وتجعله حجّة كلّمتك به، وإن كنت تؤمن به، ولا تجعله حجّة كلّمتك بما تكلّم به مَن خالف مِلّة الإسلام، قال؛ أُومن بالقرآن وأجعله حجّة. فقال له أبو حنيفة: قد جعل الله تبارك وتعالى الإيمان في كتابه بجارحتين بالقلب واللسان، فقال تبارك وتعالى: ﴿ وإذا سمعوا ما أُنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق، يقولون ربّنا آمنّا، فاكتبنا من الشاهدين، وما لنا لا نؤمن بالله، وما جاءنا من الحق، ونطمع أن يُدخِلنا ربّنا مع القوم الصالحين، فأثابهم الله بما قالوا جنّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها، وذلك جزاء المحسنين ﴾[1] فأوصلهم إلى الجنة بالمعرفة والقول، وجعلهم مؤمنين بالجارحتين بالقلب واللسان. وقال تعالى: ﴿ قولوا آمنّا بالله، وما أُنزل إلينا وما أُنزل إلى إبراهيم

(١) سورة المائدة، آية: ٨٣.

وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط، وما أُوتي موسى وعيسى، وما أُوتي النبيّون من ربّهم، لا نفرّق بين أحد منهم، ونحن له مسلمون، فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿ وألزمهم كلمة التقوى ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ وهدوا إلى الطيب من القول ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ إليه يصعد الكَلِم الطيب ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ﴾[4].

وقال النبي ﷺ: «قولوا لا إلّه إلّا الله تفلحوا»[5] فلم يجعل الفلاح بالمعرفة دون القول، وقال النبي ﷺ: «يخرج من النار مَن قال: لا إلّه إلّا الله، وكان في قلبه كذا «ولم يقل» يخرج من النار مَن عرف الله، وكان في قلبه كذا»[6]. ولو كان القول لا يحتاج إليه، ويكتفى بالمعرفة لكان من ردّ «الله» بلسانه. وأنكره بلسانه إذا عرفه بقوله مؤمناً، ولكان إبليس مؤمناً لأنه عارف ربّه، يعرف أنه خالقه، ومُميته، وباعثه، ومغويه ﴿ قال ربّي بما أغويتني ﴾[7]، وقال: ﴿ أنظرني إلى يوم يبعثون ﴾[8]، وقال: ﴿ خلقتني من نار

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٣٧.
(٢) سورة الفتح، آية: ٢٦.
(٣) سورة الحج، آية: ٢٤.
(٤) سورة إبراهيم، آية: ٢٧.
(٥) رواه أحمد في المسند ٣/٤٩٢ و٤/٦٣ و٣٤١.
(٦) المناقب للمكّي جزء، من ١٤٥ إلى ١٥٨.
(٧) سورة الأعراف، آية: ١٦.
(٨) سورة الأعراف، آية: ١٤.

وخلقته من طين ﴾[1]، ولكان الكفّار مؤمنين بمعرفتهم ربّهم، إذا أنكروا بلسانهم، قال الله تعالى: ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ﴾[2] فلم يجعلهم مع استيقانهم بأن الله واحد، مؤمنين مع جحدهم بلسانهم. وقال جلّ وعزّ: ﴿ يعرفون نعمة الله، ثم ينكرونها وأكثرهم الكافرون ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ قل مَن يرزقكم من السماء والأرض، أمّن يملك السمع والأبصار، ومَن يُخرِج الحيّ من الميت، ويُخرِج الميت من الحيّ، ومَن يدبر الأمر، فسيقولون الله. فقل أفلا تتقون، فذلكم الله ربكم الحق ﴾[4] فلم تنفعهم معرفتهم مع إنكارهم، وقال تعالى: ﴿ يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ﴾[5] فلم تنفعهم المعرفة مع كتمانهم أمره وجحودهم به، فقال له: قد أوقعت في خلدي شيئاً «فسأرجع إليك».

وقد علّق المكّي على قول أبي حنيفة السابق: إن مات معتقداً غير مقرٍّ يموت كافراً؛ بقوله: «تأويل قول أبي حنيفة إذا اتّهم بعدم الإقرار، ولم يقرّ فإنه يموت كافراً، فأما إذا لم يكن هناك تهمة بأن كان في جزيرة البحر، أو في مغارة من الأرض، فإنه لا يكون كافراً».

ومعنى ذلك أن أبا حنيفة يعتبر الإيمان مركّباً من جزأين.

---

(١) سورة صّ، آية: ٧٦.
(٢) سورة النمل، آية: ١٤.
(٣) سورة النحل، آية: ٨٣.
(٤) سورة يونس، آية: ٣١.
(٥) سورة البقرة، آية: ١٤٦.

اعتقاد جازم، وإذعان ظاهر لهذه المعرفة بالإقرار القولي، فالإقرار القولي ضروري لأنه مُظهِر للإذعان القلبي.

ولذلك ورد عن أبي حنيفة في تقسيمه للإيمان بأن المؤمن بقلبه المذعن في نفسه يكون مؤمناً عند الله، وإن لم يكن مؤمناً عند الناس.

لقد جاء في الانتقاء في بيان الإيمان وأقسامه عند أبي حنيفة، عن أبي مقاتل عن أبي حنيفة، قال: الإيمان هو المعرفة والتصديق والإقرار بالإسلام. والناس في التصديق على ثلاث منازل، فمنهم مَن صدّق بالله، وما جاء منه بقلبه، ولسانه. ومنهم مَن صدّقه بلسانه، وهو يكذّبه بقلبه، ومنهم مَن يصدّقه بقلبه ويكذب بلسانه، فأما مَن صدّق الله عزّ وجل وما جاء به رسول الله ﷺ بقلبه ولسانه فهو عند الله وعند الناس مؤمن. ومَن صدّق بلسانه، وكذب بقلبه كان عند الله كافراً، وعند الناس مؤمناً، لأن الناس لا يعلمون ما في قلبه، وعليه أن يسمّوه مؤمناً بما أظهر لهم من الإقرار بهذه الشهادات، وليس لهم أن يتكلّفوا علم القلوب. ومنهم مَن يكون عند الله مؤمناً، وعند الناس كافراً، وذلك أن يكون المؤمن يظهر الكفر بلسانه في حال التقية. فيسمّيه مَن لا يعرفه كافراً، وهو عند الله مؤمن.

وترى من هذا أن العبرة عند أبي حنيفة ليست بمجرد التصديق القلبي، بل لا بدّ من الإذعان والتسليم والرضا، وأنه لا بدّ من إعلان ذلك ما أمكن الإعلان، فإن كانَ ثمّة ما يوجِب

الإخفاء، وهي حال الخوف، والسكوت تقية، ففي هذه الحال يكتفى بالتصديق والإذعان القلبي.

وحال الإذعان هذه هي الفارق بين المُنافِق العارِف الذي ينطق لسانه ولا يذعن قلبه، وحال المؤمن، فإن حال المؤمن حال رضا بالإسلام، وإذعان، وحال المنافق وجد فيها المعرفة، ولم يوجد الإذعان والرضا، وإن وجد النطق باللسان.

ومذهب أبي حنيفة كما ترى يتجه إلى أن العمل ليس جزءاً من الإيمان، ولقد خالفه في ذلك فريقان:

أحدهما:

المعتزلة والخوارج، فإنهم يعدّون العمل جزءاً من الإيمان، فلا يُعدّ مؤمناً مَن لم يكن عاملاً.

ثانيهما:

فريق من الفقهاء المحدّثين يرون أن العمل يدخل في تكوين الإيمان من حيث تأثيره بالزيادة والنقصان، لا من حيث الحكم بأصل وجوده، ولذلك يُعدّ مؤمناً مَن لم يعمل بالأحكام التشريعية إذا وجد أصل التصديق، ولكن إيمانه لا يُعدّ كاملاً، ومن هنا تجيء قضيتهم، إن الإيمان يزيد وينقص.

الإيمان في نظر أبي حنيفة لا يزيد ولا ينقص، ولذا يعتبر إيمان أهل السماء وأهل الأرض واحداً، فقد رُوِيَ عنه أنه قال:

«إيمان أهل الأرض، وأهل السموات واحـد، وإيمان الأوّلين والآخرين والأنبياء واحد، لأنّا كلنا آمنّا بالله وحده، وصدّقناه، والفرائض كثيرة مختلفة، وهكذا الكفر واحد، وصفات الكفّار كثيرة، وكلنا آمن بما آمن به الرُّسل، ولكن لهم علينا الفضل في الثواب في الإيمان وجميـع الطاعـات، لأنهم كما فضّلوا في الطاعات كذلك فضّلوا في جميع الأمور في الثواب وغيره، ولم يظلمنا في ذلك، لأنه لم ينقص من حقنا، بل زادهم ذلك إعظاماً لهم، لأنهم القادة للناس وأمناء الله تعالى، ولا يساويهم في الرتبة أحد، ولأن الناس أدركوا الفضل بهم، وكلّ مَن يدخل الجنة يدخل بدعائهم»[١].

فحقيقة الإيمان وهي التصديق لا تزيد، ولا تنقص عند أبي حنيفة، ولكن قد تجيء للزيادة في الفضل من ناحية أخرى لزيادة المؤمن بها.

ولقد خالف أبا حنيفة في هذا النظر كثيرون ممّن جاءوا بعده، ولقد قال النووي: «نفس التصديق يقبل الزيادة، لأنه يزيد بكثرة النظر، وتظاهر الأدلة حتى كان إيمان التصديق أقوى، بحيث لا يعتريهم الشُّبهة، ولا يزلزل إيمانهم بعارض، بل لا تزال قلوبهم منشرحة، وإن اختلفت عليهم الأحوال»[٢].

وأما غيرهم من المؤلّفة ومَن داناهم، ونحوهم، فليسوا

---

(١) المناقب لابن البزازي ٢/١٤١.
(٢) أبو حنيفة لأبي زهرة، ص ١٧٣.

كذلك. وهذا مما لا يمكن إنكاره. ولا يشكّ عاقل في أن نفس الصدّيق رضي الله عنه لا يساويه تصديق كل واحد، أورد البخاري: قال ابن مليكة: «أدركت ثلاثين من الصحابة، كلّهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل عليهما السلام...».

ولقد ردّ ابن البزازي هذا الكلام بقوله: «إن النظر الواحد إذا أدّى إلى جزم، وصدق هو به، فقد حصل له التصديق، وإلّا كان ظنّاً، فالجزم الحاصل بالتصديق واحد وإن كرر ألف مرة مثل الأول بزيادة، وكذا الجزم الحاصل من نظر واحد، فلا زيادة تحصل من كثرة النظر.

هذان نظران، وهاتان وجهتهما، وإن كنّا نميل إلى أنّ التصديق تتفاوت قوّته ومظهر ذلك العمل، فهناك تصديق تبلغ قوّته درجة لا يستطيع الشخص أن يخالف حكمه، وهناك تصديق يؤثّر في ظاهر العقل، ويخضع له منطق الفكر. ويذعن لحكمة القلب، ولكن لا يستغرق التصديق المشاعر والأهواء ويسيّرها، بل يكون الشعور والإحساس والعمل في جانب، والعقل والفكر والنطق في جانب آخر.

وقد بنى أبو حنيفة على اعتبار أن الإيمان هو التصديق، وأنه لا يزيد ولا ينقص ألّا يكفر العصاة لعصيانهم لوجود أصل الإيمان عندهم، إذ الإيمان الكامل قد توافر لهم، وإن لم يعملوا، ويُعدّ العصاة مؤمنين، خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى أن يتوب عليهم.

ولقد جاء في الانتقاء: «عن أبي مقاتل سمعت أبا حنيفة يقول: الناس عندنا على ثلاث منازل، الأنبياء من أهل الجنة، ومَن قالت الأنبياء إنه من أهل الجنة، فهو من أهل الجنة، والمنزلة الأخرى المشركون تشهد عليهم أنهم من أهل النار، والمنزلة الثالثة المؤمنون نقف عنهم، ولا نشهد على واحد منهم أنه من أهل الجنة، ولا من أهل النار، ولكنّا نرجو لهم، ونخاف عليهم، ونقول كما قال الله تعالى: ﴿ خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً، عسى الله أن يتوب عليهم ﴾[1] حتى يكون الله عزّ وجل يقضي بينهم، وإنما نرجو لهم، لأن الله عزّ وجل يقول: ﴿ إن الله لا يغفر أن يُشرَك به، ويغفر ما دون ذلك لمَن يشاء ﴾[2]، ونخاف عليهم بذنوبهم وخطاياهم، وليس أحد من الناس أوجب له الجنة، ولو كان صوّاماً قوّاماً غير الأنبياء، ومَن قالت فيه الأنبياء إنه من أهل الجنة[3].

ولقد وافق هذا ما جاء في الفقه الأكبر، ففيه: «ولا نكفّر مسلماً بذنب، وإن كان كبيرة، إذا لم يستحلّها، ولا نُزيل عنه اسم الإيمان».

هذا كلام أبي حنيفة، وهو كلام منطقي سليم، موافق لما في القرآن من وعد ووعيد، وقد ارتضاه العلماء وقبله كل الفقهاء. وكان مالك إمام دار الهجرة يوافق أبا حنيفة عليه، يُروَى في ذلك

---

(١) سورة التوبة، آية: ١٠٢.
(٢) سورة النساء، آية: ٤٨.
(٣) الانتقاء، ص ١٦٧.

أن عمر بن حمّاد بن أبي حنيفة قال: «لقيت مالك بن أنس، فأقمت عنه، وسمعت علمه، فلما قضيت حاجتي وأردت فراقه، قلت له: إني لا آمن أن يكون أهل العداوة والحسد ذكروا عندك أبا حنيفة بغير ما كان عليه، وإني أريد أن أذكر لك ما كان هو عليه، فإن رضيت عنه فذاك، وإن كان عندك شيء أحسن منه علمته، فقال لي: هات، فقلت: إنه كان لا يكفر أحداً بذنب من المؤمنين. فقال لي: أحسن، أو قال: أصاب. قلت: إنه كان يقول أكبر من ذلك: كان يقول: وإن أصاب الفواحش لم أكفره، فقال: أصاب، أو أحسن. قلت: إنه كان يقول أكبر من هذا، قال: وما هو؟ قلت: كان يقول وإن قتل رجلاً متعمّداً لم أكفّره. قال: أصاب أو أحسن، قلت: فهذا قوله، فمَن أخبرك أن قوله غير هذا فلا تصدّقه[1].

وهذا الرأي هو ما عليه جماهير المتأخرين من المسلمين، وما خالف به جماعة المسلمين الخوارج والمعتزلة، ومع ذلك تجد ذلك القول محل تشنيع طائفة من العلماء، ينالونه، وقالوا فيه طاعنين: إنه المرجئة، ولقد جاء في كتاب الفقه الأكبر أنه نفى عن نفسه هذه التهمة، ووضّح الفرق بين مذهبه وبين الإرجاء، فقال: «لا نقول: إن المؤمن لا تضرّه الذنوب، ولا نقول: إنه لا يدخل النار، ولا نقول: إنه يخلد فيها، وإن كان فاسقاً بعد أن يخرج من الدنيا مؤمناً، ولا نقول: إن حسناتنا مقبولة، وسيئاتنا مغفورة،

(١) انظر المناقب للمكّي، ص ٧٧.

كقول المرجئة، ولكن نقول: مَن عمل حسنة بجميع شرائطها خالية عن العيوب المفسدة ولم يبطلها الكفر والردّة والأخلاق السيئة حتى خرج من الدنيا مؤمناً، فإن الله تعالى لا يضيّعها. بل يقبلها منه، ويُثيبه عليها، وما كان من السيئات دون الشرك والكفر، ولم يتب عنها صاحبها، حتى مات مؤمناً، فإن في مشيئة الله تعالى إن شاء عذّبه بالنار. وإن شاء عفا عنه ولم يعذّبه بالنار أصلاً[1].

وهذا النص يتّفق تمام الاتّفاق مع ما نقلناه عن الانتقاء، والمناقب، وإن كان قد زاد، فبيّن التفرِقة بين رأي أبي حنيفة في الإرجاء. والحق أن الإرجاء في آخر أدواره قد صار إلى الإباحية أقرب، ووجد فيه الفسّاق الباب مفتوحاً، حتى لقد قال فيه زيد بن علي رضي الله عنه: «أبرأ من المرجئة الذين أطمعوا الفسّاق في عفو الله تعالى».

وعلى ذلك نستطيع أن نقول: إن الفِرَق كانت بالنسبة لمرتكب الكبائر على ثلاث شِعَب، إحداها الطوائف التي لا تعدّه من المؤمنين، وهؤلاء هم الخوارج والمعتزلة، وثانيهما الذين قالوا: إنه لا يضرّ مع الإيمان معصية وإن الله يغفر الذنوب جميعاً وهؤلاء هم المرجئة المذمومون، والثالثة جمهرة العلماء الذين يرون أنه لا يكفر عاصٍ والحسنة بعشرة أمثالها، والسيئة بمثلها، وعفو الله لا قيد يقيّده، ولا حدّ يحدّه، وأبو حنيفة من هؤلاء. وهو فيما أحسب رأي جمهور المسلمين، فإن كان مَن يرى هذا الرأي

---

(١) الفقه الأكبر طبعة حيدرأباد الدكن، ص ٩.

من المرجئة فجمهور المسلمين مرجئون[1].

ولكن المحقّقين من العلماء فسّروا الإرجاء على الطائفة الإباحية فقط، ولذلك نفوا عن أبي حنيفة وصف الإرجاء، إذ أساس الإرجاء على هذا النحو إهمال ناحية العمل بالطاعات وعدم إدخالها في الحساب، وأبو حنيفة الورع ليس كذلك.

ولقد جاء في الخيرات الحِسان ما نصّه: «قد عدّ جماعة الإمام أبا حنيفة رحمه الله من المرجئة، وليس هذا الكلام على حقيقته، أما أولاً فقد قال شارح المواقف: كان غسان المرجئي يحكي ما ذهب إليه من الإرجاء عن أبي حنيفة وبعده من المرجئة، وهو افتراء عليه قصد به غسان ترويج مذهبه، بنسبته إلى هذا الإمام الجليل الشهير، وأما ثانياً فقد قال الآمدي: لعلّ عذر مَن عدّه من مرجئة أهل السُّنّة أن المعتزلة كانوا في الصدر الأول يلقبون مَن خالفهم في القدر مرجئاً، أو لأنه لمّا قال أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ظن به الإرجاء بتأخير العمل عن الإيمان، وليس كذلك، إذ عرف منه المبالغة في العمل والاجتهاد فيه، وأما ثالثاً فقد قال ابن عبد البر: كان أبو حنيفة يحسّد وينسب إليه ما ليس فيه ويختلق عليه ما لا يليق به.

هذا كلام العلماء في وصف أبي حنيفة بالإرجاء، وعندي أنه لا يمكن أن يعدّ أبو حنيفة مرجئاً إلا إذا عُدّ مرجئاً كلّ مَن يرى

(١) قال الإمام أبو زهرة: قد علمت أن صاحب المِلَل والنِحَل يسمّي هؤلاء مرجئة السُّنّة.

أن الفاسق من المؤمنين وأن الله تعالى قد يعفو عن بعض العُصاة، وأنه لا قيد يقيّد العفو كما بيّنا، وفي هذا الحال لا يدخل أبو حنيفة في الإرجاء وحده، بل يدخل كل الفقهاء والمحدّثين، إلّا مَن كان من المعتزلة.

١٧ ـ القدر وأعمال الإنسان:

كان أبو حنيفة ثاقب النظر؛ ولذا كان يمتنع عن الخوض في القدر، وكان يحثّ صحابته على ذلك، ويدعوهم إليه؛ وقد رأيت ما قاله ليوسف بن خالد السمتي عندما أقبل عليه من البصرة؛ فقد قال لي في مسألة القدر: «هذه مسألة قد استصعبت على الناس؛ فأنّى يطيقونها؛ هذه مقفلة قد ضلّ مفتاحها فإن وجد مفتاحها علم ما فيها؛ ولم يفتح إلّا بمخبر من الله يأتي بما عنده ويأتي ببيّنة وبرهان».

ولقد قال لقوم من القدرية جاءوا إليه يناقشونه في القدر: «أما علمتم أن الناظر في القدر كالناظر في شعاع الشمس كلما ازداد نظراً ازداد حيرة، ولكنهم لا يقفون معه عند هذا الحدّ. بل يحملونه على أن يتكلم في التوفيق بين القضاء، والعدل، كيف يقضي الله الأمور كلها، وتجري على مقتضى قضائه وقدره، ويحاسب الناس على ما يجيء على أيديهم من عمل. فيقولون له: «هل يَسَع أحداً من المخلوقين أن يجري في مُلْك الله ما لم يقض؟ قال: لا، إلّا أن القضاء على وجهين، منه أمر، والآخر قدرة، فأما القدرة فإنه لا يقضي عليهم، ويقدّر لهم الكفر ولم يأمر

به. بل نهي عنه. والأمر أمران، أمر الكينونة، إذا أمر شيئاً كان، وهو على غير أمر الوحي».

وهذا تقسيم حسَن مُحكَم من أبي حنيفة، فهو يفصل القضاء عن القدر، فيجعل القضاء ما حكم الله به مما جاء به الوحي الإلّهي، والقدر ما تجري به قدرته، وقدّر على الخلق من أمور في الأزل، وتكليفهم بمقتضى الوحي، والأعمال تجري على مقتضى القدر في الأزل، ويقسم الأمر إلى قسمين أمر تكوين وإيجاد، وأمر تكليف وإيجاب، والأول تسير الأعمال في الكون على مقتضاه، والثاني يسير الجزاء في الآخرة على أساسه.

ولكن هنا مسألة، وهي: أتقع الطاعة والعصيان بمشيئة العبد أم بمشيئة الرب، فإن كان العصيان بمشيئة العبد، فهل أراده الربّ، وهل تتحالف الإرادة والأمر؟ هذه هي المعضلة، يجيب أبو حنيفة عن هذه المسألة إجابة مشتقة من طاقة المعرفة الإنسانية المشاهدة؛ ومن أوصاف الجلال والكمال التي تليق بذات الله وكمال قدرته وشمول علمه؛ فيقول: «وإني أقول قولاً متوسطاً، لا جبر ولا تفويض ولا تسليط، والله تعالى لا يكلّف العباد بما لا يطيقون ولا أراد منهم ما لا يعملون ولا عاقبهم بما لا يعملون، ولا سألهم عمّا لم يعملوا ولا رضي لهم بالخوض فيما ليس لهم به علم، والله يعلم بما نحن فيه»[1].

هذا كلام المتفكّر الذي لا يريد أن يخوض خشية الغرق،

(١) مأخوذ من كلام مع يوسف بن خالد السمتي السابق.

وغَلَبَة الأمواج المتلاطمة فهو يعطي الإرادة الإنسانية حريتها، لأنه هو الأمر المحسوس، وغيره ليس بملموس، وهو يعطي الله ما يليق به.

وإذا أراد أن يأخذه مناقش إلى الشفة التي حرّمها على نفسه، وهي أن يقفو ما ليس في طاقته العلم به ـ حدّ الحدود المانعة، ولم يخض فيما وراءها. ولقد سأله وفد القدرية. أخبرنا عن الله عزّ وجل إذا أراد من عبده أن يكفر أحسن إليه أم أساء؟ قال: لا يُقال: أساء ولا ظلم إلّا لمَن خالف ما أمر بـه، والله جـلّ عــن ذلك.

ولقد جاء في تاريخ بغداد عن أبي يوسف: «سمعت أبا حنيفة يقول: وإذا كلّمت القدري، فإنما هو حرفان» إما أن يسكت، وإما أن يكفر، يُقال له: هل علم الله في سابق علمه أن تكون هذه الأشياء، كما هي، فإن قال: لا، فقد كفر، وإن قال: نعم، أفأراد أن تكون كما علم، أو أراد أن تكون بخلاف ما علم؟ فإن قال: أراد أن تكون كما علم، فقد أقرّ أنه أراد من المؤمن الإيمان، ومن الكافر الكفر، وإن قال: أراد أن تكون بخلاف ما علم، فقد جعل ربّه متمنّياً متحسّراً، لأن مَن أراد أن يكون ما علم أنه لا يكون، أو لا يكون ما علم أنه يكون، فإنه متمنٍّ متحيّر، ومَن جعل ربّه متمنّياً متحسّراً فهو كافر.

والخلاصة أن أبا حنيفة كان يخوض في هذه المسألة بقدر محدود، لا يتجاوزه، وهو في هذا يؤمن بالقدر خيره وشرّه،

وشمول علم الله وإرادته وقدرته للأكوان، وأنه لا شيء من أعمال الإنسان بغير إرادته، وأن طاعات الإنسان ومعاصيه منسوبة إليه، وله فيها اختيار وإرادة، وأنه بذلك يسأل ويحاسب، ولا يظلم مثقال ذرّة من خير أو شرّ، وهي عقيدة قرآنية تستمدّ من مُحكَم الكتاب، وإن ناقش القدريين فلكي يقطع عليهم السبيل، ويجعل كيدهم في تضليل.

لا يأخذ أبو حنيفة برأي الجهمية الذين يأخذون بنظرية الجبر، وأن أفعال الإنسان لا إرادة له فيها، وإن أحسّ وشعر بالإرادة، ومع ذلك تجد الذين يحاولون النيل منه دائماً يرمونه بأنه جهمي، بل يفترون الكذب، فيزعمون أنه يقدّس الجهم هذا، ويأخذ بزمام بعير الجهم، يفترون هذا الكذب وينقلونه، مع أنه كان يناقش الجهم، ويبطل حجّته، ومع أن أبا يوسف رُوِيَ عنه أنه كان يقول: «صنفان من شرّ الناس بخراسان: الجهمية والمشبّهة».

وهكذا يكون الظلم للعلماء ممّن لا خلاق له من فضيلة علمية، وإن لم يحكم بالقدر خيره وشرّه، قالوا عنه معتزلي قدري، وإن حكم به خيره وشرّه قالوا عنه جهمي، ولو كان يقول أنه منه براء، ولو أثبتت الروايات الصادقة أنه كان يقطع على الجهم طريق دعوته.

١٨ ـ خلق القرآن:

في عصر أبي حنيفة ابتدأ بعض الناس يشيع بين المسلمين

القول في خلق القرآن، ويقرّر أنه مخلوق، وإن كان معجزة النبي ﷺ وأول مَن عرف أنه قال هذا القول الجعد بن درهم، وقد قتله خالد بن عبد الله والي خراسان، وكان يدّعي هذا الرأي الجهم بن صفوان.

وقد ادّعى خصوم أبي حنيفة أنه قال هذا الرأي، وأنه استتيب من ذلك مرتين، استتابه يوسف من عمر والي العراق من قبل الأمويين مرة، واستتابه ابن أبي ليلى(١) القاضي مرّة.

قال الإمام أبو زهرة في حياة الإمام: ليس من دأبنا أن ندفع تهمة ثابتة، أو رأياً له ثبت بدليل راجح، ولكن الروايات التي رُوِيَت مسندة له ذلك الرأي نتردد في قبولها، لأنها جاءت عن طريق خصوم قصدوا التشنيع، ولأن هناك روايات أخرى تعارضها، وهي أقرب إلى القبول، لأنها رواية ثقات غير متّهمين، ولأنها هي التي تتّفق مع التحفّظ في القول في العقائد الذي اشتهر به أبو حنيفة، إذ كان لا يخوض إلّا في أمر خاض فيه السلف، أو للدفاع عن آراء السلف وعن حقائق الدين(٢).

---

(١) ابن أبي ليلى هو: عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار، ويقال: بلال، ويقال: داود بن بلال، الأنصاري الأوسي أبو عيسى الكوفي، ولد لسنتين بقين من خلافة عمر. قال عبد الملك بن عمير: أدركت ابن أبي ليلى في حلقة فيها نفر من الصحابة منهم البراء بن عازب يستمعون لحديثه، وينصتون له. مات في وقعة الجماجم. له ترجمة في: تذكرة الحفّاظ ١/٥٨، وتهذيب التهذيب ٦/٢٦٠.

(٢) أبو حنيفة للإمام محمد أبو زهرة، ص ١٨٠.

فلنطرح جانباً الروايات التي تنسب إليه أنه قال إن القرآن مخلوق واستتيب.

ولنتّجه إلى تعرّف موقفه في هذه المسألة من الروايات الأخرى، ولنذكر في ذلك خبرين.

أحدهما:

أنه جاء في تاريخ بغداد: «وأما القول بخلق القرآن، فقد قيل إن أبا حنيفة لم يكن يذهب إليه»، وجاء فيه: «ما تكلم أبو حنيفة، ولا أبو يوسف ولا زُفَر، ولا محمد، ولا أحمد من أصحابهم في القرآن، وإنما تكلم في القرآن بشر المريسي وابن أبي دؤاد، فهؤلاء شانوا أصحاب أبي حنيفة»[١].

ثانيهما:

أنه جاء في الانتقاء أنَّ أبا يوسف قال: «جاء رجل إلى مسجد الكوفة يوم الجمعة يسألهم عن القرآن وأبو حنيفة غائب بمكة، فاختلف الناس في ذلك، والله ما أحسبه إلّا شيطاناً تصوّر في صورة الإنس حتى انتهى إلى خلقتنا فسألنا عنها وسأل بعضنا بعضاً، وأمسكنا عن الجواب وقلنا: ليس شيخاً حاضراً ونكره أن نتقدم بكلام، حتى يكون هو المبتدىء فلم قَدِمَ أبو حنيفة... قلنا له بعد أن تمكنّا منه رضي الله عنه: إنه وقعت مسألة، فما قولك

(١) الانتقاء، ص ١٦٦.

فيها، فكأنه كان في قلوبنا، وأنكرنا وجهه، وظن أنه وقعت مسألة معينة، وأنّا قد تكلمنا فيها بشيء، فقال: ما هي؟ قلنا: كذا وكذا فأمسك ساكناً ساعة، ثم قال: فما كان جوابكم فيها؟ قلنا: لم نتكلم فيها بشيء وخشينا أن نتكلم بشيء فتنكره، فسرّى عنه، وقال جزاكم الله خيراً احفظوا عنّي وصيّتي: لا تكلّموا فيها ولا تسألوا عنها أبداً، انتهوا إلى أنه كلام الله عزّ وجل بلا زيادة حرف واحد، ما أحسب هذه المسألة تنتهي حتى توقع أهل الإسلام في أمر لا يقومون ولا يقعدون معه.

هذا الكلام بلا ريب يفيد أن أبا حنيفة كان يمتنع عن الخوض في هذا الأمر، ولكن خصومه يكثرون من القول فيه في ذلك. وقد عاونهم ترويج كلامهم وقبوله، واشتهاره ـ أن بعض الحنفية قد قالوا ذلك القول فحمل أبو حنيفة مغبّة قولهم، أو حمله متنقصوه جريرة ذلك القول، ولقد عاون على ذلك أيضاً أن إسماعيل بن حمّاد بن أبي حنيفة قد قال هذا القول، ونسبه إلى آبائه في عبارة عامّة، فيُروَى أنه قال: القرآن مخلوق، وهو رأيي ورأي آبائي، ولكن ردّه بشر بن الوليد وقال: أما رأيك فنعم. وأما رأي آبائك فلا. ولقد كان المعتزلة الذين اعتنقوا من بعد مذهب خلق القرآن يرجون لذلك المذهب بأن ينحلوه رجالاً ذوي مكانة وعلم وفقه.

قال أبو زهرة في حياة أبي حنيفة: نحن نرى أن أبا حنيفة لم يخض في مسألة خلق القرآن، ولم يقل بالأولى أنه مخلوق، وإن كنّا لا نعتقد أن في ذلك الخوض والقول إثماً مبيناً.

١٩ ـ فصل في أخلاقه وورعه:

روى الحسن بن إسماعيل بن مجالد عن أبيه قال: كنت عند الرشيد [إذ دخل عليه أبو يوسف فقال له هارون]: صِف لي أخلاق أبي حنيفة. قال: كان والله شديد الذبّ عن حرام الله، مُجانِباً لأهل الدنيا، طويل الصمت، دائم الفكر، لم يكن مِهذاراً ولا ثرثاراً إن سُئِلَ عن مسألة كان عنده منها علم أجاب فيها، وما علمته يا أمير المؤمنين إلّا صائناً لنفسه ودينه [مشتغلاً بنفسه عن الناس] لا يذكر أحداً إلّا بخير. فقال الرشيد: هـذه أخلاق الصالحين. وقال القاسم بن غسان: سمعت إسحاق بن أبي إسرائيل يقول: ذكر قوم أبا حنيفة عند ابن عيينة فتنقّصه بعضهم فقال سفيان: مَه! كان أبو حنيفة أكثر الناس صلاة، وأعظمهم أمانة، وأحسنهم مروءة.

ورُوِيَ عن شريك قال: كان أبو حنيفة طويل الصمت، دائم الفكر، كبير العقل، قليل المحادثة للناس. وقال الحسن بن إسماعيل بن مجالد: سمعت وكيعاً يقول: قال الحسن بن صالح بن يحيىٰ: كان أبو حنيفة شديد الخوف لله، هائماً للحرام أن يستحلّ. وعن بشر بن يحيىٰ: سمعت ابن المبارك يقول: ما رأيت رجلاً أوقر في مجلسه، ولا أحسن سمتاً وحلماً من أبي حنيفة، ولقد كان عنده [في المسجد الجامع] فوقعت حيّة من السقف في حجره فما زاد على أن نفض حجره فألقاها وما منّا أحد إلا هرب.

وعن إسماعيل بن حمّاد بن أبي حنيفة قال: لما حذق أبي حمّاد قراءة الفاتحة أعطى أبو حنيفة المعلّم خمسمائة درهم. وقد ورد في كرم أبي حنيفة وأفضاله أخبار عديدة.

وروى الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي بسنده عن المثني بن رجاء قال: جعل أبو حنيفة على نفسه إن حلف بالله صادقاً في عرض حديثه أن يتصدّق بدينار، فكان إذا حلف تصدّق بدينار، وكان إذا أنفق على عياله نفقة تصدّق بمثلها[1].

وقال أبو بكر بن عياش: لقي أبو حنيفة من الناس عتباً لقلّة مخالطته الناس فكانوا يرونه من زهو فيه، وإنما كان ذلك منه غريزة فيه.

قال عبد الحليم الجندي في حياة أبي حنيفة: كان إذا أراد أن يصلي من الليل تزيّن حتى يُسَرِّح لحيته، مؤثِراً أن يسجد لله وهو في زينته، ولو كان مستخفياً في الظلام[2].

وقال: وكان لديه ثوب قيمته ألف وخمسمائة درهم يلبسه في بعض الأحايين إذ ينزع لباسه الذي يكون عليه والناس نيام، ثم يتعطّر ويقوم إلى الصلاة. فقيل له: إنما يلبس الناس هذا اللباس إذا لقوا سلطاناً أو اجتمعوا في مجمع عظيم، فقال: التزيُّن لله عزّ وجل أوْلى من التزيّن للناس[3].

(١) المناقب للذهبي، ص ١٠.
(٢) أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام، ص ١٥.
(٣) انظر المصدر السابق..

ولمّا ختم ولده حمّاد سورة الفاتحة احتفل به أعظم احتفال، فأعطى المعلّم خمسمائة درهم، أو ألفَ درهم، واستكثر المعلّم هذا السخاء إذ هو لم يعلمه من الكتاب إلّا فاتحة الكتاب، فقال له: «لا تستحقر ما علّمت ولدي. ولو كان معنا أكثرُ من ذلك لدفعناه إليك تعظيماً للقرآن[1].

وكان رحمه الله ورضي عنه جمّ الوفاء لجيرته وعشيرته يسهر الليلَ نشوانَ بذكر الله وفي جوار داره إسكاف يحيي الليل منتشياً بلذاذات الشراب. يعمل طوال النهار حتى إذا جَنّ الليل حمل لحماً فطبخه أو سمكةً فشَواها فإذا دارت رأسه علا حِسُّه ورنّ جرَسُه، بشعر الشاعر:

أضَاعُونِي وَأيَّ فَتًى أَضَاعُوا
لِيَوْم كَرِيهَةٍ وَسَدَادِ ثَغْرِ
كَأنِّي لَمْ أُكُنْ فِيهِمْ وسيطاً
وَلَمْ تَكُ نِسْبَتِيَ في آلِ عَمْرِو
أجرَّرُ فِي الْمَجَامِعِ كُلَّ يَوْمٍ
فَيَا لِلّهِ مَظْلَمَتِي وَصَبْرِي

وذات مساء فقد الجار المتعبّد جاره المُعَرْبِد وقيل له: إن العسَسَ[2] اقتادوه إلى السجن منذ ليالٍ، فصلّى صلاة الفجر من الغد ودعا بسَوَادِه[3] وقلنسوته الطويلة فلبسها وركب بغلته وقصد

(١) انظر المصدر السابق..
(٢) جمع عاس وهو الذي يبحث في الليل عن أهل الريبة.
(٣) الرداء الأسود.

إلى دار الأمير - عيسى بن موسى - يسأله المغفرة للجار اللِّصق. فأكرم الأمير مَثْواه، وأطلق سراح كلّ مَن أخذه الشُّرَط[١] من تلك الليلة إلى ذلك اليوم. وقفل الرجلان راجعين، هو إلى داره، والإسكاف إلى جواره، قال لصاحبه وهو يحاوره: يا فتى هل أضعناك؟ فأجاب قائلاً: بل حفظْتَ ورعيْتَ جزاك الله خيراً[٢].

كان ذلك الصنيع لفتة بارعة تاب بعدها الفتى عن شرابه ولزم الحلقة حتى صار فقيهاً من فقهاء الكوفة.

فلا تتساءَلْ كيف جشَّم رجلُ الفقه نفسَه تلك الرحلة في طلب العفو عن سِكّير. فالجواب في السؤال: إنه رجل الفقه الذي لا يتحرك في قَوَالِبَ من الجبس، أو في مقَامِعَ من حديد، لأنه صاحب الفقه الحيّ والطبع الأرْيَحيّ الذي لا يُضَيِّعُ جاره. فهدى نفساً كانت ترتع في الفساد. وحسبك هذه النهاية لتحتفل بها عن البداية.

وقديماً صنع مثله سعد[٣] بن أبي وقّاص فاتح العراق في صِقْع قريب من أصقاع العراق يوم القادسية، يوم شرب أبو محجن الصحابيُّ الخمر فحبسه سعد وجيء به ليُقام عليه الحدُّ... فلما

---

(١) أعوان السلطان والجنود.
(٢) أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام، ص ١٦.
(٣) سعد بن أبي وقّاص، صحابي جليل، وهو أول مَن رمى بسهم في سبيل الله، وكان رضي الله عنه مُجاب الدعوة. توفي سنة خمس وخمسين. له ترجمة في: أسد الغابة ٢/٣٦٦، والإصابة ٢/٣٠، وتذكرة الحفّاظ ٢٢/١.

التقى الجمعان ناحت نفسه كنواح الحمائم.

كَفَى حـزناً أَنْ تـطْرَدَ الْخَيْـلُ بِـالْقِنـا
وَأُتْـرَكَ مَـشْـدُوداً عَـلَيَّ وِثَـاقِـيـا

وقال لامرأة سعد: أطلقيني... ولك - والله - عليّ إن سلّمني الله أن أرجع حتى أضع رجلي في القيد، وقبلت السيدة عهده وحلّت قيدَه. فوثب على البلقاء، فرس الأمير، وأطلق لها العنان بين الصفوف فبهر الجيش، وخلب لُبَّ القائد، حتى خالوه مَلَكاً من الملائكة المسوَّمين(١) أنزله الله لنُصْرة دِينه. فخلّى سعد سبيله وآلى ألّا يقيم عليه الحدّ من أجل بلاءٍ بدت فيه التوبةُ الكاملة بإسلامه نفسه في سبيل الله.

وكانت لمسةً مباركة تاب من بعدها أبو مِحْجَن عن الخمر فقال للأمير: «كنت أشربها إذ يُقام عليّ الحدّ وأُطَهَّرَ منها. فإما إذْ بهرَجَتني - أهدرتني بإسقاط الحدّ - فوالله لا أشربها أبداً».

كان أبو حنيفة إذا جمع المال تسابقت كفَّاه في تفريقه... ذلك تلميذ يسدّ خلَّتَه(٢)، وتلك امرأة ذات خَصَاصَةٍ، وهذا فقيه في أسوأ حال. إن مال أبي حنيفة إن لم يكن لهؤلاء وأشباههم فلا كان المال، وإذا أنفق أبو حنيفة على عياله نفقة فليتصدّق بمثلها، وإذا اكتسى ثوباً جديداً فليَكْسِ بمثل ثمنه الشيوخ العلماء.

---

(١) المعلميـن.
(٢) بفتح الخاء الحاجة والفقر.

وجاء رجل فقال: إنّ عَلَيَّ لفلان مائة درهم وأنا مُضِيقُ[1] فسَلْه يصبر عني، ويؤخّرني بها فكلّم أبو حنيفة صاحب المال، فقال صاحب المال: هي له أبرأته منها، قال الذي عليه الدين: لا حاجة لي فيها، قال أبو حنيفة: «ليست الحاجةُ لك، وإنما الحاجة لي قضيت».

وأصابت رجلاً من الأغنياء فادحةٌ أثقلته فجعل يتجلَّد حتى عضّه الجوع ومسّه الضُّرُّ وشكت له امرأته جوعَها وجوعَ صغيرتها، أن أجدب الفناءُ[2]، وصَفِر[3] الإناء فمسَّ كبده من ذلك كَبَدَ. وخرج على عزم السؤال. وقصد إلى مجلس أبي حنيفة حيث جلس مليّاً تقيمه الحاجة ويُقعِده الحياء. ثم انفضّ المجلس عن أهله وتفرّقوا وخرج الرجل دون أن يُبدي من أمر ما أخفى، وعاد إلى داره. وكان أبو حنيفة قد قرأ في وجهه أشياء تجري دلائِلُها بين قسماته، فاتّبعه حتى دخل الرجل داره، ولما جَنَّ الليل جعل أبو حنيفة في كمّه خمسة آلاف درهم ودقّ الباب وقال: «أيّها الرجل وضعت عند بابك شيئاً هو لك».

ورجع مسرعاً لئلا يرى ذُلّ الأخذ في وجهه، وأخذ الرجل الصرّة وهو يأبى أن يحلّ عقدتها خشية أن تكون صدقةَ ذِمِّي ـ فلقد كان الذميُّون يتألّفون قلوبَ الناس في تلك الأيام بالأعطيات ـ ولكن زوجته أهابت به: «حُلَّ عقدتها لعلّ الله يحلّ عقدتنا». . .

---

(١) ما ضاق من الأماكن والأمور أضاق الرجل ذهب ماله.

(٢) ما امتدّ من جوانب البيت.

(٣) صفر الرجل: افتقر.

فلما حلّها قرأ كلمة أبي حنيفة «هذا المقدار جاءَ به أبو حنيفة إليك من وجه حلال فلْيَفرَغ بالُك. . .».

وأُهدي إليه يوماً ألف نعل ففرّقها على إخوانه، ورُئِيَ بعد ذلك بيومين يشتري لولده نعلاً. . . فلما سئل في ذلك قال: «إن مذهبي في الهدايا تقويمُها بالغةً ما بلغت. والمكافأةُ بمثلها أو مثل ضعفها. وتفريقُ الهدية بين إخواني. لِمَـا قد رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أُهدي إلى الرجل فجلساؤه شركاؤه»، وإخـواني جلسائي فلا أُحبّ أن أتفرّد دونهم بل أرى أن أجعل نصيبي لهم». . . وأرى قبول الهدية كما قال الله تعالى: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾[1]، ولِمَا رُوِي عن النبي ﷺ أنه كان يقبل الهـدية ويُجيب الدعوة. وأرى المكافأة بأحسن منها لقوله تعالى: ﴿ وإذا حُيِّيتُمْ بِتحِيَّةٍ فحيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾[2]، ولقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[3].

وأُهدِيَ إليه مرة فكافأ المُهدي بأضعاف ما أُهدي إليه. قال الرجل: لو علمت أنك تفعل ذلك ما أهديت إليك. قال: «لا تقل هذا فإن الفضل للسابق، ألم تسمع إلى ما حدّثني به الهيثم عن أبي صالح يبلغ به[4] النبي ﷺ قال: «مَنْ صَنَعَ إلَيْكُمْ مَعْرُوفاً

---

(١) سورة الأعراف، آية: ١٩٩.
(٢) سورة النساء، آية: ٨٦.
(٣) سورة البقرة، آية: ٢٣٧.
(٤) قوله: «يبلغ به» من الكنايات التي ترد موارد الصنع الصريحة في الرفع على ما هو مقرّر في علم الأصول.

فَكَافِئُوهُ فإنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَه بِهِ فَأَثْنُوا عَلَيْهِ. . .»[1].

وهذه أُمُّهُ يُبَجِّلها ويُدَلِّلُهَا، كانت كبعض الأُمهات وبعض العشيرة تكاد تعشى عينُها في سنا الكواكب الذي يغمرُ الدنيا ضياؤه! لا تثق بالفُتْيا إلّا إذا جاءَتها واردة من الخارج. . . !.

حلفت يميناً واستفتته فأفتاها، فلم ترضَ عمّا أفتى فتاها، وأبت إلّا أن يفتيها زرعةُ القاصُّ «الواعظ» فلم يَضِقْ ذرعاً وحملها إلى دار زرعة، وهنالك قال لها صاحب الدار: أَأُفْتِيكِ ومَعَكِ فقيهُ الكوفة. . . ! ولو انكشفت أمامه لوحَ المستقبل لقال: فقيه الدنيا.

وأسرَّ أبو حنيفة لزرعة أفتِها بكذا، فأَفتاها.

بل كان يحملها إلى دار عمر بن ذرّ على ما كان بين الدارين من بُعد الشُّقَّة «ثلاثة أميال» ليصليا التراويح خلفه وليستمعا إلى وعظ هذا الرجل الجليل. وليدعُوا الله كما يدعوه «أَتُعَذِّبُنَا يا ربّ وفي جوفنا التوحيد. . . . ! لا أُراك تفعل» وهو دعاء يوائم قاعدة أبي حنيفة في الإيمان. فأيّ رقّة تفيض من هذا القلب الكبير. . . . ! وأيّ دار كتلك الدار تشيع في أجوائها الزهادة والتَّبَتُّل والإيمان. وأيّ ذوق كذلك الذي يتلمس على هذا النحو رضا السيدة التي حملته وأرضعته وقدّمته هدية فاخرة للوجود.

ولما أوجعته السِياط وهو في قمة المجد، مُعنًّى بالنِّكال

---

(١) رواه أبو داود في الزكاة ٣٨، والأدب ١٠٨، والنسائي في الزكاة ٧٢، وأحمد في المسند ٢/٦٨ و٩٦ و٩٩ و١٢٧.

الذي يصبّه عليه ملوكُ الأرض. لم يكد يفتح فاه بالكلام إلى جاره إلّا ليقول عن أمه: «والله ما أوجعتني السِياط قدر ما آلمتني دموعها»، وقالت له أمه: ما خير علم يُضَيِّعُك هذا الضياع؟. قال: يا أمّاه إنهم يريدونني على الدنيا، وإنني أريد الآخرة، وإنني أختار عذابهم على عذاب الله.

قال نابغة الأدب الديني في فرنسا «بوسويه»[1] ـ في رثاء عبقري الفن «كونديـه»[2] ـ «ألا بُعْداً لأولئك الأبطال الذين لا إنسانية فيهم! إنهم قد يستحقون احترامنا وإعجابنا ككل ما هو خارق للطبيعة لكن قلوبنا ليست معهم...».

في أيّ سِلْكٍ من الرجال يُسْلَك هذا السيد الرفيع الطراز؟ لو كان في الإسلام أرستقراطيات وطبقات لكان مكانه في الذروة العليا من الطبقة العليا خَلقاً وخُلقاً، سَمتاً ونطقاً. صلة بالناس وصلة بالله.

٢٠ ـ فصل في عبادة أبي حنيفة:

روى الإمام الحافظ أبي عبد الله الذهبي في مناقب الإمام أبي حنيفة عن أبي عاصم النبيل قال: كان أبو حنيفة يسمّى الوتد لكثرة صلاته[3].

---

(١) كاتب وخطيب ديني من عظماء القرن السابع عشر الميلادي في فرنسا.
(٢) قائد من عظماء قوّاد لويس الرابع عشر ملك فرنسا يشتهر بمواقعه الحديثة، وبمرثيّة بوسويه له.
(٣) المناقب للذهبي، ص ١٢.

وقال: «كان أبو حنيفة يختم القرآن في كل ليلة في ركعة»، وهذه حكاية غريبة، والمحفوظ ما رواه بشر بن الوليد الكندي عن أبي يوسف قال: كنت أمشي مع أبي حنيفة إذ سمعت رجلاً يقول لآخر: هذا أبو حنيفة لا ينام الليل. فقال أبو حنيفة: والله لا يتحدث عنّي بما لا أفعل! فكان يحي الليل صلاةً ودعاءً وتضرعاً. وروى حبّان بن بشر عن حكّام بن سلم عن أبي سفيان قال: كنّا نختلف إلى عمرو بن مرة فكان أبو حنيفة يصلّي العشاء والفجر بطهر واحد. وروى يحيىٰ الحماني عن أبيه أنه قال: صحبت أبا حنيفة ستّة أشهر فما رأيته صلّى الغداة إلّا بوضوء العشاء الآخرة، وكان يختم القرآن كل ليلة عند السحر(١).

وروى الحافظ صاحب المناقب: ما توسّد أبو حنيفة فراشاً بليل مذ عرفته، وإنما كان نومه بين الظهر والعصر في الصيف وبالليل في مسجده أول الليل في الشتاء. وقال: لو رأيت أبا حنيفة يصلّي علمت أن الصلاة من همّه.

٢١ ـ باب في ذكر مَن وصفه بالفقه:

وقال جبارة بن المغلس: سمعت الحسين الجعفي وسأله رجل عن الأعمش أنه سُئِلَ عن مسألة فقال: إنما يحسن هذه النعمان بن ثابت الخزاز، وأظنه بورك في عمله. وعن يوسف بن موسى، سمعت جريراً يقول: كان الأعمش إذا سُئِلَ عن الدقائق

---

(١) المصدر السابق..

أرسلهم إلى أبي حنيفة. وقد قال مغيرة له: ألا تأتي أبا حنيفة. وقال يحيى بن أكثم عن جرير قال: قال لي مغيرة: جالس أبا حنيفة تفقه فإن إبراهيم لو كان حيّاً لجالسه. وعن شبابة بن سوار قال: كان شعبة حسن الرأي في أبي حنيفة، كثير الترحّم عليه. وعن عبيد الله بن موسى قال: سمعت مسعراً يقول: رحم الله أبا حنيفة إن كان لفقيهاً عالماً[1].

وعن حسين الجعفي قال: سمعت زائدة بن قدامة يقول: النعمان بن ثابت فقيه البدن، لم يعد ما أدرك عليه أهل الكوفة. وعن أبي بكر بن عياش قال: كان النعمان بن ثابت أفقه أهل زمانه. وعن أبي نعيم، سمعت علي بن صالح بن حيي يقول لما مات أبو حنيفة: ذهب مفتي العراق وفقيهها.

وعن بشر الحافي، سمعت عبد الله بن داود الخريبي يقول: إذا أردت الآثار فسفيان الثّوري، وإذا أردت تلك الدقائق فأبو حنيفة. وعن روح بن عبادة قال: كنت عند ابن جريج فقيل له: مات أبو حنيفة. فقال: رحمه الله لقد ذهب معه علم كثير[2].

وعن المثنى بن رجاء، قال: سمعت سعيد بن أبي عروبة يقول: كان أبو حنيفة عالم العراق. وقال يزيد بن هارون: أفقه مَن رأيت أبو حنيفة. وعن شدّاد بن حكيم: ما رأيت أعلم من أبي حنيفة في زمانه. وعن ابن المبارك قال: لولا أن الله قد أدركني بأبي

(١) انظر المناقب لأبي يوسف، ص ١٨.
(٢) انظر المصدر السابق.

حنيفة وسفيان لكنت بدعياً. وعن يحيىٰ بن آدم، قال: سمعت الحسن بن صالح يقول: كان أبو حنيفة فهماً بعلمه، مثبتاً فيه، إذا صحّ عنده الخبر عن رسول الله ﷺ لم يعده إلى غيره. وعن المزني وغيره قال: سمعت الشافعي يقول: الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه. وعن إسحاق بن بهلول، قال: سمعت ابن عيينة يقول: ما مقلت عيني مثل أبي حنيفة. وعن إبراهيم بن عبد الله المروزي الخلّال، قال: سمعت ابن المبارك يقول: كان أبو حنيفة آية. وعن أحمد بن الصباح، قال: سمعت الشافعي يقول: قيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم رأيت رجلًا لو كلّمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجّته[1].

وعن أحمد[2] بن محمد بن مفلس. قال: حدّثنا محمد بن مقاتل. قال: سمعت ابن المبارك يقول: إن كان أحد ينبغي له أن يقول برأيه فأبو حنيفة. وقال حبّان بن موسى: سُئِلَ ابن المبارك أمالك أفقه أم أبو حنيفة؟ فقال: أبو حنيفة. وعن بشر الحافي قال: قال الخريبي: ما يقع في أبي حنيفة إلّا جاهل أو حاسد. وعن يحيىٰ بن معين. قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد القطّان يقول: لا

---

(١) انظر المناقب، ص ١٨.

(٢) هو أحمد بن محمد بن الصلت بن المفلس الحماني، حدّث عن ثابت بن محمد الزاهد، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وعفّان بن مسلم. وعنه أبو عمرو بن السمّاك، وأبو علي بن الصوّاف، وأبو الفتح بن محمد، قال الخطيب: بعض الناس يقولون: أحمد بن الصلت يضع الأحاديث. قال: توفي سنة ثمانٍ وثلاثمائة هـ. أبو الوفاء.

نكذب الله ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله[1].

٢٢ ـ رفض أبو حنيفة القضاء بين يدي أبي جعفر وابن هُبيرة وضربه بالسِياط:

كانت وظيفة الحكم في الكوفة عملاً لا يُغْبَط عليه مَن وسِّد الأمرُ إليه، وكان همّ الولاةِ المقيم المقعدُ أن يستقضوا عليها أفقه الفقهاء.

فإذا قلبت الصفحات الماضية من تاريخها استقبلتك أسماء من الطراز العالي . . .

وَلِيَ «شُرَيْحُ» القضاء فيها لعمر بن الخطاب، فلعثمان بن عفّان، فلعليّ بن أبي طالب لِيَظْفَرَ منه بقوله: «أنت أقضى العرب». وتولّاه لمَن جاءَ بعده فظل نحو ثلثي قرن في عمله لم ينقطع إلّا ثلاثة أعوام في فتنة ابن الزبير حين استقال الحجّاجَ فأقاله، ومات في العشرين بعد المائة من العمر وفي الثمانين من الهجرة.

وتلاه «الشعبي». وما أدراك مَن الشعبي! بعثه عبد الملك بن مروان إلى ملك الروم. فلما قَفَلَ راجعاً سلّمه

---

(١) انظر المناقب، ص ١٩.

الملك خطاباً إلى أمير المؤمنين: وقرأ عبد الملك الخطاب فإذا فيه: «عجباً من أهل ديارك! كيف لم يستحلفوا رسولك!!» قال الشعبي: «يا أمير المؤمنين أراد أن يُغريك بقتلي حسداً...»، وبلغ ذلك ملك الروم فقال: لله دَرُّ أبيه، ما أردت إلّا هذا.

جلس الشعبيُّ للقضاءِ نحو من ربع قرن حتى مات سنة (١٠٤ هـ) فخلّف من بعده «الأستاذ الأول لأبي يوسف» محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى حتى سنة (١٤٧ هـ).

وكان طبيعياً أن تَشْرَئِبَّ الأعناق إلى أبي حنيفة ليتولى منصب القضاء، بعد أن جلس مجلس ابن مسعود[1] في الإفتاء، فاتجه إليه يزيد بن هبيرة عامل مروان على العراق (١٢٧ - ١٣٢ هـ) حين قامت الفتن بالعراق في أُخريات بني أُمية.

جمع يزيد ببابه ابن أبي ليلى، وابن شِبْرمَة، وداود بن هند، وولّى كل واحد منهم صدراً من عمله، وتنازل لأبي حنيفة عن جزءٍ من سلطانه ليكون في يده خاتَمُ الدولة يختم به كل أمر، وجعل له حق إنفاذ الأحكام التي يصدرها القضاة والخراج أيضاً وخَتْم أوامر الوالي، فرفض أبو حنيفة، وألحّ يزيد وأشار أصحاب أبي حنيفة عليه بالقبول فقال: «لو أراد أن أعُدَّ له أبواب مسجد واسط لم

(١) ابن مسعود هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود، صاحب رسول الله ﷺ، كان رضي الله عنه من السابقين الأوّلين، ومن كبار البدريين. مات سنة اثنتين وثلاثين. له ترجمة في: شذرات الذهب ١/٣٨، وطبقات القرّاء للذهبي ١/٣٣.

أدخل في ذلك، فكيف وهو يريد أن يكتب بضرب عُنُقِ رجلٍ وأختم أنا على ذلك الكتاب، فوالله لا أدخل في ذلك أبداً . . .».

قال ابن أبي ليلى: دعوا صاحبكم فإنه هو المصيب.

وسجن يزيد أبا حنيفة أُسبوعين وأمر بضربه بالسِياط، قيل: ضربوه مائة سوط وعشرة، كل يوم عشرة أسواطٍ فلم يزده العذاب إلّا ثباتاً.

لكن للدولة مآرِبَ أُخرى في رضى الأُستاذ، فإن لم تفلح في أن تضمّه إلى رجال الحكم فَلْتَمْدُدْ إليه بسبب من الأسباب. وعرض عليه يزيد أن يسلكه في الطراز - (بيت المال) - لكن الأستاذ كان أسمى من الأُمراءِ، وأغنى عن الخلفاءِ فأبى. وقيل إنه ترك الكوفة إلى مكة سنة (١٣٠ هـ) وبقي إلى جوار بيت الله بضع سنين حتى تولى الخلافة أبو جعفر المنصور.

كان العراق إقليماً ثائراً وكانت الكوفة عنوانه، لا يقتصر شغبها على الخلفاءِ والأمراءِ بل يتعدّاهم إلى الولاة والقضاة.

روى الشعبي عن شريح أنه قد جاءَته امرأةٌ تخاصمُ رجلاً فأرسلت عينيها فقال له: يا أبا أُميّة ما أخال هذه البائسة إلّا مظلومة! قال: يا شعبي إن إخوة يوسف جاءوا أباهم عشاءً يبكون وهم له ظالمون!!.

وكان ذلك أيام لم يأْلف الناس أن يتباكى الظالمون كما يتباكون في القرن العشرين، كضاحك المُزْنِ - دمع ولا حزن.

ودخل على الشعبي في مجلس القضاء زوجان فأدلت الزوجة بحجّتها وكانت بارعة الجمال فلما فرغت من بيانها التفت القاضي إلى المدّعى عليه يسأله وما دفاعك؟.

فردّ الشيطان على غير استحياءٍ بهذه الأبيات:

فُتِنَ الشَّعْبِيُّ لَمَّا رَفَعَ الطَّرْفَ إِلَيْهَا
فَتَنَتْهُ بِدَلَالٍ وَبِخَطَّيْ حَاجِبَيْهَا
قَالَ لِلْجِلوَّازِ قَرِّبْهَا وَأَحْضِرْ شَاهِدَيْهَا
فَقَضَى جُوراً عَلَى الخِصْم وَلَمْ يَقْضِ عَلَيْهَا

والجلوّاز في الفارسية، هو الحاجب في العربية أو الشرطي، ولم تلبث الواقعة أن طوى خبرها الجزيرة فجاء أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان فلما دخل عليه الشعبي ذات يوم ضحك وقال: «فتن الشعبي لما رفع الطرف إليها...» وسأل القاضي: ماذا فعلت بالرجل؟ قال: أوْجَعَتُهْ ضرباً يا أمير المؤمنين بما انتهك من حرمتي في مجلس الحكومة وما افترى به عليّ. قال: أحسنت.

كان المنصور يقول لخاصّته: ما أحوجني إلى أن يكون على بابي أربعة نفر لا يكون على بابي أعفُّ منهم، قيل له: يا أمير

المؤمنين مَن هم؟ قال: هم أركان المُلْك ولا يصلح المُلْك إلاّ بهم أما أحدهم فقاضٍ لا تأخذه في الحق لومة لائم، والآخر صاحبُ شُرطةٍ يُنصف الضعيفَ من القوي، والثـالث صاحب خراجٍ يستقصي ولا يظلم الرعية فإني عن ظلمها غني، والرابع صاحبُ بريد يكتب إليّ بخبر هؤلاء على الصحة.

وكان وُلاة البريد في الآفاق يكتبون إليه أيام خلافته بسعر القمح وكلّ مأكول وبكل ما يقضي به القاضي في نواحيهم وبما يعمل به الوالي وما يرد بيت المال، وكانوا يكتبون حوادث النهار إذا صَلُّوا المغرب. ويكتبون إليه بما كان في كل ليلة إذا صلُّوا الغداة، فإذا وردت كتبهم نظر فيها فإذا رأى الأسعار على حالها أمْسَك، وإن تغيَّر شيءٌ عن حاله كتب إلى الوالي والعامل، وإن شك في شيء مما قضى به القاضي كتب إليه في ذلك وسأل مَن بحضرته عن عمله فإن أنكر شيئاً عمل به كتب إليه يُوَبِّخهُ ويلومه.

تغيّر العراق في الدولة الجديدة فأضحى مركز الدائرة بعد إذ كان مجرد قطر من الأقطار، ولقد بُويع السفّاح في سنة ١٣٢ هـ ـ ٧٤٩ م بالأنبار، ثم انتقل إلى الهاشمية، وخلفه فيها المنصور سنة ١٣٦ هـ ـ ٧٥٤ م. فبدا له أن يبني عاصمة للدولة غير الكوفة، وجعل يرتاد المواضع حتى وصل إلى موضع بغداد فرسمها بنفسه، وحشد لها الصُنّاع من كلّ الأصقاع، وشرع يهدم مدينة إيوان كِسْرَى ويَنْقُضُ القصر الأبيض ليُدْخِل الأنقاض في بناء بغداد، ثم كفَّ لكثرة التكاليف وتخيّر لها الأبواب من كل البلدان وبنى قصره (الخلد) في وسطها وبلغ ما أنفق ثمانية عشر مليون دينار، ثم حشر

إليها العلماءَ والشعراءَ وأصحاب الآراء وأتاها الناس من كل فجٍّ حتى غدت بحق عاصمة الدنيا وبلغ سكانها نحو المليونين في عهد حفيده الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣ هـ) ـ (٧٨٦ ـ ٨٠٨ م).

هذه المدينة الكاملةُ التي أنشأها وهي بغداد كان يُعْوزُها ما كمَّل مجد إسبارطة: اسم كاسم، (ليكرج) وما جمَّل مجد أثينا، مشرِّع مثل «صولون».

كان يُعْوزُ رجال بغداد الرجل الذي يضع تخوم الحضارة التشريعية عند أساطين مسجد الكوفة فأشخصه أبو جعفر إلى بغداد فشخص إليها.

هنالك دعاه إلى ولاية القضاءِ في بغداد، وقيل في الرصافة التي بناها لولده المهدي، وقيل دعاه ليولّيه قضاءَ القضاة فيخرج القضاة من تحت يده إلى جميع كُوَرِ الإسلام، أي إلى الوظيفة التي أُنشئت لأبي يوسف في عهد الرشيد.

كان أبو حنيفة يعلم قول النبيِّ ﷺ: «الْقُضَاةُ ثَلاثَةٌ، قاضٍ في الْجَنَّةِ وَقَاضِيَانِ في النَّارِ. قَاضٍ عَمِلَ بالْحَقِّ في قضَائِه فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَقَاضٍ عَلِمَ الْحَقَّ فَجَارَ مُتَعَمِّداً فَذَلِكَ في النَّارِ، وقَاضٍ قَضَى بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَاسْتَحْيَا أَنْ يَقُولَ لاَ أُعلَمَ فَهَذَا في النّارِ»[1].

كما كان يعلم حدِيثه عليه الصلاة والسلام: «يُؤتَى بِالقَاضي الْعَدْل يَوْمَ الْقيَامَة فَيَلْقَى من شِدَّةِ الحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أنهُ لَمْ يَقْضِ بَيْن اثْنَيْنِ فِي تَمْرَة قطٍّ».

---

(١) رواه أبو داود في الأقضية ٢، وابن ماجة في الأحكام ٣.

ويعلم حديثه الآخر: «وَيْلٌ لِلأُمَرَاءِ وَوَيْلٌ لِلْعُرَفَاءِ وَوَيْلٌ لِلأُمَنَاءِ. لَيَتَمَنَّيَنَّ أَقْوَامٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّ نَوَاصِيَهم كَانَتْ مُعَلَّقَةً بِالثُّرَيَّا يَتَجَلْجَلُونَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَأَنَّهُمْ لَمْ يَلُوا عَمَلاً»[1].

وكان يعلم ما يتناقله الرُّواة عن عثمان بن عفّان إذ نادى عبد الله بن عمر: «اذهب فاقضِ بين الناس» قال: أَوَ تُعَافِيني يا أمير المؤمنين؟ قال: وما تكره من ذلك، وقد كان أبوك يقضي؟ قال: «إن أبي كان يقضي فإن أُشْكِلَ عليه شيءٌ سأل رسول الله ﷺ، فإن أُشكِلَ على رسول الله ﷺ شيء سأل جبريل، وإني لا أجد مَن أسأله...».

وكتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص بمصر ليدعو كعب بن ضِنَّةِ للقضاءِ فدعاه وأقرأه الكتاب، وكان ابن ضنَّة حَكَماً في الجاهلية فلما عرف ما دُعيَ له قال: «والله لا يُنَجِّيني الله من أمر الجاهلية وما كان فيها من الهَلَكَة ثم أعود فيها بعد أن نجّاني الله منها».

ورفض حياة بن شُرَيْح القضاءَ بمصر فجيءَ بالسيف والنِّطع[2] فلما برق السيفُ أبرز مِفتاح داره وقال: هذا مِفتاح داري، وقد اشتقتُ إلى لقاء ربّي... ولما رأى الأمير إقباله على ربّه حرمه من لقياه وأعفاه ودعا أبا خزيمة فأبى حتى هدّده بالسيف، فقيل: قضاء الأمير عليه بأن يتولى القضاءَ.

---

(١) رواه أحمد في المسند ٢/٣٥٢.

(٢) النطع: قطعة من جلد.

ولما أقبل ابن أبي الأسود صاحب خراسان ليشهد عنه قاضي الْبَصْرَة إياس، قال إياس: مرحباً وأهلاً بأبي مطرِّف وأجلسه معه، ثم قال له: ما جاء بك؟ قال: لأشهد لفلان، قال: وما لك والشهادة إنما يشهد الموالي والتجّار والسوقة! قال: «صدقت» وانصرف من مجلسه راضياً فقالوا له: إنه خدعك، إنما أراد بذلك أن يتخلّص من شهادتك لأنه لا يقبلها.

قال: «لو علمْتُ ذلك لعلوتُ رأسه بالقضيب».

وهكذا كان القاضي في عهد عمر بن عبد العزيز نفسه بحاجة إلى ذكاء إياس مضرب المثل في الذكاء ليحتفظ باستقلاله!.

كان الشيخ يعلم ذلك. لكنه لا يتردد أمام تبِعاته، وإن ما فيه من زكانة وعلوّ همّة ليمنعه من التردّد وإن به لفطانةً وسموّاً عن الهوى تحميان عقله أن يجور.

وما تَبِعات القضاءِ شيئاً مذكوراً إذا قيست إلى تَبِعات الفقهاء...

لقد كان شُرَيْحُ يقول: «أنا أقضي ولا أفتي» فكان قاضياً لأنه لم يكن يستطيع أن يكون مفتياً.

ولكل مقام رجال، فالقاضي يقضي في قضية بذاتها، أما الفقيه فيشرع القواعد للقضاءِ وللمتقاضين أجمعين ـ ولهذا يُرْبِي خَطَأُ الفقيه على خطأ القاضي مرات.

قال سَحْنون: «إنّا لله. ما أشقى المفتي والحاكم» وقال: هأنذا يُتَعَلَّم منّي ما تُضرب به الرقاب وتُوطَأُ به الفروج وتؤخذ به الحقوق، أما كنت عن هذا غنيّاً؟» ذلك بأن فتوى الفقيه ـ على حدّ تعبير ابن القيّم ـ شريعةٌ عامّةٌ تتعلق بالمستفتي وغيره، أما الحاكم «القاضي» فحكمه فردي لا يتعدى إلى غير المحكوم عليه والمحكوم له.

إنما يقوم المُفتي في الأمة مقام النبيّ، وكما قال عليه الصلاة والسلام: «إن الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ. والأَنْبِيَاءُ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَاراً وَلاَ دِرْهَماً وإنَّما وَرَّثُوا الْعِلْمَ»(١).

فَلْيُؤَدِّ العلماءُ إذن أمانتهم وليوزِّعوا في الناس ما ورثوا من الأنبياء وإنها لأمانة تَنْقُضُ الظهور وتُؤُودُ أقوى الأقوياءِ على القضاء وإذا صحّ قول الشافعي: «مَن وَلِيَ الْقَضاءَ ولم يفتقرْ فهو سارقٌ» فإن أبا حنيفة فقير مع كثرة ماله وغني بالله عن العالمين.

وإنما هي الوظيفة في خدمة السلطان يقف أمامها متسائلاً. ماذا عن الغد؟.

إنما هي عِظات الماضي ينشرها بين يديه. والماضي مرآة المستقبل. ففي مطالع هذه الدولة الجديدة (سنة ١٣٣ هـ) قذف جندي بمصر رجلاً من الأهالي فسجنه القاضي إلاّ أنه ترك وظيفته... ومن قبل ذلك في مصر أيضاً (سنة ٨٩ هـ) أقام

---

(١) رواه البخاري في العلم ١٠، وأبو داود في العلم ١، وابن ماجة في المقدمة ١٧، والدارمي في المقدمة ٣٢، وأحمد في المسند ٥/١٩٦.

القاضي شراحيل الحسني الحدَّ على كاتب الوالي لشربه الخمر فعطّل الوالي قضاءَه فاستقال.

وكانت تسيل بالأَنباءِ أعناقُ المَطِيِّ في الصحراء، مثلما تسيل الآن بالأنباءِ موجاتُ الهواءِ واهتزازات الكهرباء، كما كان يتناقلها أعضاء المؤتمر العامِّ، الذي ينعقد كل عامٍ، إذ يلتقي الحجيج في جوار البيت الحرام.

واستعرض الإمام الأعظم حوادث بضْعَةَ عَشَرَ ربيعاً خَلَت من عمر الدولة العباسية لا يأْذنون فيها بمخالفة من أمير أو وزير ويأبون إلّا أن تكون كلمتهم هي العليا... وهو أدرى الناس بما يجب للقضاءِ من استعلاءٍ، وما يلقاه رجله من ابتلاءٍ، وهو القائل لتلميذه نوح ابن مريم إمام مرو عندما أعلمه أنه ابتُلِي بالقضاء «وَرَدَ كتابك ووقفت على جميع ما فيه وقُلِّدت أمانةً عظيمةً يعجز عنها الكبار من الناس وأنت كالغريق فاطلب لنفسك مخرجاً...».

وعقب علي فات بتلك الآيات التي يبعث بها القرن الثاني إلى القضاة في كل العصور: «فإذا جلس الخصمان فسوِّ بين الضعيف والقوي والشريف والوضيع في المجلس والإقبال والكلامِ... ثم كلّمهما برفق وأفهمها كلامك ولا تَعْجَلْهُما، ودعهما حتى يفرغا من جميع ما يريدون إلّا أن يأخذا فيِ فضل فتمنعهما عن ذلك وتبيّن لهما ذلك. ولا تعجل بفصل القضاء بين القربات وردّدهم مجالس لعلّهم يصبحون».

استعرض أبو حنيفة ذلك كله ثم ذكر قوله: «مَن جُعِلَ قاضياً

فهو كالغريق، إلى متى يسبح وإن كان سابحاً».

وراجع نفسه كرّة أخرى إذ يقول لتلاميذه في داره «أنتم مسار قلبي وجلاءَ حزني قد أَسْرَجْتُ لكم الفقه وأَلْجَمْتُه... فسألتكم بالله بقدر ما وهب لكم من جلالة العلم لما صنتموه عن ذل الاستثمار».

وإن منهم مَن سيرفض القضاءَ غداً لأبي جعفر كزُفَر، وإن منهم مَن سيرفضه بعد غد للرشيد كوكيع.

فلما دعا الرشيد تلميذَيْ أبي حنيفة وكيعاً وحَفْص[1] بن غياث لِيَلِيَا القضاء أبى وكيع وقبل حفص فخاصم وكيع حفصاً حتى مات.

استعرض الشيخ ذلك وأمثاله مُجَهَّراً مُكَبَّراً وفي سرعة «الأفلام» وراح يستنبط على طريقته ويقيس ويستحسن، واستوقفه ولا ريب أن يكتب أبو جعفر إلى القضاة يلومهم إذا عارض آراءهم أو عارضتها آراء محضّارة، واستوقفه أن يكتب عنهم وُلاة البريد كما يكتبون عن العمّال واسترجع قوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ قَلِيلَ الْعَمَلِ مَعَ الْعِلْمِ كَثِيرٌ. كَمَا أَنَّ كَثِيرَهُ مَعَ الْجَهْلِ قَلِيلٌ». وقوله: «تَعَلَّمُوا مَا شِئْتُمْ فَلَنْ يَأْجُرْكُم اللَّهُ حَتَّى تَعْمَلُوا...».

فَلْيَبْتَغِ الأجْر من الله بالعمل في سبيل الله. لا في سبيل

(١) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك النخعي، أبو عمرو الكوفي قاضيها وقاضي بغداد. قال ابن معين: ثقة. له ترجمة في: تهذيب التهذيب ٢/٣٥٧ ـ ٣٥٩.

الخلافة. وإذا كان أبو جعفر يجاهر بإعجابه بالحجّاج قائلاً: «ليت لي مثله!». وكانت سيرة الحجّاج لم تُلَوَّثْ بأقبح مما تلوثت به من قتل العلماء والتمثيل بهم حتى لَيُحَرِّفَ عن القبلة سعيد بن جُبَيْر كي يصلّي وتضرب عنقه... إذا كان ذلك أبا جعفر، وهذا هو الخطر، فإن أبا حنيفة يتحدّى بنفسه الخطر، فحزم أمره واستخار رَبَّه فخار له. ورفض ما طلبه إليه أمير المؤمنين.

وأصرّ إمام المسلمين وأصرّ أمير المسلمين.

وحلف أبو جعفر لَيَفْعَلَنَّ. فحلف أبو حنيفة ألّا يفعل. وقال: إني لا أصلح للقضاء. قال الربيع بن يونس الحاجب: ألا ترى أمير المؤمنين يحلف؟.

قال أبو حنيفة: أمير المؤمنين أقدر على كفّارة أيمانه منّي.

فأمر به أبو جعفر إلى الحبس في الوقت ثم دعا به. قال: أترغب عمّا نحن فيه؟ قال: أَصْلَحَ الله أمير المؤمنين لا أَصْلُحَ للقضاءِ.

قال الخليفة: كذبت.

فانطلق أبو حنيفة يقول: قد حكم عليّ أميرُ المؤمنين أنّي لا أصلح للقضاءَ لأنه ينسبني إلى الكذب فإن كنت كاذباً فلا أصلح، وإن كنت صادقاً فقد أخبرتُ أمير المؤمنين أني لا أصلح....

وطفق أمير المؤمنين ينازله في الأمر وهو يقول: اتّقِ الله ولا تَرْعَ أمانتك إلّا مَن يخاف الله. والله ما أنا مأمون الرضا فكيف

أكون مأمون الغضب. ولو اتجه الحكم عليك ثم هَدَّدْتَني أن تُغْرِقَني في الفرات لاخترت أن أغرق. ولك حاشية يحتاجون إلى مَن يكرمهم لك فلا أصلح لذلك... وكيف يحلّ لك أن تولّي قاضياً على أمانتك وهو كذب!.

قيل: وداروا به في الأسواق أياماً كثيرة على أن يقبل القضاءَ فأبى وردّوه إلى السجن. وقالوا: إن الوزراءَ نصحوا أبا جعفر بإخراجه من السجن وَجَعْلِه في منزله ومنعه من الفتوى للناس والجلوس لهم والخروج من المنزل، فكانت تلك حالته إلى أن مات بعد قليل من الزمان، وقيل: بعد أيام معدودات.

وقالوا: إنه ضُرِبَ مائة سوط أو مائةً وعشرة أو ثلاثين سوطاً. حتى سال الدم على عقبيه فقال عبد الرحمن بن علي بن عباس عمّ الخليفة للخليفة: سَلَلْتَ على نفسك مائة ألف سيف. هذا فقيه أهل العراق فقيه أهل المشرق. فأمر له أبو جعفر بثلاثين ألف درهم. مكان كل سوط ألف درهم. فلما وُضِعَت بين يديه رفضها فقيل له: لو تصدقت بها. قال: أيوجد عندهم الحلال...؟.

وهكذا حُبِسَ الرجل الذي ظلَّت الحريةُ نصفَ قرن اسماً هو مسمّاه، والذي عاش سبعين عاماً يصنع الحرية بيده صنعاً ويخلقها في تلاميذه خلقاً وفي تعاليمه. حُبِس الجسم من ذلك القلب الذي لم يُحبس قيد أو صفَد[1].

(١) الصفد: أي الوثاق.

إن مقاييسَ هذا العالَم وقيودَه للناس وللولاة ولكنها ليست للعباقرة.

تلك كانت القضية الأخيرة التي سُمِعَ فيها قول أبي حنيفة. نقل التاريخ إلينا منها جملة الواقعة ولم ينقل التفاصيل. وبحسبك أن تستعرضها لتستخلص ما فيها من القضايا.

فكيف يولّي الخليفة على القضاء رجلاً كذاباً إن صحّ قول الخليفة فإذا لم يصحّ قامت قضية أخرى كالقضية الأولى:

كيف يتولى القضاءَ رجلٌ يكذبه أمير المؤمنين.

وكيف تسخّر الدولةُ العلماءَ. وكيف يخدم الأئمةُ الخلفاءَ؟

كانت قد أثقلته مفاخر السنين الطويلة التي حمل فيها كرامة العلماءِ في عصره، وكرامة الرأي الإنساني في الأعصر كافّة، وكان أخوفُ ما يخافه على القضاء نَزَواتِ السلطة وشَهَوَاتِ الحاشية. وما أفتك الطعنة إذا أصابت الرأس، فكيف يُسْلِمُ زعيم الفقهاءِ نفسه لطغيان الأمراء...!.

ولئن كان في كنف السلطان رغبة تُسِيلُ اللُّعَاب، إنها ليسيطر عليها القلق والعذاب والاسترهاب.

قالوا دخل شُرَيْك يوماً على المهدي فقال له المهدي: لا بدّ أن تجيبني إلى خصلة من ثلاث: أن تلي القضاءَ أو تُحَدِّثَ ولدي وتعلّمهم أو تأكل عندي أكلة، ففكر ساعة ثم قال: الأَكْلة أَخَفُّها على نفسي. قال الفضل بن الربيع: «فحدّثهم والله، وعلّم أولادهم وولي القضاء لهم».

لله درّ أبي حنيفة فيما قال لأبي يوسف عن السلطان إذ تفرَّس فيه أنه سيَلي القضاءَ.. (فكن منه كما أنت من النار تنتفعُ منها وتتباعدُ عنها ولا تدنُ منها فإنك تحترق وتتأذَّى منها، فإن السلطان لا يرى لأحد ما يرى لنفسه).

وما رمْيُ أبي جعفر لأبي حنيفة بالكذب إلاّ الخطوة الأُولى. وقد خطاها، فماذا كان يخفي له الغد من ثروات، وأيّ نُذُر كانت تلك النذر...!.

لقد كان أبو حنيفة أعلى وأكبر من أن يقذفه أبو جعفر، وإن التاريخ ليعرف أبا جعفر ويعرف أبا حنيفة، ويشهد أن الذي صدق هو الإمام وأن الذي كذب هو الخليفة..!.

ولقد حمل أبو حنيفة لواءَ الحرية عالياً، ورفع صوته جهورياً مدوياً ـ فلم يلقي أعلام الحرية، تحت أقدام الخلفاءَ، بل هو كان أجدر الناس بأن يقول للمنصور ما قاله الـزهري[1] من قبـل لهشام بن عبد الملك: والله لو ناداني مُنادٍ من السماء أن الله أحلّ الكذب ما كذبت ولم يَجْرِ في بال الشيخ أن يقدِّر له الزمان مع أبي جعفر من النجاح ما قُدِّر مع الرشيد لأبي يوسف، فلئن استطاع أبو يوسف أن يجمع بين الدنيا والدين وتعظيم السلطان، لقد كلّفه

(١) الزهري هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب المدني، أحد الأعلام، نزل الشام. قال ابن منجويه: رأى عشرة من الصحابة، وكان أحفظ أهل زمانه. مات سنة أربع وعشرين. له ترجمة في: تذكرة الحفّاظ ١٠٨/١، وتهذيب التهذيب ٤٤٥/٩، وحلية الأولياء ٣٦٠/٣.

ذلك كثيراً من عبقرياته، وكم كان من الفروق بين العهدين وبين الرجلين وبين الرسالتين بعدَ ربع قرن.

لكن لأبي جعفر من الحق على التاريخ أن يزن رأيَه التاريخُ، فلقد أهمّتهُ وظيفة القضاء، على ما أسلفنا من المقال. وما كان أعظم حاجة البلدة التي تحمل اسمه (بغداد، مدينة المنصور) إلى أبي حنيفة، وفي عهد كان يُسْتَبَاحُ فيه من أجل الدولة ما لا يُباح.

في حين لم يكن بأبي حنيفة حاجةٌ إلى تلك البلدة أو إلى الرجل الذي تحمل اسمه، وفي عصر قال فيه ابن المقفّع[١]: «الملوك أحوج إلى الكُتّاب من الكُتّاب إلى الملوك».

كان المنصور يريد أن يقرن مجد البسالة الزائل بمجد العدالة الذي لا يزول... وفي سيرته، من التَّدلّي والسمو ما لا شابه له إلّا في سِيَر أفذاذ الساسة والمؤسِّسين، كأنما تأبى السماءُ على الأرض أن تستوي أشياؤها وتنبسط، أو تأبى الطبيعة على النفس أن تستمر في تَحْلِيقِها السماوي فتربطها بطبائع الغاب والظِّفْر والنَّاب.

في هذا الرجل عدالة عُمَرِيَّة وفيه خيانات دونها الكثير من

(١) عبد الله بن المقفع نشأ في العراق في حجر الثروة والجاه وتربى كما يتربى أبناء الموسرين، وكان والده مجوسياً يتولى خراج فارس للحجّاج الثقفي في الدولة الأموية، ولُقِّب بالمقفّع لأن الحجّاج ضربه فتقفعت يده. أي تشنجت لأنه مدّها إلى أموال الدولة، ورُبِّي عبد الله بن المقفّع تربية إسلامية وأولع بالعلم من صغره. (الأدب الصغير لابن المقفّع ص ٥).

الخيانات. اختلف مع زوجته «أروي» أُم المهدي، فجعل لها أن تختار قاضياً في خصومتها، واختارت قاضي مصر غَوْث بن سليمان فَحُمِلَ القاضي إلى العراق، ووكّلت خادماً لها ليخاصم الخليفة في مجلس القضاء فقال غوث لأبي جعفر: «إن رأى أمير المؤمنين أن يُساوِيَ الخصمَ في مجلسه».

فانحطَّ عن فَرْشِه وجلس مع الخصم وأقرّ بشروطٍ لها في كتاب الصداق وقضى القاضي ضدّه.

وكتب إلى سوَّار بن عبد الله قاضي البصرة أن ينظر في أرض اختصم عليها أحد قوّاده مع رجل من تجّار البصرة، وكانت الأرض في يد التاجر، وكان أبو جعفر يرى أن يدفعها إلى القائد، فأبى القاضي فكتبَ إليه: «والله الذي لا إله إلّا هو لا أخرجها من يده إلا بحَقٍّ». واستقبل أبو جعفر تحدِّيَ سوار وجَهَارَتَه بصياح الفرح فقال: «مَلأْتُهَا عدلاً، وصارت قضاتي تردني إلى الحق!». وكانت آية إعجابه بحكم غوث بن سليمان أن أمر باحتباسه ليتولى قضاء الكوفة بدلاً من قضاء مصر، واعتذر غوث بغربته فردّه إلى ضفاف النيل.

واستقضى الليث[1] بن سعد إمام مصر بل قيل إنه عرض عليه ولايتها. فأبى.

---

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري. أحد الأعلام. قال يعقوب بن شيبة: ثقة. مات سنة خمس وسبعين ومائة. له ترجمة في: تاريخ بغداد ٣/١٤٣، وحلية الأولياء ٧/٣١٨، والعِبَر ٢٦٦/١.

واستقضى يحيىٰ بن سعيد الأنصاري إذ استقدمه من المدينة إلى الهاشمية.

واستقضى عبد الله بن وهب. فَلَزم ابن وهب داره واتخذ منها مخبأ... ! فهدم الوالي عليه بعض داره واطّلَع عليه أسد بن سعد وهو يتوضأ في صحن الدار فناجاه «ألّا تخرج إلى الناس فتقضي بكتاب الله وسُنّة رسوله!» فرفع رأسه وقال: إلى هنا انتهى عقلُك؟ أما علمت أن العلماءَ يُحْشَرون مع الأنبياء وأن القضاة يُحشَرون مع السلاطين؟».

وسمع الناس ابن وهب يقول: يا ربّ يغدو عليك إخواني غدا علماءَ حكماءَ فقهاءَ وأقدم عليك قاضياً، لا يا ربّ، ولو قُرِضْتُ بالمقاريض... وألحّ أبو جعفر على عمرو بن عُبَيْد ورجاله ليحملوا معه تَبِعات الحكم.

كان أبو جعفر بنَّاءً مثالياً من بُناة الدول وافداً من الميدان والسُّنّة في الميدان سنتان ـ فيه عزمات الفتوّة والتفاتات المحنك فأخذت يُسراه تبطش بخصوم الدولة وانطلقت يُمناه في بَسْطِ وإيناسٍ تحمل ميزان المَعْدَلَةِ في الناس...

كان سخاؤه من أجل الدولة مضرَب المثل. ومن أجلها أيضاً كان شحُّه مضرب الأمثال، حتى لَيُسَمَّى بالدوانيق أو (أبي الدوانيق...) والدانق $\frac{1}{6}$ درهم كما ذكرنا من قبل.

طلب إليه سوار «القاضي» أن يسوّي أجْرَ كاتبين لسوار ـ مرتّب أحدهما أربعون درهماً ومرتّب الآخر عشرون ـ فكتب أبو

جعفر إليه أن ينقص ذا الأربعين عشرة، وأن يزيد ذا العشرين عشرة، وإنما أراد سوار أن يُلْحِق صاحبَ العشـرين بصاحب الأربعين!!.

ولما علم أن ابنه المهديَّ وهب عشرين ألف درهم لشاعر، استرجع من الشاعر ستّة عشر ألفاً. وقال له: إن المهديَّ غِرٌّ خَدَعْتَه، ولا يعرف قيمة المال!.

ومع ذلك تجده يمنح الرجل من بني العباس مليون درهم ليجعل له داراً ومكاناً...

وبينما يصيح بأنه ملأ الأَرض عدالةً، ويجمع حوله التَّوّاقين إلى العلم وعُشّاق الحكمة، إذا بنفسه تُسَوِّل له أن ينقض العهد الذي عاهد عليه يزيد بن هُبَيْرة بعد مفاوضات ظلّ الشهود يختلفون فيها أربعين يوماً، فلما انصرف يزيد من مجلسه قال أبو جعفر: عجباً ممّن يأمرني بقتل مثل هذا...!.

لكن القائل أبو جعفر، فلا عجب إذا كان القائل أبا جعفر.. لقد قتله وقتل معه ولده داود قبل أن يجفّ مداد العهد و(في العهود وفاء لا غدر).

ودعا إلى قصره أبا مسلم الخُراساني الذي أخرجه وأخاه من مخبئهما في الكوفة من بضع سنين ليمنحه ويمنح أخاه من قبله دولةً تبقى إلى سنة ٦٥٦ هـ في بغداد، وخلافة تبقى إلى سنة ٩٢٣ هـ بمصر، دعاه إلى قصره مبيّتاً له بليل، حتى إذا كان بين يديه وَثَب به عبيده فقتلوه.

ولمّا هزم عمّه عبد الله بن علي قائد الجيوش العباسية المظفّرة احتمى عبد الله بأخيه سليمان بن علي بالبصرة فأعطاه المنصور أماناً حتى سلّم الأخ أخاه. لكن المنصور حبسه حتى مات وقتل أنصاره. فلما عَرَض الأمانَ على محمد بن عبد الله جمع مغازيَ أماناته فكتب إليه: «أما أمانُك الذي عرَضت فأيُّ الأمانات هو؟ أأمانُ ابن هبيرة؟ أم أمان عمّك عبد الله بن علي؟ أم أمان أبي مسلم؟ والسلام...».

قيل له: لقد هجمت بالعقوبة حتى كأنك لم تسمع بالعفو. قال: لأن بني مروان لم تَبْلَ رممهم بعد، ونحن بين قوم قد رأونا بالأمس سوقة واليوم خلفاء، فليس يتمهّد هيبتنا في نفوسهم إلاّ بنسيان العفو واستعمال العقوبة.

فهي السياسة إذنْ تدفعه إلى البطش وتُعمِيه عن المغفرة، والغدر عنده مصلحة عليا والبطش عنده حكمة بالغة.

لكنه لم يكُ يختان ويغدر حيث لا تلزمه السياسة أن يخيس[1] بعهده.

شرط لزوجته أروى ألاّ يتزوّج عليها ولا يتسرّى، ولما همّ بالزواج من سواها حَجَّتْه بعهده فكان يكتب للفقيه تلو الفقيه، بالحجاز والعراق يطلب في كتاب الشرط رخصة فلا يجد، حتى مات بعد عشر سنين من سلطانه ببغداد. فهو فيما بينه وبين الله صاحبُ عهد! أما في السياسة فعهده للدولة يدوّر وجهه مع

(١) خاس بعهده وفيه أنقص مما وعد به.

صالحها حيث كان، فإذا أمِنَ الأذى عليها تراءَى لك البشرُ الذي يستقبل به القضاءَ ضدّه، والنصح العنيف له. . .

كان يستقبل عمرو بن عبيد زعيم المعتزلة بالترحاب وينشد فيه: «كلّكم يمشي رويد، كلكم طالبُ صيد، غيـر عمرو بن عبيد»، وكان عمرو شيخاً جريئاً يطلق لسانه في الملوك وفي الصحابة! قال لأبي جعفر يوماً: «إن الله أعطاك الدنيا بأسرها فاشترِ نفسك ببعضها، واذكر ليلة تمخض عن يوم لا ليلة بعده. . .) فوجم أبو جعفر فقال حاجبه الربيع بن يونس: يا عمرو غممت أمير المؤمنين: قال عمرو للخليفة: «إن هذا وأشـار إلى الربيـع - صحبك عشرين سنة لم يرَ لك عليه أن ينصحك يوماً واحداً وما عمل وراءَ بابك بشيءٍ من كتاب الله ولا سُنّة نبيّه».

قال أبو جعفر: فما أصنع؟ قلت: لك خاتمي في يدك فتعالَ وأصحابك فاكفني، قال عمرو: لا ادعُنا بَعَدْلِكَ تَسْخُ أنفسُنا بعونك. ببابك ألف مظلمة اردُد منها شيئاً نَعلَمْ أنكَ صادق. . . ودخل عليه سفيان الثّوري فأغلظ له في القول، فسأله أبو جعفر فأجاب ثم قال: فما قولك أنت يا أمير المؤمنين فيما أنفقت من مال الله ومال أمة محمد بغير إذنِهم، وقد قال عمر في حجّة حجّها وقد أنفق ستّة عشر ديناراً هو ومَن معه: «ما أرانا إلاّ وقد أجْحَفْنا ببيت المال». وقد علمت ما حدّثنا به منصور بن عمّار وأنت حاضر ذلك، وأول كاتب كتبه في المجلس عن إبراهيم عن الأسود عن علقمة[1] عن ابن مسعود (سلسلة الكوفة) أن رسول الله قال: «رُبَّ

---

(١) علقمة بن فتيس بن عبد الله بن مالك النخعي، أبو شبل الكوفي، ولد في =

مُتَخَوض في مَالِ اللَّهِ ومَالِ رَسُولِ الله فِيمَا شَاءَتْ نَفْسُهُ له النَّارُ غداً»(1). فقال له أبو عبيد الكاتب: أمير المؤمنين يُسْتَقْبَلُ بمثل هذا؟. فقال له سفيان: اسكت فإنما أهلك فرعونَ هامانُ وهامانَ فرعونُ». ثم خرج سفيان فقال أبو عبيد: ألا تأمرني بقتل هذا الرجل فوالله ما أعلم أحداً أحقَّ بالقتل منه. فقال أبو جعفر: «اسكت يا أَنْوَك» فوالله ما بقي على الأرض أحد اليوم يُسْتَحى منه غير هذا ومالك بن أنس.

كانت حالةَ أحكامٍ عُرفية في دولة لم تكد تستقر بعد، تحشد لها القوى من كل حدب وصوب! ولقد أمر أمير المؤمنين أبا حنيفة ولم يُطِعْ، فهي عنده الثورة، وحلف عليه فلم يطع فهما ثورتان، بل إنه ليحلف على عدم تنفيذ حلف الخليفة فهي عنده ثورات.

لقد كان يخطب في نفس العام الذي دعى فيه أبو حنيفة للقضاء فيقول: إنما أنا سلطان الله في الأرض! ولقد كان السلطان الذي في يده أضعافَ ما كان بيد الملك الذي قال بعد قرون: «أنا الدولة» ونعني به لويس الرابع عشر، وكانت خطبة ملأى بدعوى الحق الإلٓهي في الخلافة. كان يطربه ويطرب بني العباس أن يُقال

= حياة النبي ﷺ، ومات في سنة إحدى وستّين، وقيل اثنتين وقيل ثلاث، وقيل سنة اثنتين وسبعين، وقيل: ثلاث وسبعين. له ترجمة في: تاريخ بغداد ١٢/٢٩٦، وتذكرة الحفاظ ١/٤٨، وتهذيب التهذيب ٧/٢٦٧، وخلاصة تهذيب الكمال ٢٣٩.

(١) رواه الترمذي في الزهد ٤١.

للرجل منهم ابنُ عمِّك رسول الله!! حريصين على أن يكون ملكهم قائماً على رضا الشعب، لا يقبلون أن يراجعَ كلِمتَهم أحدٌ، وأشدّهم في هذا أبو جعفر حتى حَنَى له بنو هاشم أنفسهم هامهم العوالي.

قال مالك: «دخلتُ على أبي جعفر ورأيت غيرَ واحد من بني هاشم يقبّل يده المرتين والثلاث! ورزقني الله العافية من ذلك فلم أُقبّل له يداً!».

ومن أجل ذلك تراه إذْ قيل إنه منح أبا حنيفة عشرة آلاف فرفضها، يرجو ألّا يذيعَ في الناس أنباءُ العطاءَ والإباءِ، ففي الرفض ثورة أو استعلاءُ وهو لا يقبل الثورة ولا يطيق الاستعلاءَ، فكيف يعرض عليه القضاءَ فيقف في وجهه مرةً إثْرَ مرة يقول: لا . . .

لكنَّ ما هالَ أبا جعفر من رفض أمره جعل حقاً على أبي حنيفة أن يأبى وأن يُصِرَّ على الإباءِ.

فالدولة التي لا تأْذن بأن «يخضع السلاح للوشاح» كما يقول المثل اللاتيني، ويُضْرَبُ فيها القضاة، هي أحْرى الدولات بأن يجانبها رجال الوشاح وهم العلماء ورجال القضاءِ. وكما قال النبي ﷺ: «إنَّ النّاس إذا رَأوا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بعقاب من عنده»[١].

(١) رواه ابن ماجة في الفتن ٢٠، وأبو داود في الملاحم ١٧، والترمذي في الفتن ٨، وتفسير سورة ٥ و١٧، وأحمد في المسند ١/ ٢ و٥/ ٧ و٩/ ٦ و٣٠٤ و٣٣٣.

رفض أبو حنيفة القضاءَ بينِ يديْ أبي جعفر وبين يديْ ابن هُبَيْرَة، وضُرِبَ بالسِياط، وكانت أمه إلى جواره تقول: يا نعمان إن علماً ما أفادك غيرِ الضرب والحبس لحقيق بك أن تنفر عنه. فأجابها: «يا أُمَّه لو أردت الدنيا لوصلت إليها ولكنِي أردت أن يعلم الله أني صنت العلم ولم أُعرّض نفسي فيه لِلْهَلَكَة».

وأُدخل السجن فلم يقبل أن يأْكل من طعام الخليفة وبعث إلى ولده حمّاد يقول: قد علمت أن قُوتِي في الشهر درهمان من سويق «الناعم من الحنطة أو الشعير». وقد حبسْتَه عنّي فعجِّله. ومكث في السجن أياماً معدودات ثم صعدت روحه إلى بارئها. وهكذا تعدَّى أبو جعفر الإلحاحَ إلى الإكراه، وتعـدّى الإكراه النفساني باليمين، إلى الإكراه الجثماني بالسجن، وتعدّى ذلك كله إلى التعذيب والضرب.

فأيّ جناية تلك يستحق بها عذاب الله وحساب التاريخ... ومهما قيل عن نبالة الغاية فإنها لا تَرْخَصُ عنه الوصمة والمذمّة. فإن كان الضرب أو السجن أو الألم النفسي أو الجسماني قد سبّب موت الشيخ وهو في السبعين فيا هـولَ ما يلقى بـه ربَّه أبـو جعفر...!.

كان التجنيد للقضاء نهجاً نهجه الخلفاءُ من قبل المنصور ومن بعـده، وقديمـاً كان عمـر بن الخطاب يقـول حين خرج معاذ[1] بن جبل إلى الشام: «إن خروجه قد أخلَّ بالمدينة وأهلها

(١) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري، الخزرجي، أبو عبد الرحمن =

في الفقه وما كان يفتيهم به» ولقد كلّم أبو بكر في أن يحبسه لحاجة الناس إليه فأبى ذلك عليه...

لكن عمر لم يفكّر في سجن معاذ كما سجن أبو جعفر أبا حنيفة، وإنما تداول الفاروق مع الصدِّيق في إبقائه بالمدينة لحبسه عن السفر كما كان عمر يفرّق الصحابة في الأمصار، ويحبس زيد بن ثابت عنده لأن أهل المدينة (محتاجون إليه فيما يجدونه وفيما يحدث لهم فيما لا يجدونه عند غيره). والفرق بين الخليفتين كالفرق بين التوفيق والاندفاع. بين رجل الله ورجل الملك، وبين خليفةِ الصدِّيق، وخليفةِ السَّفّاحِ.

وعرض المأمونُ القضاءَ على تلميذ أبي يوسف، معلي بن منصور غيرَ مرة فأبى وعرض قضاءَ بغداد على تلميذ محمد، موسى بنِ سليمان الجوزجاني، فامتنع فأَجَّلَه سبعاً وهدَّده إن لم يقبل لَيُعَذِّبَنَّه وليحبسنّه فقال له: «يا أمير المؤمنين: قد صحّ عندي أنك إذ عرضت على أحد الأخوين الصالحين سَهْل بن مُزَاحِم حيث كنت بمرو فامتنع عليك فعاقبته ثم ندمت فقلت: لا أُكره أحداً على العمل بعد ذلك فرأيتك تُكْرِهُني». فجعل المأمون يقول: أخويْن صالحين بمرو. فتفكّر ساعةً ثم قال للجوزجاني: قم فانصرف.

= من أعيان الصحابة، شهد بدراً وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن. مات بالشام سنة ثمانِ عشرة. له ترجمة في: تقريب التهذيب ٢/ ٢٥٥.

وهكذا تجد هؤلاء العلماء الأفذاذ وعلى رأسهم أبي حنيفة يحملون آثارهم في وجه التاريخ مُفاخِرين، كما حملوا رؤوسهم على أكُفِّهم مُخاطرين، غير مُبالين الباطل، رحم الله هذا البطل رحمة واسعة، ورضي عنه.

٢٣ ـ فصل في الاحتجاج بحديثه:

اختلفوا في حديثه على قولين، فمنهم مَن قبله ورآه حجّة[١]، ومنهم مَن ليّنه لكثرة غلطه في الحديث ليس إلّا. قال عليّ[٢] بن المديني: قيل ليحيىٰ[٣] بن سعيد القطّان: كيف كان حديث أبي حنيفة؟ قال: لم يكن بصاحب حديث[٤]. قال الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد الذهبي: لم يصرف الإمام همّته لضبط الألفاظ والإسناد وإنما كانت همّته القرآن والفقه[٥]، وكذلك حال كل مَن أقبل على فن فإنه يقصر عن غيره، من ثم ليّنوا حديث جماعة من أئمة القرّاء كحفص، وقالون، وحديث جماعة من

(١) يعني: يؤخذ به في الأحكام الشرعية، وفي العقائد.
(٢) علي بن المديني هو: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي مولاهم أبو الحسن البصري، أحد الأئمة الأعلام، وحفّاظ الإسلام. قال أبو حاتم: كان عَلَماً في الناس في معرفة الحديث والعِلل. مات سنة أربع وثلاثين. له ترجمة في: تاريخ بغداد ١١/٤٥٨، والرسالة المستطرفة ١٢٧، والعِبَر ١/٤١٨.
(٣) يحيىٰ بن سعيد القطّان، ثقة متقن حافظ، إمام قدوة، مات سنة ثمانٍ وتسعين. له ترجمة في: تقريب التهذيب ٢/٣٤٨.
(٤) المناقب، ص ٢٨.
(٥) المناقب، ص ٢٨.

الفقهاء كابن أبي ليلى، وعثمان البتّي، وحديث جماعة من الزهّاد كفرقد السبخي، وشقيق البلخي(١)، وحديث جماعة من النحاة، وما ذاك لضعف في عدالة الرجل بل لقلّة إتقانه للحديث، ثم هو أنبل من أن يكذب. وقال ابن معين(٢) فيما رواه عنه صالح(٣) بن محمد جزرة وغيره: أبو حنيفة ثقة. وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، عن يحيـىٰ بن معين: لا بأس به(٤). وقال أبو داود السجستاني: رحم الله مالكاً كان إماماً، رحم الله أبو حنيفة كان إماماً(٥).

٢٤ - فصل في منثور أخباره:

روى الخطيب من طريق أحمد بن عطية: ثنا الحسن بن الربيع ناقيس بن الربيع: كان أبو حنيفة يبعث بالبضائع إلى بغداد فيشتري بها الأمتعة ويحملها إلى الكوفة ويجمع الأرباح عنده من سنة إلى سنة فيشتري بها حوائج الأشياخ المحدّثين وأقواتهم

---

(١) المناقب، ص ٢٨.

(٢) يحيـىٰ بن معين بن عون الغطفاني مولاهم، أبو زكريا البغدادي ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل. مات بالمدينة المنورة. له ترجمة في: تقريب التهذيب ٣٥٨/٢.

(٣) صالح بن محمد جزرة، الحافظ العلاّمة الثّبْت، شيخ ما وراء النهر، نزيل بخارى. قال الإدريسي: ما أعلم في عصره بالعراق ولا بخراسان مثله في الحفظ. مات سنة ثلاث وتسعين ومائتين. له ترجمة في: طبقات الحفّاظ للسيوطي ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٤) المناقب، ص ٢٨.

(٥) المناقب، ص ٢٨ أيضاً.

وكسوتهم، وجميع حوائجهم ثم يعطيهم، ويقول: لا تحمدوا إلاّ الله فإني ما أعطيتكم من مالي شيئاً، ولكن من فضل الله عليّ فيكم[1].

وقد جاء غير حكاية في جود أبي حنيفة، وبذله لتلامذته كأبي يوسف وغيره. محمد بن علي بن عفّان العامري، ثنا نمر بن حدّاد عن أبي يوسف قال: دعا المنصور أبا حنيفة فقال الربيع الحاجب ـ وكان يُعادي أبا حنيفة: يا أمير المؤمنين هذا يخالف جدّك ابن عباس كان يقول: إذا حلف ثم استثني بعد يوم أو يومين جاز الاستثناء وهذا لا يجوز الاستثناء إلاّ متّصلاً باليمين! فقال أبو حنيفة: يا أمير المؤمنين إن الربيع يزعم أنه ليس لك في رِقاب جندك بيعة! قال: وكيف؟ قال: يحلفون لك ثم يرجعون إلى منازلهم فيستثنون فتبطل أيمانهم. فضحك المنصور وقال: يا ربيع لا تعرض لأبي حنيفة[2]

٢٥ ـ ذكر طرف من فطنة أبي حنيفة ونباهته ونبذ من فقهه وحذقه وذكائه:

روى الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البرّ بسنده عن الحسن بن زياد اللؤلؤي قال: كانت عندنا امرأة مجنونة يقال لها أم عمران مرّ بها إنسان فقال لها شيئاً: فقالت: يا ابن الزانيين، وابن

(١) المناقب، ص ٢٩.
(٢) المناقب، ص ٢٩.

أبي ليلى قائم يسمع فأمر أن يؤتى بها فأدخلها المسجد وهو فيه فضربها حدّين حدّاً لأبيه وحدّاً لأمه، فبلغ ذلك أبا حنيفة فقال: أخطأ فيها من ستّة مواضع، المجنونة لا حدّ عليها وأقام الحدّ عليها في المسجد ولا تُقام الحدود في المساجد، وضربها قائمة والنساء يُضرَبن قعوداً، وأقام عليها حدّين ولو أن رجلاً قذف قوماً ما كان عليه إلّا حدّ واحد، وضربها والأبوان غائبان ولا يكون ذلك إلّا بمحضرهما لأن الحدّ لا يكون إلّا لمَن يطلبه، وجمع بين الحدّين في مقام واحد ومَن وجد عليه حدّان لم يقم عليه أحدهما حتى يجفّ الآخر ثم يضرب الحدّ الثاني، فبلغ ذلك ابن أبي ليلى فذهب إلى الأمير فشكاه فحجر الأمير على أبي حنيفة، ثم وردت مسائل لعيسى بن موسى فسئل عنها أبو حنيفة فأجاب فيها فاستحسن عيسى كل ما جاء به، وأذِنَ له فقعد في مجلسه.

وروى ابن عبد البرّ بسنده عن أبي مطيع قال: مات رجل وأوصى إلى أبي حنيفة وهو غائب فقَدِمَ أبو حنيفة وارتفع إلى ابن شبرمة[1] فذكر ذلك له فأقام البيّنة أن فلاناً مات وأوصى إليه، فقال ابن شبرمة: يا أبا حنيفة تحلف أن شهودك شهدوا بحق، قال: ليس عليّ يمين كنت غائباً، قال: ضلّت مقايسك، قال أبو حنيفة: ما تقول في أعمى شجّ فشهد له شاهدان بذلك أعلى الأعمى أن

---

(١) ابن شبرمة هو: عبد الله بن شبرمة: بضم المعجمة وسكون الموحدة وضمّ الراء، ابن الطفيل بن حسّان الضبّي، أبو شبرمة، الكوفي القاضي، ثقة فقيه. له ترجمة في تقريب التهذيب ٢/٤٢٢.

يحلف أن شهوده شهدوا بحق وهو لم يرَ فحكم لأبي حنيفة بالوصيّة وأمضاها له.

وروى الحافظ ابن عبد البرّ بسنده عن الليث بن سعد قال: كنت في المسجد الحرام فرأيت حلقة عليها الناس منقصفين فأقبلت نحوها فرأيت رجلاً من أهل خراسان أتى أبا حنيفة فقال: إني رجل من أهل خراسان كثير المال وإن لي ابناً ليس بالمحمود وليس لي ولد غيره فذكر نحوه سواء وزاد قال الليث: فوالله ما أعجبني قوله بأكثر مما أعجبني سرعة جوابه.

وروى الحافظ ابن عبد البرّ بسنده عن عليّ بن المديني قال: حدث أن رجلاً من القوّاد تزوّج امرأة سرّاً فولدت منه ثم جحدها فحاكمته إلى ابن أبي ليلى، فقال لها: هاتِ بيّنة على النكاح، فقالت: إنما تزوجني على أن الله عزّ وجل الوليّ والشاهذان الملكان. فقال لها: اذهبي وطردها، فأتت المرأة أبا حنيفة مستغيثة فذكرت ذلك له فقال لها: ارجعي إلى ابن أبي ليلى فقولي له: إني قد أصبت بيّنة فإذا هو دعا به ليشهد عليه. قولي: أصلح الله القاضي. يقول: هو كافر بالولي والشاهدين. فلم يستطع ابن أبي ليلى أن يقول ذلك وأقرّ بالتزويج فألزمه المَهر وألحق به الولد.

٢٦ ـ الأصول التي بنى عليها أبو حنيفة فقهه:

قد أكثر أبو حنيفة من التفريع في المسائل ودراستها حتى أدّته كثرة التفريع إلى فرض مسائل لم تقع، وهي ممكنة الوقوع،

يبيّن مخارِجها وأحكامها، وكتب محمد مشحونة بالفروع المنقولة عنه. والمتأمّل فيها، والمتعرّف لأسرارها يراها مرتبطة بتفصيلات محكمة، فلا بدّ أن تكون قائمة على أصول، ولا بدّ أن تكون مؤسّسة على قواعد الاستنباط، ولم يُسعفنا التاريخ الفقهي ببيان هذه القواعد مفصّلة بسند متصل إلى أبي حنيفة نفسه، ولكن مما لا شك فيه أن هناك قواعد كانت معتبرة لدى أبي حنيفة فرع عليها، واستخرج الأحكام على ضوئها وبهدايتها.

ولقد وجدنا في كتب المتأخرين أصولاً مفصّلة، قرّروا أنها أصول الاستنباط في المذهب الحنفي، وذكروا اختلافات بين أئمة ذلك المذهب في هذه الأصول، فقالوا: هذا الأصل هو رأي أبي حنيفة، وذلك رأي صاحبيه، وذلك رأيهم جميعاً، وهكذا.

ولكن قال الدهلوي في كتابه «الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف»: واعلم أنّي وجدت أكثرهم يزعمون أن بناء الاختلاف بين أبي حنيفة والشافعي على هذه الأصول المذكورة في كتاب البزدوي ونحوه، وإنما الحق أن أكثرها أصول مُخرّجة على قولهم، وعندي أن المسألة القائلة بأن الخاصّ مبيّن، ولا يلحقه البيان، وأن الزيادة نسخ، وأن العامّ قطعي كالخاصّ، وأن لا ترجيح بكثرة الرّواة، وأنه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه إذا انسدّ باب الرأي، ولا عبرة بمفهوم الشرط والوصف أصلاً، وإن موجب الأمر هو الوجوب ألبتّة، وأمثال ذلك أصول مخرّجة على كلام الأئمة، وأنها لا تصحّ بها رواية عن أبي حنيفة وصاحبيه، وأنه ليست المحافظة عليها والتكلّف في وجوب ما يُراد عليها ـ من

صنائع المتقدمين في استنباطهم، كما يفعل البزدوي.

ويكرّر الدهلوي هذا المعنى في كتابه «حجّة الله البالغة» ثم يستدلّ على عدم نقل شيء من ذلك عن أبي حنيفة وصاحبيه بترك العمل بحديث الراوي غير الفقه، إذا خالف القياس، أو انسدّ باب الرأي على حدّ تفسير الدهلوي، ويقول: «ويكفيك دليلاً على هذا قول المحقّقين في مسألة: لا يجب العمل بحديث مَن اشتهر بالضبط والعدالة دون الفقه، إذا انسدّ باب الرأي، كحديث المصراة - إن هذا مذهب عيسى بن إبّان واختاره كثير من المتأخرين.

وذهب الكرخي، وتبعه كثير من العلماء إلى عدم اشتراط فقه الراوي لتقدّم الخبر على القياس، قالوا: «لم ينقل هذا القول عن أصحابنا، بل المنقول عنهم أن خبر الواحد مقدّم على القياس، ألا ترى أنهم عملوا بخبر أبي هريرة في الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً، وإن كان مخالفاً القياس حتى قال أبو حنيفة رحمه الله: لولا الرواية لقلت بالقياس»[1].

هذا الكلام يدلّ بلا ريب على أن الأصول التي يذكرها الحنفية على أنها أصول المذهب الحنفي، أو الأصول التي بنى عليها أئمته استنباطهم ليست من وضع أئمته حتى يقال إنهم وضعوها أنفسهم بالاستنباط على أساسها، بل هي من وضع العلماء في ذلك المذهب الذين جاءوا بعد عصر الأئمة وتلاميذهم

---

(١) حجّة الله البالغة ١/١٥٩.

الذين اتجهوا إلى استنباط القواعد التي يضبط بها استنباط فروع المذهب، فهي جاءت متأخرة عن الفروع. ولكن مع أن هذه الأصول قد استنبطها المتأخرون، ولم تُؤْثر عن الأئمة وتلاميذهم، لا بدّ من الإشارة إلى أمور ثلاثة، وتقرير الحقائق بشأنها.

أولها:

أن أبا حنيفة، وإن لم يؤثر عنه أصول مفصّلة للأحكام التي استنبطها، لا بدّ أن تكون له أصول لاحظها عند استنباطه، وإن لم يدوّنها، كما لم يدوّن فروعه، فإن التماسك الفكري بين هذه الفروع المأثورة، الذي يستبين عند ترديد النظر يكشف عن فقيه كان يقيّد نفسه بقواعد لا يخرج عن حدودها، ولا يتجاوز أقطارها، وكونه لم يدوّنها ليس دليلاً على عدم وجودها، فإنه لم يدوّن الفروع التي رواها أصحابه عنه، ثم كون أصحابه لم ينقلوها عنه ليس دليلاً أيضاً على أنها لم تكن قائمة، فإنهم لم ينقلوا كل أدلّته، بل لم ينقلوا إلاّ القليل منها، كما في كتب أبي يوسف عندما كان يتصدّى لبيان الخلاف بينه وبين غيره من الفقهاء، كاختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، والردّ على سِيَر الأوزاعي.

وكما جاء في كتاب الخراج من ذكر خلافه معه أو مع غيره، وأكثر كتب محمد لم تذكر فيها أدلّة. وإن كان التفريع يعلن في كثير من الأحيان عن مناط الاستنباط.

ثانيـها:

أن العلماء الذين استنبطوا الأصول المدوّنة كالبزدوي وغيره

كانوا يتلمسونها من أقوال الأئمة والفروع المأثورة عنهم، إذ نسبوا تلك القواعد للأئمة، ويذكرون أحياناً الفروع الدالّة على صحّة النسبة في هذه القاعدة. أو بالأحرى الدالّة على هذه القاعدة كانت ملاحظة عند استنباط أحكام هذه الفروع، وما لا يذكرون فيه فروعاً مسندة للأئمة يكون آراء لبعض الفقهاء في المذهب الحنفي، كالكرخي، وكثيراً ما يكون ذلك في أمور نظرية، ما ينبني عليها من عمل قدر قليل.

وعلى ذلك نستطيع تقسيم الأصول الحنفية إلى قسمين: قسم ينسبونه إلى الأئمة على أنه القواعد التي لاحظوها عند الاستنباط، وهذا يذكرون فيه الفروع الدالّة على صحة القاعدة، أو على تحقيق صحة نسبتها، والقسم الثاني آراء فقهاء المذهب الحنفي، كرأي عيسى بن إبّان في رواية الواحد الضابط غير الفقيه إذا كانت مخالفة للقياس.

والقسم الأول، تجب العناية به عند التصدّي لدراسة الأصول التفصيلية لآراء أبي حنيفة.

ثالثها:

أن أبا حنيفة وإن لم يؤثر عنه قواعد تفصيلية في الاستنباط قد أُثِرَت عنه قواعد عامّة للاستدلال، فقد ذكر كتاب المناقب وغيرهم ممّن تصدّوا لبيان تاريخه الينابيع التي استقى منها فقهه. وتواترت أقواله في هذه الأدلّة إجمالاً لا تفصيلاً.

٢٧ ـ نقل الفقه الحنفي:

لم يُعرَف لأبي حنيفة كتاب في الفقه، رتّب أبوابه وعقد نظامه، كما علمت، وإن ذلك هو الذي يتّفق مع روح العصر، وسير الزمان؛ إذ أن تأليف الكتب لم يشعّ وينتشر إلّا بعد وفاة أبي حنيفة، أو في آخر حياته، وقد أدركته الشيخوخة، وقد كان المجتهدون في عصر الصحابة يمتنعون عن أن يدوّنوا فتاويهم أو اجتهادهم، بل امتنعوا عن تدوين السُّنّة نفسها، ليبقى المدوّن من أصول الدين الكتاب وحده، وهو عمود هذه الشريعة ونورها المبين، وحبل الله الممدود إلى يوم القيامة، ثم اضطر العلماء إلى تدوين السُّنّة، وتدوين الفتاوى، والفقه، فكان فقهاء المدينة يجمعون فتاوى عبد الله بن عمر، وعائشة، وابن عباس، ومَن جاء بعدهم من التابعين في المدينة، وينظرون فيها، ويبنون عليها، وكان العراقيون يجمعون فتاوى عبد الله بن مسعود، وقضايا علي وفتاواه وقضايا شُرَيح وغيره من قُضاة الكوفة، وقد رَووا أن إبراهيم النخعي جمع الفتاوى والمبادىء في مجموعة، وأن حمّاداً شيخ أبي حنيفة كانت له مجموعة.

ولكن يظهر أن هذه المجموعات لم تكن كتباً مبوّبة منشورة، بل كانت أشبه بالمذكّرات الخاصّة، يرجع إليها المجتهد، ولا يعلنها كتاباً للناس، وإنما يكتبها خشية النسيان، ولقد كان ذلك يحدث في أحوال نادرة من بعض الصحابة، حتى إنه ليُروى أن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه كان يحمل صحيفة فيها بعض أحكام فقهية، ويظهر أن هذه الأحوال النادرة كثرت

قليلاً في عهد التابعين، ثم صارت نُواة التأليف والتدوين بعد ذلك، فألّف مالك موطأه، ودوّن أبو يوسف كتاب الخراج وغيره من كتب الفقه العراقي، ثم جاء محمد فأوفى على الغاية، ودوّن الفقه العراقي كاملاً، أو قريباً من الكمال.

وإذا كان أبو حنيفة لم يُعرَف عنه أنه كتب كتاباً مبوّباً في الفقه، فقد كان المعروف أن تلاميذه يدوّنون آراءه، ويقيّدونها وربما كان ذلك بإملائه أحياناً، فكتب الإمام محمد الحاكية لآرائه لا يمكن أن يكون قد سمعها كلها، ولم يقيّدها، ثم قيّدها من بعد وفاته، بل لا بدّ أن تكون مدوّنة في مذكرات خاصّة أو أخذها عن شيخه أبي يوسف أو غيره، وسمع بعضها القليل من أبي حنيفة نفسه، وذلك لأن صحبته بأبي حنيفة لم تكن بمقدار من الزمن يسمح بهذا الاستيعاب. ولم تكن سنّه وقت وفاة أبي حنيفة تسمح له بكل هذه الإحاطة، فإن أبا حنيفة قد توفي، وهو في نحو الثامنة عشرة من عمره، وما كانت هذه السنّ لتسمح له بأن يتلقّى عن أبي حنيفة كلّ ما دوّنه في كتبه، فلا بدّ أن يكون قد أخذه عن مجموعات مدوّنة معروفة عند أصحاب ذلك الإمام الجليل. ولا يفرض أن تلقاها كلها سماعاً من أبي يوسف ثم دوّنها. لأنه لو كان كذلك لذكر السند وعُنِيَ ببيان الرواية.

ولقد وجدنا أخباراً تدلّ على أن تلاميذ أبي حنيفة كانوا يدوّنون فتاويه، وكان هو يراجع ما دوّن أحياناً ليقرّه أو ليغيّره، فقد جاء في المناقب لابن البزازي ما نصّه: «عن أبي عبد الله: كنت أقرأ عليه أقاويله، وكان أبو يوسف أدخل فيه أيضاً أقاويله، وكنت

أجتهد ألّا أذكر قول أبي يوسف بجنبه، فزلّ لساني يوماً، وقلت بعد ذكر قوله، وفيها قول آخر. فقال: ومَن هذا الذي يقول هذا القول؟ فكنت أعلّم بعده على قول أبي يوسف لئلا أذكره عنده[1].

وإن هذا الخبر ليؤكد المعنى المعقول الذي استنبطناه، ويظهر أن الذين نسبوا لأبي حنيفة كتباً، أو قالوا إنه دون الفقه كان كلامهم على هذا الأساس، وهو أن تلاميذه دوّنوا أقواله بإشراف منه، ومراجعته أحياناً.

ومهما يكن مقدار نسبة هذه الأمالي إليه، وعمله في تدوينها. فإنّا لا نعرف كتاباً في الفقه يُعدّ من تأليفه وينسب إليه، ولكن قد جاء في المناقب للمكّي ما نصّه: «أبو حنيفة أول مَن دوّن علم هذه الشريعة، ولم يطبّقه أحد من قبله، لأن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم لم يضعوا في علم الشريعة أبواباً مبوّبة، ولا كتباً مرتّبة، وإنما كانوا يعتمدون على قوة فهمهم، وجعلوا قلوبهم صناديق علمهم، ونشأ أبو حنيفة بعدهم، فرأى العلم منتشراً فخاف عليه الخَلَف السوء أن يضيّعوه، ولهذا قال ﷺ: «إن الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من قلوب الناس وإنما ينتزعه بموت العلماء، فيُبقي رؤساء جهّال، فيفتون بغير علم فيضلّون ويُضِلّون. . .» فلذلك دوّنه أبو حنيفة، فجعله أبواباً مبوّبة، وكتباً مرتبة، فبدأ بالطهارة، ثم بالصلاة، ثم بسائر العبادات على

---

(١) المناقب لابن البزازي ٢/١٠٥.

الولاء، ثم بالمعاملات ثم ختم بكتب المواريث. وإنما ابتدأ بالطهارة ثم بالصلاة، لأن المكلّف بعد صحة الاعتقاد أول ما يخاطب بالصلاة، لأنها أخصّ العبادات وأعمّها جواباً[1].

والظاهر من هذا القول أنه يقصد بالتدوين ما كان يصنعه تلاميذه، ولعلّ ذلك كان بإرشاد منه، بل الراجح ذلك، ولذلك جاء في هذا الكتاب في طريقة دراسة أبي حنيفة وأصحابه للمسائل ما نصّه: «وضع أبو حنيفة مذهبه شورى بينهم، لم يستبدّ فيه بنفسه دونهم اجتهاداً منه في الدين، ومبالغة في النصيحة لله ورسوله والمؤمنين، فكان يلقي مسألة مسألة، يقلبها ويسمع ما عندهم ويقول ما عنده، ويناظرهم، حتى يستقرّ أحد الأقوال فيها، ثم يثبتها أبو يوسف في الأصول، حتى أثبت الأصول كلها[2].

بهذا النحو من التحرير دون مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وجاء أصحابه فنشروه كتباً مبوّبة مرتبة منظّمة.

٢٨ ـ مسند أبي حنيفة:

وإذا كنّا لم نجد لأبي حنيفة كتاباً مدوّناً في الفقه منسوباً إليه، فقد ذكر العلماء مسنداً من الأحاديث والآثار منسوباً إليه، وهو مرتب على ترتيب الفقه، ومجمّع في ترتيب الأحكام تجميع الكتب المؤلفة، أفهذا المسند من عمله. وترتيبه منسوب إليه؟ أم أنه رواية أصحابه عنه، تلقّوه بالطريقة التي تلقّوا بها فقهه وهي أن يدوّنوا ما يذكره لهم في درسه، ثم جمعوا تلك الروايات، فرتبوها

(١) المناقب للمكّي ١٣١/٢.
(٢) المناقب للمكّي ١٣٣/٢.

وبوّبوها، ونشروها، ومن المؤكد الذي لا ريب فيه أن أبا يوسف جمع طائفة كبيرة من تلك الروايات، وسمّاها الآثار، وقد اتّحدت مرويّات كثيرة في كِلا الكتابين.

فهل هذه المرويّات لأصحابه في المسند الذي يُنسب إليه؟ لقد قال بعض العلماء ذلك، ورجّحه كثيرون، وقد قال ابن حجر العسقلاني في كتاب تعجيل المنفعة ما نصّه: «أما مسند أبي حنيفة فليس من جمعه، والموجود من حديث أبي حنيفة إنما هو كتاب الآثار الذي رواه محمد بن الحسن، ويوجد في تصانيف محمد بن الحسن وأبي يوسف قبله من حديث أبي حنيفة أشياء أُخرى، وقد اعتنى أبو محمد الحارثي، وكان بعد الثلاثمائة بحديث أبي حنيفة، فجمعه في مجلد، ورتّبه على شيوخ أبي حنيفة، وكذلك خرج منه المرفوع الحافظ أبو بكر بن المقري، وتصنيفه أصغر من تصنيف الحارثي، ونظيره مسند أبي حنيفة للحافظ أبي الحسن بن المظفّر، وأما الذي اعتمده أبو زرعة أبو الفضل بن الحسين العرقي الحسيني على تخريج رجاله فهو المسند الذي خرّجه الحسين بن خسرو، وهو متأخر. وفي مسند ابن خسرو زيادات عمّا في مسند الحارثي وابن المقري.

وترى من هذا أن ابن حجر يقرّر أن المسند المنسوب إلى أبي حنيفة ليس من جمعه، ثم يذكر روايات العلماء لذلك المسند، وهناك روايات أخرى غير التي ذكر ابن حجر، منها روايات الحصكفي[1].

(١) طبع بالآستانة سنة ١٢٠٩ على هامش الأدب المفرد للبخاري وهو صغير.

وقد ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون رواية مسند أبي حنيفة واختلافها وجمعها وترتيبها، وتلخيصها فقال: «رواه الحسن بن زياد اللؤلؤي، ورتّب المسند المذكور الشيخ قاسم بن قطلو بغا برواية الحارثي على أبواب الفقه، وله عليه الأمالي في مجلدين، ومختصر المسند المسمّى بالمعتمد لجمال الدين محمود بن أحمد القونوي الدمشقي المتوفّى سنة ٧٧، ثم شرحه، وسمّاه المسند، وجمع زوائده المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي المتوفّى سنة ٦٦٥، قال[1]: وقد سمعت في الشام عن بعض الجاهلين بمقدار أبي حنيفة ما ينقصه ويستصغره ويستعظم قدر غيره، وينسبه إلى قلّة رواية الحديث، ويستدلّ على ذلك بمسند الشافعي، وموطأ مالك، وزعم أنه ليس لأبي حنيفة مسند، وكان لا يروي إلّا عدّة أحاديث، فلحقتني حمية دينية، فأردت أن أجمع بين خمسة عشر من مسانيده التي جمعها له فُحول علماء الحديث: الأول: الإمام الحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد العدل، الثاني: الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري المعروف بعبد الله الأستاذ، الثالث: الإمام الحافظ أبو الحسن محمد بن المظفّر بن موسى بن عيسى بن محمد، الرابع: الإمام الحافظ أبو نعيم الأصبهاني الشافعي، الخامس: الشيخ أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري، السادس: الإمام أبو أحمد بن عبد الله بن عدي الجرجاني، السابع: الإمام الحافظ عمر بن حسن الشيباني،

---

(١) التفسير يعود إلى أبي المؤيد.

الثامن: أبو بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلاعي، التاسع: الإمام أبو يوسف[1] القاضي والمروي عنه يسمّى بنسخة أبي يوسف، العاشر: الإمام محمد بن الحسن الشيباني، ويسمّى بنسخة محمد، الحادي عشر: ابنه الإمام حمّاد، الثاني عشر: الإمام محمد أيضاً، ورُوِيَ معظمه عن التابعين، وتسمى الآثار، الثالث عشر، الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الله بن أبي العوّام السعدي، الرابع عشر: الإمام الحافظ أبو عبد الله حسن بن محمد بن خسرو البلخي المتوفى سنة ٥٢٣، وقد خرّجه تخريجاً حسناً، الخامس عشر: الإمام الماوردي، فجمعها على ترتيب أبواب الفقه بحذف المعاد، وترك تكرير الإسناد».

هذا نقل حاجي خليفة وكلام أبي المؤيد الخوارزمي في جمعه هذه الروايات المختلفة، ومن هذا يتبيّن أن إضافة ذلك المسند إلى أبي حنيفة ليس كإضافة الموطأ إلى مالك، فإن مالكاً رضي الله عنه قد دوّنه ورواه عنه غيره مرتّباً مبوّباً. أما ما يُنسَب إلى أبي حنيفة، فإنه روايات عنه لم يجمعها ولم يبوّبها، وإنما رتّبها وبوّبها مَن رواها وليس ذلك بقادح في صحة نسبتها في الجملة.

ولكن هذه النسبة تختلف باختلاف رُواتها، وعندي أن أقواها سنداً الآثار لأبي يوسف، والآثار لمحمد، بل إن الدقّة في

---

(١) أبو يوسف القاضي هو: الإمام العلّامة فقيه العراقين يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي، صاحب أبي حنيفة، قال أحمد: كان منصفاً في الحديث. وقال الفلّاس: صدوق كثير الغلط. مات سنة اثنتين وثمانين ومائة. له ترجمة في: طبقات الحفّاظ للسيوطي، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

هذين الكتابين، تجعلنا نطمئن تمام الاطمئنان إلى أن ما فيهما من روايات مسندة لأبي حنيفة صحيحة السند إليه بلا ريب، وإن كان الجمع والترتيب والتبويب لأبي يوسف ومحمد، كلٌّ فيما رواه.

٢٩ ـ مراتب الكتب في الفقه الحنفي:

نجد أن الكتب التي رَوَت الفقه الحنفي ليست في درجة واحدة من حيث قوة الرواية، وإذا أُضيف إلى الكتب المروية ما أضافه المتأخرون من فتاوي وتخريجات المادة الفقهية التي انتقلت إليها من الأئمة الذين أنشئوا المذهب صارت الكتب في الفقه الحنفي مراتب ثلاثاً.

أولاها:

الأصول، وتسمّى ظاهر الرواية كما قلنا، وهي مشتملة على أقوال أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد التي دوّنها الإمام محمد في كتبه الستة.

الثـــانية:

النوادر، وهي مرويّة عن أصحاب المذهب الحنفي، ولكن في غير الكتب الستة المذكورة، بل في كتب أخرى للإمام محمد، كالكيسانيات، والهارونيات، والجرجانيات، والرقيات، أو في كتب غيره، ككتب الحسن بن زياد وغيره، ويقول ابن عابدين: إن من هذا القسم كتب الأمالي لأبي يوسف، ويقول في ذلك: ومنها كتب الأمالي لأبي يوسف، والأمالي جمع إملاء، وهو أن يقعد

المجتهد وحوله تلامذته بالمحابِر فيتكلم العالِم بما فتحه الله تعالى عليه عن ظهر قلبه في العلم ويكتبه التلامذة، ثم يجمعون ما يكتبونه، فيصير كتاباً، فيسمّونه الإملاء والأمالي، وكان ذلك عادة السلف من الفقهاء والمحدّثين وأهل العربية. فاندرست لذهاب العلم والعلماء، وإلى الله المصير.

ومن هذا القسم ما نقل بطريق الرواية المقرّرة كروايات محمد بن سماعة ومعلي بن منصور وغيرهما في مسائل معينة، فإن هذه أيضاً من النوادر، ولا تُعدّ من الأصول.

وهذا القسم في مرتبة دون مرتبة القسم السابق. ولذا لو تعارضت الأصول والنوادر في حكم مسألة يؤخذ برواية الأصول. لأنها المعتبرة أصلاً للمذهب. وهي أقوى سنداً.

الثـالثة:

الفتاوى والواقعات، وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون فيما سُئِلوا عنه من مسائل واقعة لم يجدوا فيها رواية لأهل المذهب المتقدمين، وأولئك المتأخرون هم أصحاب أبي يوسف ومحمد، وأصحاب مَن بعدهم، وهم كثيرون، قد بيّنت أخبارهم كتب الطبقات. وقد ذكر ابن عابدين بعض هؤلاء: «من أصحاب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله مثل عصام بن يوسف، وابن رستم، ومحمد بن سماعة، وأبي سليمان الجوزجاني، وأبي حفص البخاري، ومَن بعدهم مثل محمد بن سلمة، ومحمد بن مقاتل، ونصير بن يحيىٰ، وأبي النضر القاسم بن سلّام، وقد يتفق

لهم أن يخالفوا أصحاب المذهب لدلائل وأسباب ظهرت. وأول ما جمع فتاواهم فيما بلغنا كتاب النوازل للفقيه أبي الليث السمرقندي، ثم جمع المشايخ بعده كتباً أخرى، منها مجموع النوازل والواقعات للناطقي. والواقعات للصدر الشهيد، ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل مختلطة غير متميزة، كما في فتاوى قاضيخان وغيرها، وميّز بعضهم كما في المحيط لرضى الدين السرخسي، فإنه ذكر أولاً مسائل الأصول، ثم النوادر، ونعماً فعل[1].

ولا شك أن مسائل الواقعات والفتاوى أنزل مرتبة من الأصول والنوادر، لأن الأصول والنوادر أقوال أصحاب المذهب، وإن تفاوتت الرواية فيهما. أما الفتاوى والواقعات فهي تخريجات على أقوالهم. وقد تكون فيها مخالفة للمروي عنهم تتقبل على أنها اجتهاد من أصحابها، لا على أنها أقوال لأبي حنيفة وأصحابه، فهي تؤخذ على أنها آراءهم، ولا يحمل الأقدمون شيئاً من نسبتها إليهم.

ومن مجموع هذه الأقسام الثلاثة يتكوّن المذهب الحنفي، كما نوّهنا، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وما يذكر من المسائل في هذه الكتب من غير خلاف يكون باتفاق أبي حنيفة وصاحبه. وما يذكر فيه خلاف فهو على النحو الذي يبيّن، وكتب ظاهر الرواية تذكر خلاف أبي حنيفة وصاحبيه، وقد تذكر في أحوال قليلة خلاف زُفَر، أما كتب النوادر والفتاوى، ففي الغالب تذكر

(١) رسالة المفتي، ص ١١٧.

خلافه، إن كان له خلاف. والترجيح بين الأقوال المختلفة، موضعه الترجيح والتخريج في المذهب إن شاء الله تعالى.

٣٠ ـ نبذة عن ثناء العلماء على أبي حنيفة:

قال يحيىٰ بن معين: كان ثقة، وكان من أهل الصدق ولم يُتّهم بالكذب، ولقد ضربه ابن هبيرة على القضاء فأبى أن يكون قاضياً. وقد كان يحيىٰ بن سعيد يختار قوله في الفتوى، وكان يحيىٰ يقول: لا نكذب الله! ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله(١).

وقال عبد الله بن المبارك: لولا أن الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان الثّوري لكنت كسائر الناس. وقال فيه الشافعي: رأيت رجلاً لو كلّمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجّته. وقال الشافعي: مَن أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة، ومَن أراد السِيَر فهو عيال على مقاتل بن سليمان. وقال عبد الله بن داود الحريبي: ينبغي للناس أن يدعوا في صلاتهم لأبي حنيفة، لحفظه الفقه والسُّنن عليهم(٢).

وقال سفيان الثّوري وابن المبارك: كان أبو حنيفة أفقه أهل الأرض في زمانه. وقال أبو نعيم: كان صاحب غوص في المسائل. وقال مكّي بن إبراهيم: كان أعلم أهل الأرض. وروى

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير ١٠/١٠٧.
(٢) انظر المصدر السابق.

الخطيب بسنده عن أسد بن عمرو أن أبا حنيفة كان يصلّي بالليل ويقرأ القرآن في كل ليلة، ويبكي حتى يرحمه جيرانه. ومكث أربعين سنة يصلّي الصبح بوضوء العشاء، وختم القرآن في الموضع الذي توفي فيه سبعين ألف مرة[1].

٣١ - فصل في وفاة أبي حنيفة:

في سنة (١٥٠هـ) مات أبو حنيفة وولد الشافعي، كأنما السماء لم تشأ أن تحرم الأرض ذلك الإمام إلا إذا حبتها هذا الإمام.

كان نابليون يقول عن نفسه: «كلُّ شيء ينتهي على بُعد ستة أقدام تحت الثرى»، ولئن صدق هذا القول على رجال السياسة أو رجال الدنيا إنه لا يصدُقُ على المفكّرين. فأولئك يبدأ كل شيء بالنسبة لهم عند ذلك. . . ،إنهم يَذَرُون أجسادهم تحت الثرى ويبعثون أفكارهم إلى الأفلاك، وأسماءهم إلى الأزل، لتصير حديثاً في فم التاريخ وطنيناً في سمع الزمن. أو كما قال هيجو[2]: أيها العظماءُ: هل تريدون المجد؟ موتوا.

استقبل أبو حنيفة وهو سجينٌ في السبعين من عمره؛ حياةَ الخلودِ كما استقبلها سقراط[3] من قبله بعشرة قرون، في السبعين

---

(١) نفس المصدر.
(٢) شاعر وسياسي فرنسي في القرن التاسع عشر.
(٣) أستاذ أفلاطون، وأفلاطون أستاذ أرسطو، والثلاثة زعماء الفلسفة اليونانية.

من عمره، محكوماً عليه بالإعدام، فنظر إلى قضاته وقال: «سيذهب كلٌّ منّا في طريقه، أنا في طريقي لأموت، وأنتم في طريقكم لتعيشوا، والله يعلم أيّ الفريقين أهدى سبيلاً».

وقال بشر بن الوليد: مات أبو حنيفة بالسجن ببغداد، ودفن في مقابر الخيزران. وقال الواقدي وغيره: مات أبو حنيفة في رجب سنة خمسين ومائة وله سبعون سنة. وقال أبو حسّان الزيادي، ويعقوب بن شيبة: مات في رجب سنة خمسين. وجاء عن بعضهم: مات في شعبان. وفي رجب أصحّ. وقال: بلغنا أن المنصور سقاه السُّمّ فاسودّ ومات شهيداً[1].

وقد ذكره الطبريّ في تاريخه في ذكر مَن هلك سنة (١٥٠ هـ)[2].

٣٢ - فصل في المنامات المبشّرة لأبي حنيفة:

قال القاسم[3] بن غسان القاضي: ثنا أبي، ثنا أبو نعيم، قال: دخلت على الحسن بن صالح يوم موت أخيه فرأيته يستطعم شيئاً من رجل[4] ويضحك، فقلت: تدفن أخاك عليّاً غدوة

(١) انظر المناقب، ص ٣٠.
(٢) انظر تاريخ الطبري ٨/١٤٠.
(٣) قال الإمام الذهبي في المناقب: كان في الأصل «أبو القاسم» والصواب «القاسم» كما هو عند ابن أبي العوّام.
(٤) قال الذهبي في المناقب: وكان في الأصل «يستطعم حديثاً»، والصواب «يستطعم شيئاً من رجل» كما هو عند ابن أبي العوّام.

وتضحك آخر النهار(١)! قال: ليس على أخي من بأس. قلت: وكيف ذاك؟ قال: دخلت عليه فقلت: كيف تجدك؟ قال: «مع الـذين أنعم الله عليهم من النبيّين والصدّيقين وحَسُنَ أولئك رفيقاً»(٢)، فتوهمته يتلو الآية، ثم قلت: يا أخي: كيف تجدك؟ قال: مع الذين أنعم الله عليهم، وأعاد الآية، فقلت: أتذرأ أم ترى شيئاً؟ قال: أفلا ترى ما أرى؟ قلت: لا فماذا ترى؟ قال: بلى ورفع يده فقال: هذا نبيّ الله محمد ﷺ يضحك إليّ ويبشّرني بالجنة وهؤلاء الملائكة معه كذلك بأيديهم حُلل السندس والإستبرق، وهؤلاء الحور العين متحليات متزينات ينتظرن متى أصير إليهنّ. فتكلم بهذا(٣)، وقضى رحمه الله عليه، فلماذا أحزن عليه وقد صار إلى نعيم؟ قال أبو نعيم: فلما كان بعد أيام صرت إلى الحسن بن صالح فقال لي حين رآني، يا أبا نعيم علمت أني رأيت أخي البارحة في منامي كأنه صار إليّ وعليه ثياب خضر فقلت له يا أخي: أليس قد مُتّ(٤)؟ قال: بلى. قلت فما هذه الثياب التي عليك؟ قال: السندس والإستبرق، ولك يا أخي عندي مثلها. قلت: ماذا فعل بك ربّك؟ قال: غفر لي وباهى بي وبأبي حنيفة رضي الله عنه الملائكة. قلت: أبو حنيفة النعمان بن ثابت؟ قال: نعم. قلت: وأين منزله؟ قال: نحن في جوار في

---

(١) في المناقب: وعند ابن أبي العوّام «صدر نهاره».
(٢) في المناقب: وزاد ابن العوّام «وأطباق الطيب».
(٣) وعند ابن أبي العوّام «فقال هذا».
(٤) وفي كتاب ابن العوّام «ألست قد مُتّ».

أعلى عليين. قال القاسم: قال أبي: فكان أبو نعيم إذا ذكر أبا حنيفة أو ذُكر بين يديه يقول: بُخٍ بُخٍ في أعلى عليين[1]!.

أبو بشر الدولابي: ثنا أحمد بن القاسم البرتي، حدّثني أبو علي أحمد بن محمد بن أبي رجاء، سمعت أبي يقول: رأيت محمد بن الحسن في المنام فقلت: إلامَ صرتَ؟ قال: غفر لي. قلت: بِمَ؟ قال: قيل لي: لم نجعل هذا العلم فيك إلاّ ونحن نغفر لك. قلت: فما فعل أبو يوسف؟ قال: فوقنا بدرجة. قلت: فأبو حنيفة؟ قال: في أعلى علّيين[2].

روى الحافظ الذهبي بسنده عن جعفر بن الحسن في مناقب أبي حنيفة قال: رأيت أبا حنيفة في النوم فقلت له: ما فعل الله بك يا أبا حنيفة؟ قال: غفر لي. قلت له: بالعلم؟ قال: ما أضرّ الفتوى على صاحبها! قلت: بِمَ؟ قال: بقول الناس فيّ ما لم يعلمه منّي[3].

وروى الذهبي بسنده عن عبّاد التمّار قال: رأيت أبا حنيفة في النوم، فقلت: إلامَ صرتَ؟ قال: إلى سعة رحمته. قلت: بالعلم؟ قال: هيهات! للعلم شروط وآفات قلّ مَن ينجو. قلت:

---

(١) زاد ابن العوّام «ثم يذكر هذا الحديث».
(٢) انظر المناقب، ص ٣٢، ٣٣.
(٣) انظر المناقب، ص ٣٣.

فبمَ ذاك. قال: بقول الناس فيّ ما لم أكن عليه[1] والله أعلم بالصواب.

تمّ بحمد الله تعالى،
وصلّى الله على سيّدنا محمد خير خلقه
وعلى آله وصحبه وسلّم

---

(١) انظر إلى هذه المبشّرات وأسانيدها وقد ختم الذهبي جزأه بها، ثم انظر إلى ما ختم به الخطيب ترجمة أبي حنيفة في تاريخه لتعتبر بمبلغ ما ينطوي عليه الخطيب من الخبث البالغ. وفي سند أقصوصته، التي يتخيلها المتخيّل في نومه أو يقظته، عبد الله بن جعفر بن درستويه الذي ضعّفه البرقاني واللالكائي واتّهم برواية ما لم يسمعه إذا دفع إليه درهم، والخطيب يشتم النّاس على لسانه بعد أن سعى في تبرئته مما رُمِيَ به، لكن أكتاف الخطيب تضعف عن حمل التّهم الموجّهة إليه بحق، ويعقوب بن سفيان شيخه في السند قيل عنه: إنه كان يتكلم في عثمان رضي الله عنه، فمثله إذا تكلم في أبي حنيفة لا يستغرب وشيخه عبد الرحمن هورسته الذي تكلم فيه الحافظ أبو مسعود الرازي كلاماً شديداً، وابن المديني كان قوي الصلة بأحمد بن أبي داود في محنة أهل الحديث فترك أبو زرعة وأحمد الرواية بعد المحنة، وبشر بن أبي الأزهر إمام أصحاب أبي حنيفة بنيسابور في عصره ومَن اتبع أهل العلم لأبي حنيفة. فلا تكون الرؤيا بمثل ذلك السند إلّا مختلقة على لسانه.

ثبت المراجع

حرف الهمزة:

١ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

٢ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث.

٣ ـ المِلَل والنِحَل.

٤ ـ الإصابة في تمييز الصحابة.

٥ ـ أسد الغابة.

٦ ـ أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام.

٧ ـ الرياض المستطابة.

٨ ـ الانتقاء، لابن عبد البر.

٩ ـ البداية والنهاية، لابن كثير.

١٠ ـ النجوم الزاهرة.

١١ ـ العبـــر.

١٢ ـ النشر في القراءات العشر.

١٣ ـ الخيرات الحِسان.

١٤ ـ إرشاد الأريب.

١٥ ـ المناقب، لابن البزازي.

١٦ ـ اللبــاب.

١٧ ـ الديباج المذهّب.
١٨ ـ الدّرر الكامنة.
١٩ ـ أعلام الموقّعين.
٢٠ ـ الآراء والمعتقدات.
٢١ ـ الآثـــار.
٢٢ ـ الفقه الأكبر.
٢٣ ـ الأدب المفرد، للبخاري.

حرف التاء:
٢٤ ـ تاريخ الطبري.
٢٥ ـ تاريخ التشريع الإسلامي.
٢٦ ـ تاريخ الخميس.
٢٧ ـ تهذيب التهذيب.
٢٨ ـ تاريخ بغداد.
٢٩ ـ تذكرة الحفّاظ.
٣٠ ـ تهذيب الأسماء واللغات.
٣١ ـ تقريب التهذيب.
٣٢ ـ تاريخ الخلفاء، للسيوطي.
٣٣ ـ تراث الإسلام.
٣٤ ـ توضيح الأفكار، للصنعاني.

حرف الحاء:
٣٥ ـ حياة أبي حنيفة، لمحمد أبي زهرة.

٣٦ ـ حلية الأولياء، للأصفهاني.
٣٧ ـ حجة الله البالغة، للدهلوي.

حرف الخاء:
٣٨ ـ خلاصة تهذيب الكمال.

حرف الراء:
٣٩ ـ روضات الجنّات.
٤٠ ـ رسالة المفتي.

حرف السين:
٤١ ـ سنن النسائي.
٤٢ ـ سنن ابن ماجة.
٤٣ ـ سنن الترمذي.

حرف الشين:
٤٤ ـ شذرات الذهب.

حرف الصاد:
٤٥ ـ صحيح مسلم.

حرف الطاء:
طبقات الحفّاظ، للسيوطي.

٤٧ ـ طبقات الحنابلة.
٤٨ ـ طبقات الشيرازي.
٤٩ ـ طبقات ابن سعد.

حرف الفاء:
٥٠ ـ فتح الباري.

حرف الميم:
٥١ ـ مناقب أبي حنيفة، للمكّي.
٥٢ ـ مناقب أبي حنيفة وصاحبيه، للذهبي.
٥٣ ـ مرآة الجنان.
٥٤ ـ ميزان الاعتدال.
٥٥ ـ مناقب البزازي.
٥٦ ـ مناقب الذهبي.

حرف النون:
٥٧ ـ نهج البلاغة، لابن أبي الحديد.

حرف الواو:
٥٨ ـ وفيات الأعيان.

فهرس الكتاب